

«الاقتصادية» تسلط الضوء على ملف المكافآت المليونية (4)

من حق المساهم أن يعرف قيمة المكافآت المخالفة وعدد سنوات الصرف!!

البنود الغامضة في جداول الأعمال وطلب الموافقات الجماعية تضليل للمساهم

كل جهة رقابية بنطاق إشرافها معنية بالزام الشركات تفصيل البنود المدرجة وتبديد الغموض

درجة الوضوح والشفافية في بعض البنود. وتعتبر مصادر مراقبة أن البنود الغامضة بالمشاع تعني وكأنها تفويض مطلق، كما أن عدم إيضاح المبالغ التي تم صرفها كمكافآت لرئيس مجلس الإدارة أو أي من الجهاز التنفيذي، وخصوصاً بند منح رئيس المجلس نسبة من الأرباح، يجب أن تكون بموافقة الجمعية العمومية وليس مجلس الإدارة فقط، الذي ينتهي دوره عند التوصية، فيما القرار الأخير للجمعية العمومية بشفافية ووضوح.

حجم المكافآت والمبالغ التي تم صرفها. أيضاً تحديد عدد السنوات التي تم فيها صرف مكافآت استثنائية أو نسبة على الأرباح. الشفافية في طرح البنود جزء أساسي ومهم لسلامة الموافقة، حيث أن موافقة الجمعية العمومية على بنود غامضة غير مكتوبة، أو الاعتماد على الإيضاحات الشفهية في الجمعية لا يُعتد به. ثمة دور على كل الجهات الرقابية في نطاق تخصص كل جهة في الانتباه لصياغة بنود جدول الأعمال، والتأكد من

من أدنى حقوق المساهم أن تكون البنود المدرجة على جدول الأعمال واضحة وشفافة في الأوضاع الطبيعية، والأهم في الأوضاع الاستثنائية وغير الاعتيادية التي تستهدف تصحيح بنود أو ممارسات غير قانونية أو غير متوافقة مع النظام الأساسي خصوصاً ما يتعلق بالجوانب المالية والمكافآت، أو أي بنود مالية جوهرية أخرى. على سبيل المثال لا الحصر، في حالات تصحيح مكافآت مالية وتوزيع نسب على الأرباح لرئيس مجلس الإدارة، فعند طرح هكذا بنود على الجمعية العمومية فإنه يجب تفصيل

عقود الفروقات ترى النور قريباً

الإطار التنظيمي ووضع الأداة على سكة التنفيذ بدلاً من التأخير لأشهر، فالمنافسة والاحترافية تستوجب الاستعداد منذ بدء اللجنة الأولى في المشروع، وليس الانتظار لحين إقراره كسباً للوقت في عالم اقتصادي سريع متغير شديد المنافسة. وعقود الفروقات (CFDs) هي اتفاقيات مالية بين طرفين لتبادل الفرق في سعر أصل مالي بين وقت فتح العقد وإغلاقه، دون الحاجة لامتلاك الأصل الأساسي، وهي أحد المشتقات المالية التي تتيح للمتداولين المضاربة على صعود أو هبوط أسعار الأصول مثل الأسهم.

غدا تنتهي المهلة التي تم تحديدها للمشاركين بأرائهم في ملف التعامل بعقود الفروقات CFDs، وذلك تمهيداً لوضع وإقرار الأطر التنظيمية الرقابية النهائية للأداة، تمهيداً لإقرارها بشكل نهائي. جهود كبيرة في سبيل تطوير البيئة الاستثمارية وتوفير قاعدة متنوعة من الأدوات والخيارات التي تناسب تطلعات وطموحات المستثمرين ستنتقل السوق المالي نقلة نوعية إيجابية على طريق جاذبية السيولة والمستثمرين المحترفين. تطلعات الأوساط الاستثمارية أن تستعد الجهات التنفيذية مبكراً من الآن لاستقبال

قيمة الاستثمار الأجنبي في البورصة يكسر 6.5 مليار دينار

بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية القائمة في بورصة الكويت 6.539 مليار دينار كويتي. تتسم تلك الاستثمارات والمراكز القائمة باستقرار، حيث تتركز في أسهم قيادية وممتازة بنسب متباينة بعضها يزيد عن 26% من رؤوس أموال بعض الشركات التشغيلية. وكقيمة يستأثر سهم البنك الوطني بنصيب "الأسد" بنسبة 31.5% من حجم الاستثمار الأجنبي الموجه للأسهم بقيمة 2.061 مليار دينار كويتي.

تكليف وفرة بإدارة أصول مجموعة استثمارية.. قرار مؤسسي حكيم يرسخ الثقة ويطمئن المستثمرين

كافة الصلاحيات في الإدارة لضمان استمرار الأعمال بأداء كامل بنسبة 100%، ما يعني أن أموال ومخدرات واستثمارات كل أصحاب المصلحة في أمان وبعبء عن أي مخاطر تذكر. التفويض المتكامل لشركة وفرة سيضمن استقرار أعمال كافة الشركات والكيانات التجارية والاقتصادية، وأثره ظهر جلياً أمس، حيث صعدت أسهم من شركات المجموعة بمعدلات قياسية ولافتة. صدق القرار الإيجابي يرسخ الثقة حتى لدى المستثمرين الأجانب الذين يملكون أسهم في إحدى شركات المجموعة المدرجة في السوق الأول.



شركة وفرة للاستثمار الدولي
WAFRA INTERNATIONAL INVESTMENT CO.

قرار تكليف شركة وفرة للاستثمار الدولي بإدارة أحد المجماميع الاستثمارية الكبرى التي تملك عدة شركات مدرجة في البورصة، قرار مؤسسي حكيم يرسخ ثقة المستثمرين أكثر في البيئة الاستثمارية الكويتية. القرار نال استحسان المراقبين والاقتصاديين، خصوصاً وأنه يرسخ المؤسسية ويحافظ على حقوق كل الأطراف ويضمن استمرارية الأعمال والأنشطة لكيانات تجارية مختلفة التخصصات والقطاعات، ويضمن انسيابية تعاملاتها والتزاماتها أيضاً تجاه الغير. وفقاً للتكليف الصادر للشركة المديرية، تم الإيعاز والتأكيد على تعاون جميع الأطراف والجهات معها، وتم منحها

البورصة: استقرار وثبات السيولة وخسارة محدود بقيمة 55.9 مليون دينار

نضوج مؤسسي يرسخ الاستقرار بأداء متوازن



ضخ سيولة واستحواذ على حصص إفصاح وترتيب تحالفات جديدة

| كتب محمود محمد:

واصلت مستويات السيولة في بورصة الكويت أمس المحافظة على مستوياتها المرتفعة حيث زادت بنسبة طفيفة بلغت 0.2% إلى 136.8 مليون دينار.

وكما أشارت "الاقتصادية" أمس إستفادت مجموعة الشركات التي ستستفيد من إقرار مشروع قانون الرهن العقاري ، حيث تواصل التركيز على أسهم البنوك وبعض الأسهم التي ستستفيد من إقرار القانون وأخرى مضاربة حافظت على جاذبيتها للأفراد .

يتضح من طفرة السيولة في ظل الظروف المتغيرة والمتصاعدة جيوساسياً أن هناك رغبة وانفتاح من المستثمرين على الإستمرار في السوق والشهية في أفضل حالاتها حيث أن الحذر متوازن ومن دون مبالغة مقارنة بحجم الإستثمار المتدفق وحركة توجيه السيولة نحو الفرص .

العوائد الاستثنائية سواء بشكل يومي أو أسبوعي هي عامل الجذب الأول والأبرز مدعومة بمعطيات إيجابية لكل فرصة من الفرص التي تحقق الصعود والإرتفاع .

فمن واقع التحركات هناك استقرار في نهج استثماري راسخ لدى بعض أصحاب الملاة من خلال مواصلة زيادة الملكيات والنسب القائمة وهو مايعني ضمناً ضخ سيولة مستمرة وبرؤية استثمارية طويلة الأجل.

الجهود والبصمات التي تبذلها مجالس إدارات بعض الشركات في سبيل تسوية بعض المشاكل والعقبات وتسوية الديون ودياً ورضائاً خطوات إيجابية لكل الأطراف حيث تقلل التكلفة وتخفف الأعباء والتحديات التي تترك أعمال الشركات في كثير من الملفات وتفرض عليها مخصصات وغيرها من الإجراءات الإحترازية .

ووسط مجموعة العوامل الإيجابية ثمة تحركات من أحد المستثمرين لشراء حصة استراتيجية في شركة لأهداف استثمارية قد تتحول إلى تعاون استراتيجي طويل الأجل وشراكة تعاون كبرى يمكن أن تتحول لملكية رئيسية .

كما من أهم وأبرز مكاسب البورصة أمس هي حجم السيولة الكبيرة التي تزامنت مع إعتداءات عسكرية على مواقع في المملكة وفي تقديرات استثمارية حجم السيولة أكبر وأهم من الصعود ، خصوصاً وأن طفرات الصعود كما حدث في جلسة الاثنين خلال

دقائق وبمكاسب قياسية تخطت نصف مليار دينار أكثر من 1.6 مليار دولار يؤكد أن السوق يهدأ قليلاً لكنه يعود وينهض وينمو بقوة .

أمس تعادلت الأسهم المرتفعة والمنخفضة بنحو 58 مرتفعه و58 منخفضة ، واستقرت أسعار 16 شركة من إجمالي تداول 132 سهم .

وبلغت قيمة التداول 136.8 مليون دينار ونمت القيمة 0.2% وتراجعت كمية الأسهم المتداولة 12.7% والصفقات 5.1% ونمت القيمة 0.2% .

وتراجع مؤشر السوق الأول بـ0.24%، وانخفض «العام» بـ0.11%، بينما ارتفع «الرئيسي 50» بنحو 1.31%، ونما «الرئيسي» بـ0.52% عن مستوى الاثنين.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 136.872 مليون دينار، وزعت على 560.07 مليون سهم، بتنفيذ 34.15 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 7 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ19.13%، بينما تراجع 6 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ2.57% .

وجاء سهم «مينا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 46.16 مليون سهم؛ فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 9.64 مليون دينار.

تصنيف شركات الوسطة المالية حسب القيمة المتداولة أغسطس 2026

الترتيب	الاسم	الشهر	السنة
1	المجموعة المالية هيرميس افيا للوساطة	أغسطس	2026
2	شركة الوسيط لأعمال المالية (ش.م.ك) مغلقة	أغسطس	2026
3	شركة بينك للوساطة المالية ش.م.ك.م	أغسطس	2026
4	شركة الوطني للاستثمار	أغسطس	2026
5	الشركة الكويتية للوساطة المالية	أغسطس	2026
6	الشركة الأولى للوساطة المالية ش.م.ك	أغسطس	2026
7	شركة الشرق للوساطة المالية	أغسطس	2026
8	شركة كفيك للوساطة المالية	أغسطس	2026
9	شركة التجاري للوساطة المالية	أغسطس	2026
10	شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية	أغسطس	2026

سيما مع التطورات الجديدة التي اتسعت فيها أنشطة الشركات وأعمالها وبات أموال العملاء لديها ، وبالتالي نشر بيانات القطاع يمكن المستثمر من الإطلاع على القوة المالية للشركة .

وعلى أسهم مدرجة ، وإظهار كافة الإيرادات من النشاط الأساسي يجب أن تكون شاملة ولا يتم استثناء أي مدخول آخر . . الأكثر شفافية ووضوحاً هو أن يتم نشر البيانات المالية والميزانيات الخاصة بالشركات ، لا

تستبعد من حسابات القيمة المتداولة في تصنيف شركات الوساطة الصفقات الخاصة وجلسات الشراء الإجباري ، علماً أن الصفقات الخاصة تحصل شركات الوساطة على عمولة بشأنها وهي من عملاء الشركة

«الصفاء» : تسوية مع بنك قطر الوطني بقيمة 7.61 مليون دينار والسداد على عامين

خطوة إيجابية تعكس جهود مجلس الإدارة في إنقاذ الشركة من التعثرات الشركة قادرة على إنجاح الإتفاقية والإلتزام بسداد الدفعات

بنحو 410.8 ألف دينار كويتي(4.88 مليون درهم إماراتي) سيتم تحميلها على فترة السداد البالغة سنتين.

ونوهت بأن الأرقام المعلنة تخضع للمعالجة المحاسبية النهائية ومراجعة مراقب الحسابات الخارجي وموافقة الجهات الرقابية ذات الصلة.

وأكدت مصادر استثمارية أن جهود مجلس الإدارة كبيرة في إبعاد الشركة عن شبح التعثرات حيث أن التسوية التي توصلت إليها الشركة لسداد المبلغ خلال عامين يمثل أفضل خيار لها وللمساهمين .

وأوضحت المصادر أن تلك التسوية تضاف إلى سجل أحد كبار الملاك الداعمين للشركة والذي سبق وان نجح في دعم أكبر تسوية كانت تمثل عقبة كبيرة في بقاء الكيان قبل سنوات .

في السياق ذاته أكدت المصادر قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في التسوية وسداد الدفعات التي سيتم جدولتها خلال بدء سريان العامين المهلة للشركة .



عبدالله التركيت

بما يعادل نحو 7.5 مليون دينار كويتي، لصالح بنك قطر الوطني.

وفيما يتعلق بالأثر المالي، توقعت الشركة تحقيق أثر إيجابي على أرباح الربع الثالث من عام 2026 بنحو 307.3 ألف دينار كويتي(3.65 مليون درهم إماراتي)، مقابل تسجيل تكلفة تمويل

أعلنت شركة الصفاة للاستثمار موافقة مجلس إدارتها على إبرام اتفاقية تسوية مالية مع بنك قطر الوطني، تنفيذاً للحكم القضائي الصادر بتاريخ 11 يونيو 2026 في القضية رقم 212026 استئناف أسواق المال.

وأوضحت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت الثلاثاء، أن الاتفاقية تتضمن سداد مبلغ التسوية النهائية البالغ 91.03 مليون درهم إماراتي، بما يعادل 7.61 مليون دينار كويتي، على دفعات مقسطة تمتد لمدة سنتين.

وأضافت أن الاتفاقية تنهي بشكل نهائي النزاع القائم بين شركة الصفاة للاستثمار وبنك قطر الوطني، والذي استمر منذ عام 2010، كما يترتب عليها انتفاء الحاجة للتقدم بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة وفق قانون الإفلاس رقم 71 لسنة 2020.

وأشارت الشركة إلى أن الحكم القضائي كان قد ألزمها بسداد نحو 89.45 مليون درهم إماراتي،

إفصاحات البورصة

«الامتياز»: إنهاء إجراءات إعادة هيكلة «الدار للهندسة والإنشاءات»

وكانت الشركة قد أعلنت تقدم أحد الدائنين لشركة الدار للهندسة والإنشاءات بطلب إلى إدارة الإفلاس؛ لافتتاح إجراءات إعادة الهيكلة المنظمة بأحكام قانون الإفلاس رقم (71) لسنة 2020، وانتهى رأي اللجنة المختصة إلى أن أعمال الشركة قابلة للاستمرارية في حال قبول خطة إعادة الهيكلة، وأن المدين قادر على إدارة أعماله. يأتي ذلك بعد إصدار قاضي إدارة الإفلاس في 27 يوليو 2026 قراراً بالموافقة على افتتاح إجراءات إعادة هيكلة ديون الشركة، مع تكليفها بإعداد خطة إعادة الهيكلة وتشكيل لجنة للدائنين خلال المدة القانونية المقررة.

أعلنت مجموعة الامتياز القابضة صدور قرار من قاضي الإفلاس بإنهاء إجراءات إعادة الهيكلة الخاصة بشركة الدار للهندسة والإنشاءات؛ وذلك لزوال شروط افتتاحها. وأوضحت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت الثلاثاء، أن شركة الدار للهندسة والإنشاءات مملوكة بنسبة 99.99% لشركة ترييلي القابضة، التي تعد شركة زميلة لمجموعة الامتياز القابضة بنسبة 45.97%. وأشارت الشركة إلى أن قرار قاضي الإفلاس الصادر حديثاً قضى بإنهاء تلك الإجراءات لزوال الأسباب والشروط التي استوجبت افتتاحها.

«الدولية الكويتية» تخفض ملكيتها في «أرزان» إلى 16.41%

كشف نموذج الإفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد والهدف من التملك، انخفاض ملكية الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة في مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار. وأظهر الإفصاح الصادر عن بورصة الكويت الثلاثاء تراجع عدد الأسهم المملوكة للشركة إلى 157.88 مليون سهم تمثل 16.413% من رأسمال مجموعة أرزان المالية، مقارنة مع 164.88 مليون سهم كانت تمثل 17.141% قبل التغيير. يُشار إلى أن رأس مال «أرزان» يبلغ 96.19 مليون دينار كويتي، موزع على 961.88 مليون سهم مُصدر، وتمتلك مجموعة شركة مد البحر القابضة أكبر نسبة بالشركة بواقع 32.02%، يليها الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة، ثم شركة الاستشارات المالية الدولية بـ12.61%.

«الإنماء» تسهيلات بقيمة 1.29 مليون دينار

أعلنت شركة الإنماء العقارية الاتفاق على تجديد حدود التسهيلات الائتمانية مع أحد البنوك الإسلامية المحلية بقيمة إجمالية تبلغ 1.29 مليون دينار كويتي. وأوضحت «الإنماء» أن التسهيلات مخصصة لتمويل أنشطتها التشغيلية. وأكدت الشركة أن هذه المعلومة الجوهرية لا يترتب عليها أي أثر مالي على المركز المالي للشركة في الوقت الحالي.

إبراهيم العصفور يرفع ملكيته في «كامكو» إلى 11.03%

أعلنت شركة كامكو للاستثمار ارتفاع ملكية إبراهيم عبدالرحمن العصفور في أسهم الشركة؛ وفقاً لنموذج الإفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد والهدف من التملك. وأظهر الإفصاح الصادر عن بورصة الكويت الثلاثاء، ارتفاع عدد الأسهم المملوكة لإبراهيم العصفور إلى 37.77 مليون سهم تمثل 11.03% من رأسمال الشركة، مقارنة مع 34.60 مليون سهم كانت تمثل 10.10% قبل التغيير.. وبحسب البيانات، يملك إبراهيم عبدالرحمن العصفور 90% من شركة مجموعة ألفا القابضة وتم التغير في ملكيته فقط.

«اليمار العقارية» تملك في «المزايا» 5.05%

كشف نموذج الإفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد دخول شركة اليمار العقارية كمساهم في شركة المزايا القابضة. وأظهر الإفصاح امتلاك شركة اليمار العقارية عدد 26.53 مليون سهم في شركة المزايا القابضة، بما يمثل 5.05% من رأس مال الشركة. يُشار إلى أن رأس مال «مزايا» يبلغ 52.56 مليون دينار كويتي، موزع على 535.74 مليون سهم، ويمتلك رشيد يعقوب النفيسي 10.42% في الشركة.



تراخيص أوراق مالية لشركات محلية

ووسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية، لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد اعتباراً من 18 ديسمبر 2026. كما أصدرت الهيئة أيضاً القرار رقم 129 لسنة 2026 بشأن تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة الكويتية للاستثمار؛ لمزاولة نشاط مستشار استثمار، لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد اعتباراً من 18 ديسمبر 2026

أصدرت هيئة أسواق المال ، 3 قرارات تتعلق بترخيص أنشطة، ونظام استثمار لتأسيس صندوق للأصول العقارية. وتضمن القرار رقم 127 لسنة 2026 تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة الوطني للاستثمار، وتمثل تلك الأنشطة في مدير محفظة الاستثمار، ومدير نظام استثمار جماعي، ومستشار استثمار، ووكيل اكتتاب،

نزار القرطاس يرفع ملكيته في «تنظيف» و«الصفاء»

كما رفع «القرطاس» حصته في شركة الصفاء للاستثمار إلى 12.86% من رأس المال، بعد زيادة عدد الأسهم المملوكة إلى 42.88 مليون سهم مقابل 41.22 مليون سهم قبل التغيير؛ بنسبة ملكية 12.36% قبل التغيير.

المنشور على موقع بورصة الكويت، الثلاثاء، ارتفاع ملكية نزار القرطاس إلى 26.112% من رأس المال، عبر زيادة عدد الأسهم المملوكة إلى 65.22 مليون سهم، مقارنة مع 62.89 مليون سهم سابقاً؛ لترتفع نسبة الملكية من 25.179% قبل التغيير.

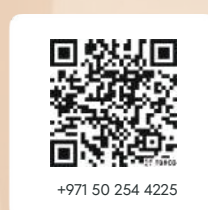
رفع نزار القرطاس ملكيته في شركتي الوطنية للتنظيف والصفاء للاستثمار؛ وفق نموذج إفصاح عن تغيير في مصلحة شخص مستفيد، وتغيير الهدف من التملك المنشور عبر بورصة الكويت أمس . وأظهر الإفصاح الخاص بشركة الوطنية للتنظيف

الأميري
AL AMIRI
محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق بارتفاع هامشي ويحافظ على مستويات دعم رئيسية



أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الثلاثاء بارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.10%، ما يعادل 11.52 نقطة، ليغلق عند مستوى 11,036.25 نقطة. وشهدت الجلسة تبايناً في أداء الأسهم حيث ارتفعت أسعار 92 شركة مقابل انخفاض 160 شركة أخرى، فيما استقرت مستويات 20 شركة دون تغيير، وسط سيولة إجمالية بلغت 3.21 مليار ريال، بتداول 164.02 مليون سهم. وتذبذب المؤشر العام خلال التداولات في نطاق 57.96 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 11,047.96 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له خلال الجلسة 10,990 نقطة. وقال عضو الجمعية السعودية للمحللين، عادل بن حمود الحويل، إن سوق الأسهم السعودية شهد خلال جلسة الثلاثاء، تبايناً واضحاً بين ارتفاع أسعار النفط وحركة التداول؛ فبينما اقترب خام برنت من 100 دولار للبرميل، اكتفى مؤشر «تاسي» بارتفاع هامشي قرب 11,030 نقطة. وأضاف الحويل، أن هذا التباين يرجع إلى أن تأثير النفط في السوق لا يعتمد على السعر فقط، بل على أسباب ارتفاعه، فالصعود الحالي مرتبط بتصاعد المخاطر الجيوسياسية ومخاوف الإمدادات؛ ما يدعم أسهم الطاقة وأرامكو؛ لكنه في الوقت نفسه يرفع علاوة المخاطر ويحد من شهية المستثمرين.

وتابع: «من الناحية الفنية، يحافظ مؤشر «تاسي» على دعم 11,000-10,990 نقطة، بينما يحتاج إلى اختراق 11,050 ثم 11,100 نقطة بسيولة قوية لتأكيد تحسن الاتجاه». ارتفاع جماعي للقطاعات الرئيسية وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 13 قطاعاً باللون الأخضر، بقيادة القطاعات الرئيسية، وتصدر قطاع السلع الرأسمالية الارتفاعات بنسبة 0.77%، وارتفع قطاع المواد الأساسية 0.46%، وصعد قطاع الطاقة بنسبة 0.38%، وبلغت مكاسب قطاعي الاتصالات والبنوك 0.16% و 0.04% على التوالي.

وفي المقابل، تصدر قطاع الخدمات المالية قائمة التراجعات، بعد هبوطه 0.95%، تلاه قطاع النقل بنسبة تراجع بلغت 0.92%، وأغلق قطاع المرافق العامة متراجعا 0.88%.

تحركات الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، صعد سهم بنان بنسبة

بتداول 8.25 مليون سهم.

وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات المؤثرة، حيث أعلنت شركة علم عن توقيع شركتها التابعة (ثقة) عقداً مع وزارة التجارة، كما أعلنت شركة تكوين المتطورة للصناعات عن إتمام الاستحواذ على كامل حصة شركة جوفو في شركة مصنع الأقمشة المتطورة (SAAF) وكشفت كيماويات الميثانول (كيماونول) عن نتائجها المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2026.

وفيما يخص الأرقام القياسية للأسهم، سجل سهم اتحاد الخليج الأهلية إغلاقاً عند أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً بسعر 14.99 ريال.

وفي المقابل، سجلت عدة أسهم قيعاناً تاريخية جديدة خلال الجلسة، شملت أسهم ساكو عند 20.23 ريال، والعربية عند 60.4 ريال، بالإضافة إلى صناديق الرياض ريت، وجدوى ريت الحرمين، وميفك ريت.

كما أغلقت أسهم الخدمات الأرضية وجدوى ريت السعودية عند أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً.

8.02% ليغلق عند 3.5 ريال، وارتفع سهم صدق بنسبة 6.01% ليصل إلى 17.29 ريال، وحقق سهم مدينة المعرفة ارتفاعاً بنسبة 4.72% ليغلق عند 20.42 ريال، تزامناً مع إعلان الشركة عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة كادن للاستثمار لتطوير مشروع ملتقى المدينة 2.

أما الأسهم الأكثر تراجعاً، فقد تصدرها سهم جبسكو بنسبة 3.57% ليغلق عند 12.7 ريال، وهو أدنى مستوى للسهم في 52 أسبوعاً، وجاء ذلك عقب إعلان شركة الجبس الأهلية عن عدم تمكنها من نشر نتائجها المالية الأولية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2026، خلال المهلة الإضافية.

الأكثر نشاطاً

ومن حيث نشاط السيولة، تصدر سهم الراجحي القائمة بقيمة تداولات بلغت 325 مليون ريال مرتفعاً بنسبة 0.30%، تلاه سهم أرامكو السعودية بسيولة 215.28 مليون ريال وارتفاع بنسبة 0.39%.

ومن حيث كمية التداول، فقد جاء سهم الكيماوية في الصدارة بتداول 9.67 مليون سهم، يليه سهم أرامكو السعودية

مؤشر بورصة أبوظبي يتجاوز 10 آلاف نقطة مجدداً ويربح 9 مليارات درهم

بانخفاض بلغت نسبته 1.05%، يليه قطاع العقارات بنسبة 0.89%، ثم قطاع الطاقة بنسبة 0.52%، وقطاع الرعاية الصحية بنسبة 0.40%، بينما تراجع قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة طفيفة بلغت 0.13%.

وعلى صعيد اتجاهات المستثمرين، سجل الأجانب صافي شراء بقيمة 76.006 مليون درهم، بمشتريات بلغت 337.869 مليون درهم مقابل مبيعات بقيمة 261.863 مليون درهم.

وفي المقابل، اتجهت تداولات المستثمرين العرب نحو البيع بصافي بلغ 32.506 مليون درهم، كما سجلت تداولات المستثمرين الخليجيين صافي بيع بقيمة 17.99 مليون درهم.

وفي المقابل، اتجه المستثمرون المحليون نحو البيع بصافي استثمار قيمته 25.499 مليون درهم، بعد أن بلغت مبيعاتهم الإجمالية 669.115 مليون درهم مقابل مشتريات بقيمة 643.615 مليون درهم.

شركة على مستوياتها السابقة دون تغيير. وتصدر سهم «أبوظبي الوطني للفنادق» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 6.407%، بينما جاء سهم «صناعات أسمنت الفجيرة» في صدارة الأسهم الأكثر تراجعاً بنسبة 3.226%.

واستحوذ سهم «تو بوينت زيرو» على صدارة النشاط بحجم بقيمة التداولات، بعد أن سجل سيولة بلغت 210.792 مليون درهم عبر تداول 95.605 مليون سهم.

وتباين أداء القطاعات في سوق أبوظبي للأوراق المالية بختام تعاملات؛ إذ تصدر قطاع الاتصالات قائمة القطاعات الرابحة بزيادة بلغت 2.01%، تلاه قطاع التقديري للمستهلك بارتفاع نسبته 1.83%، ثم قطاع التكنولوجيا بنسبة 0.69%، وقطاع المالية بنسبة 0.35%، إضافة إلى قطاع الصناعات بنسبة 0.28%.

وفي المقابل، قاد قطاع المواد الأساسية التراجعات

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الثلاثاء على ارتفاع بنسبة 0.454%، ليرباح نحو 45.32 نقطة، ويغلق عند مستوى 10021.04 نقطة. وشهدت الجلسة تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 1.080 مليار درهم بعد التداول على 389.899 مليون سهم، أنجزت من خلال 24,690 صفقة منفذة. وشهد السوق تنفيذ صفقتين كبيرتين على سهم مجموعة أرام، بقيمة 21.867 مليون درهم. تم تنفيذ الصفقة على 5.466 مليون سهم، ما نسبته 6.9% من أسهم الشركة، بسعر 4 دراهم للسهم. وسجلت القيمة السوقية الإجمالية لأسهم أبوظبي 2.619 تريليون درهم بختام التعاملات، مقارنة بـ 2.610 تريليون درهم في إغلاق الثلاثاء، محققة مكاسب سوقية بلغت نحو 9 مليارات درهم، وبنسبة نمو بلغت 0.34%.

وعلى صعيد حركة الأسهم، ارتفعت أسعار 43 شركة، بينما تراجعت أسهم 37 شركة، وحافظت 53

بورصات خليجية

3.4 مليار درهم مكاسب سوقية لبورصة دبي



69.346 مليون درهم مقابل مبيعات بنحو 33.884 مليون درهم. وفي المقابل، اتجهت تداولات المستثمرين العرب نحو البيع بصافي بلغ 2.538 مليون درهم، لتسجل بذلك الجنسيات غير الإماراتية صافي شراء بختام تعاملات ، بقيمة بلغت نحو 21.070 مليون درهم.

وفي المقابل، اتجه المستثمرون المواطنون نحو البيع بصافي استثمار قيمته 21.070 مليون درهم، مسجلين إجمالي مشتريات بنحو 230.299 مليون درهم، مقابل مبيعات إجمالية بلغت 251.369 مليون درهم.

بانخفاض بلغت نسبته 2.15%، يليه قطاع العقارات بنسبة 0.31%، ثم القطاع المالي بنسبة 0.02%، بينما استقر قطاع المواد الأساسية دون تغيير.

على صعيد اتجاهات المستثمرين، سجل المستثمرون الأجانب صافي بيع بقيمة 11.852 مليون درهم، نتيجة مشتريات بقيمة 170.916 مليون درهم مقابل مبيعات قدرها 182.769 مليون درهم.

وحقق مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي صافي شراء بقيمة 35.461 مليون درهم، بعد أن بلغت مشترياتهم

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الثلاثاء على ارتفاع طفيف، نسبة 0.25%، مسجلاً مكاسب بمقدار 15.38 نقطة ليغلق عند مستوى 5946.67 نقطة.

وشهدت الجلسة تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 492.41 مليون درهم، بعد التداول على أكثر من 289.17 مليون سهم، أنجزت من خلال 16,378 صفقة منفذة.

وارتفعت القيمة السوقية لأسهم دبي في ختام التعاملات إلى 972.557 مليار درهم، مقارنة بـ 969.151 مليار درهم في إغلاق الثلاثاء، لتحقيق مكاسب بلغت نحو 3.406 مليار درهم، وبنسبة نمو بلغت 0.35%.

وعلى صعيد حركة الأسهم، ارتفعت أسعار 20 شركة، بينما تراجعت أسهم 24 شركة أخرى، وحافظت 9 شركات على مستوياتها السابقة دون تغيير.

وتصدر سهم «الأغذية المتحدة» قائمة الأكثر ارتفاعاً بزيادة بلغت 7.61%، بينما جاء سهم «شعاع كابيتال» في صدارة الأسهم الأكثر تراجعاً بنسبة 4.95%، وقاد الحجم بتداول نحو 106.15 مليون سهم. وفي المقابل، اعتلى سهم «إعمار العقارية» قائمة الأسهم الأنشط من حيث قيمة التداول، محققاً سيولة قاربت 99.62 مليون درهم.

وشهد الأداء القطاعي في سوق دبي المالي تبياناً بنهاية التعاملات؛ إذ تصدر قطاع الاتصالات قائمة الرابحين بزيادة نسبيتها 2.11%، تلاه قطاع الصناعة بارتفاع قدره 0.72%، ثم قطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة 0.14%، وقطاع المرافق العامة بـ 0.06%.

وفي المقابل، قاد قطاع السلع الاستهلاكية التراجعات

بورصة قطر ترتفع 0.73% بنحو 71.60 نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء مرتفعة؛ بدعم صعود جماعي للقطاعات.

زاد المؤشر العام بنسبة 0.73% ليصل إلى النقطة 9857.33؛ رابحاً 71.60 نقطة عن مستوى الاثنين.

ودعم الجلسة ارتفاع جميع قطاعات البورصة السبع على رأسها التأمين بـ 1.77%، وتذيل القائمة قطاع النقل بـ 0.09%.

ارتفعت السيولة إلى 554.46 مليون ريال وتضمنت تنفيذ 7 صفقات خاصة بـ 144.35 مليون ريال قطري، مقابل 287.22 مليون ريال بالأمس، وبلغت أحجام التداول 299.32 مليون سهم، مقارنة بـ 125.89 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 22.97 ألف صفقة مقابل 19.86 ألف صفقة الاثنين.

ومن بين 53 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 43 سهماً في مقدمتها سهم «ميزة» بـ 9.98%، وذلك عقب توقيعها اتفاقية أكبر عقد في تاريخها بقيمة تتجاوز مليار ريال، بينما تراجع سعر 10 أسهم على رأسها «كيو إل إم» بـ 3.43%.

وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 23.40 مليون سهم، وذلك عقب قيام «إيداع» بإضافة أسهم اكتتاب الشركة وتداولها بدءاً من ، فيما تصدر السيولة سهم «الريان» بقيمة 42.15 مليون ريال.

بورصة مسقط ترتفع بنحو 7.57 نقطة

ارتفع المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.1%، عند مستوى 7,613.47 نقطة، رابحاً 7.57 نقطة عن مستوياته بنهاية جلسة الاثنين.

وساهم قطاع المالي في الأداء الإيجابي لمؤشر مسقط ، وانفرد القطاع بارتفاع نسبته 0.39%؛ مع ارتفاع سهم مسقط للتمويل بنسبة 2.99%، وارتفع بنك عمان العربي بنسبة 2.31%.

وعلى الجانب الآخر، تراجعت مؤشرات القطاعين الصناعة والخدمات؛ ليهبط الأول 0.27%؛ مع تقدم سهم الوطنية للمنظفات الصناعية على المتراجعين بنسبة 2.93%، وتراجع سهم الوطنية للتمويل بنسبة 2.64%.

كما انخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.24%؛ بضغط سهم مسقط للغازات المتراجع بنسبة 1.43%، وتراجع بركاء للمياه والطاقة بنسبة 1.22%.

وحد من تراجع قطاع الخدمات صدارة سهم كلية مجان للرابحين بنسبة 5.97%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 0.24% إلى 158.99 مليون ورقة مالية، مقابل 158.61 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 5.88%، إلى 42.13 مليون ريال، مقارنة بنحو 39.79 ألف ريال جلسة الأربعاء.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 68.51 مليون سهم، بقيمة بنحو 13.07 مليون ريال.

بورصة البحرين تنهي تعاملاتها على تراجع هامشي



وقاد تراجعات شركة ألمنيوم البحرين بانخفاض قدره 1.16%، يليه بنك البحرين الوطني بتراجع نسبته 0.19%.

في المقابل، تصدرت مجموعة ترافكو الأسهم المرتفعة بزيادة بلغت 1.56%، تلاها بنك جي إف إتش بنسبة 0.95%، ثم بنك البحرين والكويت بنسبة 0.54%، وبييون بنسبة 0.22%.

أنهت بورصة البحرين تعاملات الثلاثاء على تراجع؛ بضغط من هبوط قطاع المواد الأساسية.

ومع ختام التعاملات تراجع المؤشر العام الجلسة بنسبة 0.02% إلى مستوى 1934.5 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها 812.416 ألف دينار توزعت على 2.698 ألف سهم، تم تنفيذها عبر 165 صفقة.

بورصات عالمية

«إتش إس بي سي»: تقييمات الأسهم الأميركية ما زالت جذابة رغم الارتفاعات الأخيرة

الأسعار لم تعكس بالكامل الطفرة المتوقعة في الإنتاجية وأرباح الذكاء الاصطناعي



وفي سياق متصل أشار استراتيجيو البنك إلى أن البيئة الاقتصادية الكلية تعد إيجابية مع اقتراب مؤشرات التصنيع في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو من أعلى مستوياتها خلال أربع سنوات.

وأكد «جيه بي مورغان» أنه حتى لو قام الفيدرالي بتشديد السياسة النقدية، فمن غير المرجح أن يعرقل ذلك الأداء الإيجابي للأسهم الأميركية، إلا في حال تغيرت توقعات التضخم بشكل كبير.

قال بنك إتش إس بي سي - HSBC إن تقييمات الأسهم الأميركية ما زالت جذابة نسبياً رغم الارتفاعات الأخيرة، لأن الأسعار لم تعكس بالكامل حجم الطفرة المتوقعة في الإنتاجية والأرباح الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. وأشار كبير مسؤولي الاستثمار العالمي في "HSBC" للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، أن الفجوة بين تقييمات الأسهم الأميركية والأوروبية تقلصت، حيث يتداول مؤشر S&P 500 عند نحو 19 مرة الأرباح المتوقعة، مقارنة بنحو 15 مرة لمؤشر Stoxx 600 الأوروبي.

وأشار إتش إس بي سي إلى أن الارتفاع الحاد في عوائد السندات يعتبر الخطر الأكبر على الأسواق، موضحاً أن وصول عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 أعوام إلى نحو 5% قد يشكل محفزاً لزيادة التقلبات. وذكر بنك جيه بي مورغان - JPMorgan أن على المستثمرين شراء أي تراجع في الأسهم الأميركية نظراً لتوقعات قوية لنمو الأرباح الفصلية للشركات المدرجة في وول ستريت.

ويتوقع البنك الأميركي استمرار ارتفاع الأسهم في الفترة المقبلة رغم القفزة الأخيرة في عوائد السندات العالمية وارتفاع مخاوف التضخم.

استقرار عائدات السندات الأميركية مع ترقب بيانات التضخم

الزراعي لشهر أغسطس، أظهرت إضافة الاقتصاد الأمريكي 162 ألف وظيفة، متجاوزاً بكثير توقعات المحللين التي كانت تشير إلى نحو 53 ألف وظيفة فقط، ما زاد من تركيز المستثمرين على مسار أسعار الفائدة المقبل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي. ومن المقرر أن تعقد اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، المسؤولة عن تحديد أسعار الفائدة، اجتماعها يومي 15 و16 سبتمبر.

وواصلت أسعار الطاقة ارتفاعها، مع اقتراب العقود الآجلة لخام برنت من مستوى 100 دولار للبرميل صباح الثلاثاء، في ظل استمرار تأثير الحرب في الشرق الأوسط على مشهد التضخم. وأعلنت وزارة الطاقة السعودية توقف العمليات في بعض المنشآت عقب هجمات نفذتها ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران في اليمن. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط أكثر من 3% في التعاملات المبكرة لتصل إلى 94.20 دولار للبرميل، بينما صعد خام برنت، المعيار العالمي للنفط، بنسبة 1.76% إلى 98.71 دولار للبرميل.

السنة الواحدة 4.127% بانخفاض 0.006 نقطة، وتراجع عائد أجل العامين إلى 4.362% بواقع 0.017 نقطة. أما عائد أجل الثلاثين عاماً فسجل 5.221% بانخفاض 0.025 نقطة، في حين ارتفع عائد أجل الثلاثة أشهر طفيفاً إلى 3.857% بزيادة 0.002 نقطة، وبقي عائد أجل الستة أشهر دون تغيير عند 4.005%.

يأتي ارتفاع تكاليف الاقتراض مع إعادة فتح الأسواق للتداول عقب عطلة نهاية الأسبوع الممتدة بمناسبة عيد العمال، فيما يترقب المستثمرون مزيداً من بيانات الاقتصاد المحلي هذا الأسبوع. ومن المتوقع أن يظهر مؤشر أسعار المنتجين الشهري لشهر أغسطس، المقرر صدوره الخميس، ارتفاعاً بنسبة 0.4% بعدما جاء مستقراً دون تغيير في يوليو. ويعد هذا المؤشر، الذي يقيس تكاليف الجملية للسلع والخدمات، مقياساً رئيسياً لضغوط التضخم الكامنة في الاقتصاد.

وكانت تكاليف الاقتراض قد ارتفعت يوم الجمعة عقب بيانات مفاجئة لسوق العمل خارج القطاع

استقرت عائدات سندات الخزانة الأميركية دون تغيير يُذكر، فيما يترقب المستثمرون مزيداً من بيانات الاقتصاد الرئيسية هذا الأسبوع، وعلى رأسها بيانات تضخم أسعار الجملية، في ظل ضغط ارتفاع تكاليف الطاقة على الأسواق.

ظل العائد على سندات الخزانة لأجل 10 سنوات - وهو المعيار الأساسي لأسعار الرهن العقاري وقروض السيارات والائتمان - مستقرًا عند 4.78%. كما لم يشهد العائد على السندات الأطول أجلاً لمدة 30 عاماً، والذي غالباً ما يتحرك بالتوازي مع الأحداث الجيوسياسية، تغيراً يُذكر، مسجلاً 5.241%. في المقابل، تراجع العائد على سندات الخزانة لأجل عامين، الأكثر حساسية لقرارات أسعار الفائدة قصيرة الأجل من بنك الاحتياطي الفيدرالي، بمقدار نقطة أساس واحدة إلى 4.368%.

وبحسب أحدث البيانات، سجل عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات 4.764% بانخفاض 0.02 نقطة مئوية، فيما سجل عائد أجل الشهر الواحد 3.716% بتراجع 0.008 نقطة. وبلغ عائد أجل

بورصات عالمية

صناديق أوقاف الجامعات الأميركية تراهن على شركات الذكاء الاصطناعي لتحقيق عوائد مرتفعة



تقييمات شركات التكنولوجيا الخاصة وإدراج بعضها في البورصة، ما عزز قيمة الاستثمارات التي أجرتها صناديق الأوقاف مبكرًا في هذا القطاع.

ومن أبرز المستفيدين صندوق جامعة هارفارد، الذي بلغت قيمة حيازته من أسهم «سبيس إكس» نحو 2.2 مليار دولار بنهاية يونيو، لتصبح أكبر حيازة منفردة له في سهم مدرج.

ملحوظة على مؤشر "S&P 500"، الذي ارتفع بأكثر من 20% خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في يونيو. وكانت الصناديق التي تتجاوز أصولها 5 مليارات دولار قد حققت متوسط عائد سنوي بلغ 7.8% خلال السنوات الثلاث المنتهية في يونيو 2025، مقارنة بنحو 19.7% لمؤشر "S&P 500".

اقرأ أيضاً
إلا أن الفارق بدأ في الانعكاس هذا العام، مع ارتفاع

تتجه صناديق الأوقاف الاستثمارية التابعة لعدد من أكبر الجامعات الأميركية إلى تحقيق عوائد تضاهي أو تتجاوز أداء سوق الأسهم، بعد أعوام من ضعف الأداء، مدفوعة باستثمارات مبكرة في شركات تكنولوجيا وذكاء اصطناعي مثل «سبيس إكس» (SpaceX) و«أوين إيه أي» (OpenAI) و«أنثروبك» (Anthropic). وبحسب «فايننشال تايمز»، يتوقع مستشارون أن تحقق بعض صناديق الأوقاف أداءً يتفوق بصورة

الأسهم اليابانية تهبط بفعل توترات الشرق الأوسط وارتفاع الين يضغط على الشركات المصدرة



انخفض سهم «ألبس ألباين» 8.29%، وهبط سهم «أوكوما» 7.99%.

في المقابل، قفز سهم «نيتوري هولدنجز» 5.47% إلى أعلى مستوى إغلاق له منذ فبراير، مستفيداً من قوة الين، إذ تعتمد الشركة على تصنيع معظم منتجاتها المنزلية خارج اليابان قبل بيعها في السوق المحلية.

وفاق عدد الأسهم المتراجعة نظيرتها المرتفعة على مؤشر نيكاي، إذ هبطت أسهم 165 شركة، مقابل ارتفاع 59 سهماً، فيما استقر سهم واحد دون تغيير. وكان سهم شركة «جيه تي إي كيه تي» أكبر الخاسرين على المؤشر بعد تراجع 8.68% مسجلاً أكبر انخفاض يومي له منذ أغسطس 2024. كما

تراجعت الأسهم اليابانية بشكل حاد الثلاثاء مع تراجع شهية المستثمرين للمخاطرة بفعل تجدد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب تأثير شركات التصدير بارتفاع الين. وهبط مؤشر نيكاي 1.7% عند الإغلاق إلى 65269.33 نقطة، فيما انخفض مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 1.83% إلى 4050.33 نقطة.

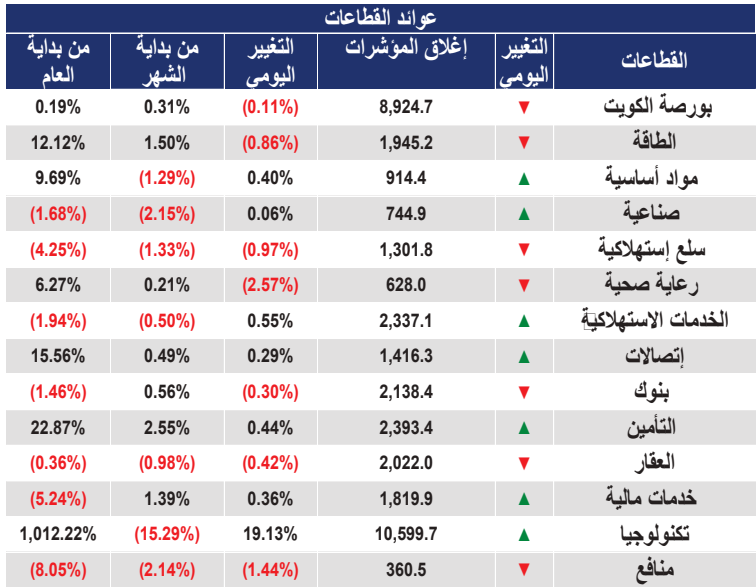
وجاءت الضغوط على الأسواق بعد تصعيد إيران لهجتها تجاه الولايات المتحدة وإعلانها إطلاق صاروخ متطور على سفن حربية أميركية، ما أبقى أسعار النفط قرب أعلى مستوياتها في عدة أسابيع. وفي الوقت نفسه، عززت توقعات ارتفاع التضخم رهانات الأسواق على أن بنك اليابان المركزي سيرفع أسعار الفائدة إلى 1.25% الأسبوع المقبل، الأمر الذي دعم الين ليرتفع إلى أعلى مستوى له منذ فبراير عند 152.89 مقابل الدولار.

وقالت ماكي ساوادا، خبيرة الأسهم في «نومورا» للأوراق المالية، إن ارتفاع أسعار النفط يؤثر سلباً في الأسهم اليابانية، مشيرة إلى أن صعود الين يشكل أيضاً عبئاً على السوق.

وعلى صعيد القطاعات، سجلت أسهم شركات صناعة الزجاج ومعدات النقل أكبر الخسائر على مؤشر توبكس، بعدما تراجعت 4.44% و 4.14% على التوالي.

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

8 سبتمبر 2026



مؤشرات البورصة والقيمة الأسعادية				القيمة	أداء المؤشرات		
مؤشر السوق الأول			اليومي (نقطة)		اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
▼	9,317.21	(22.6)	(0.24%)	0.31%	(1.91%)		
▲	11,065.11	143.6	1.31%	0.61%	27.35%		
▲	9,257.01	47.8	0.52%	0.29%	11.50%		
▼	8,924.74	(9.8)	(0.11%)	0.31%	0.19%		
▼	53,846.11	(55.9)	(0.10%)	0.33%	0.58%		

الاسم المختصر للمشركة المدرجة	السعر	التغير اليومي (النسب)	السعر اليومي (النسب)	التغير اليومي (%)	القيمة المعادلة (الفك دي)	القيمة المعادلة (الفك سهم)	معدل دوران المسهم منذ بداية العام	عدد التداولات منذ بداية الفترة	مضاعف السعر للمخاطر الظرفية	القيمة السوقية (مليون دينار)		إغلاق خلال 52 أسبوع (دينار)	
										الأعلى	الأدنى	الأعلى	الأدنى
سينما	▼	1.290	-53.0	-4%	18	13	1%	5.6%	6.4	1.11	119.5	1.639	1.072
فنادق	▲	0.250	1.0	0%	10	41	23%	0.0%	24.7	1.95	15.5	0.321	0.158
إيفيا فنادق	▲	0.626	-4.0	-1%	898	1,443	64%	0.0%	33.6	4.19	227.9	1.272	0.543
أولى وفود	▲	0.357	19.0	6%	4,014	11,219	144%	2.2%	21.8	1.81	158.9	0.498	0.217
منزّهات	=	0.134	0.0	0%	303	2,294	31%	2.4%	31.7	0.78	29.0	0.154	0.102
الجزيرة	▼	1.682	-6.0	0%	1,660	976	29%	5.1%	17.8	9.76	370.0	1.905	1.302
الصور	▲	0.281	15.0	6%	298	1,056	7%	2.5%	19.0	1.12	118.2	0.442	0.244
فيفي تشر كيد	▼	0.142	-5.0	-3%	1,613	11,308	463%	0.0%	NM	1.30	17.0	0.180	0.085
التفخيل	▲	0.262	6.0	2%	247	902	80%	0.0%	16.7	2.07	13.7	0.296	0.179
الغاشم	=	0.919	0.0	0%	886	970	39.5%	5.8%	12.8	3.24	331.5	1.082	0.875
ترولي	▲	0.985	9.0	1%	355	359	35.6%	1.7%	27.5	7.14	270.9	1.045	0.711
الخدمات الاستهلاكية													
زئين	▲	0.618	4.0	1%	1,086	1,761	13%	8.4%	8.1	1.92	2,674	0.642	0.502
أريد	▼	1.724	-4.0	0%	54	31	2%	8.7%	14.3	1.53	864.0	2.156	1.187
أس إس سي سي	▼	0.600	-4.0	-1%	745	1,239	18%	6.3%	17.5	2.73	599.2	0.769	0.558
بيجست	▲	1.803	13.0	1%	166	93	30%	0.0%	NM	21.97	193.6	1.954	0.363
اتصالات													
كويك ت	▼	0.439	-1.0	0%	23	53	5%	8.8%	16.8	0.64	104.5	0.586	0.400
خليج ت	▲	1.427	21.0	1%	4	3	0%	0.0%	11.3	1.43	404.9	3.107	0.710
أهلية ت	=	0.710	0.0	0%	36	51	3%	4.2%	8.0	0.98	177.5	0.873	0.609
وربية ت	▲	0.171	3.0	2%	80	467	38%	8.5%	9.3	0.78	41.8	0.213	0.159
الاعادة	=	0.375	0.0	0%	0	0	0%	0.5%	4.0	1.14	128.3	0.475	0.321
أولى تكافل	▼	0.396	-9.0	-2%	2,949	7,284	111.6%	0.0%	NM	4.33	66.0	0.419	0.130
وثاق	▼	0.134	-7.0	-5%	961	7,069	247%	0.0%	12.1	2.72	14.8	0.165	0.076
ب ك تامين	=	0.191	0.0	0%	0	0	0%	10.4%	7.0	0.78	28.5	0.191	0.191
التامين													
سوكوك	▲	0.084	1.5	2%	254	3,017	54%	0.0%	7.1	1.07	48.0	0.093	0.058
عقارات ك	▼	0.350	-4.0	-1%	2,613	7,461	488%	0.0%	2.6	0.20	45.4	0.424	0.298
متحدة	▼	0.257	-1.0	0%	44	173	23%	0.0%	76.6	1.77	367.7	0.316	0.199
وظيفية	=	0.132	0.0	0%	682	5,200	142%	0.0%	NM	1.10	288.3	0.148	0.063
صاحبة	▲	0.369	1.0	0%	653	1,775	46%	3.9%	19.6	1.27	230.0	0.420	0.360
تمدين ع	▼	0.406	-4.0	-1%	5	13	1%	4.1%	7.5	0.55	163.0	0.480	0.382
إجبال	=	0.303	0.0	0%	0	0	2%	6.6%	10.1	0.45	63.4	0.335	0.283
ع ع قارية	▲	0.170	2.0	1%	616	3,592	101%	0.0%	NM	1.50	65.6	0.315	0.160
الإسماء	0	0.130	0.0	0%	434	3,306	145%	3.8%	14.6	1.25	45.6	0.135	0.080
المباني	▼	0.953	-9.0	-1%	2,248	2,365	14%	2.1%	22.4	2.02	1,494	1.118	0.830
إيجزات	▼	0.149	-2.0	-1%	183	1,229	8%	3.9%	16.8	0.83	50.4	0.225	0.127
التجارية	▼	0.186	-3.0	-2%	1,349	7,217	41%	1.5%	21.8	1.20	363.2	0.226	0.170
سنام	▲	0.354	7.0	2%	1,640	4,671	251%	0.0%	29.9	3.03	78.1	0.375	0.173
أعيان ع	▼	0.195	-1.0	-1%	114	587	63%	3.1%	19.6	1.25	81.1	0.207	0.098
عطار	▲	0.108	1.0	1%	213	1,979	141%	2.8%	13.2	0.81	25.2	0.116	0.077
الظرفية	▼	0.068	-0.6	-1%	45	667	96%	0.0%	4.0	3.47	12.7	0.086	0.044
مزايا	▲	0.086	1.1	1%	574	6,649	44%	0.0%	NM	1.04	46.1	0.093	0.063
تجارة	▲	0.119	1.0	1%	547	4,598	247%	4.2%	21.3	1.05	44.0	0.191	0.075
أركان	▲	0.347	20.0	6%	3,702	11,029	159%	3.2%	48.1	2.38	108.1	0.382	0.178
أرجان	▲	0.119	1.0	1%	700	5,941	226%	0.0%	NM	0.58	38.2	0.170	0.082
منشآت	▼	0.228	-3.0	-1%	302	1,320	19%	2.2%	5.6	1.55	73.4	0.256	0.175
م الأعمال	▲	0.082	0.4	0%	467	5,640	138%	0.0%	20.5	0.87	48.9	0.119	0.072
ميثا	=	0.122	0.0	0%	5,859	46,161	195%	0.0%	31.3	1.31	23.2	0.133	0.094
مراقات	▲	0.247	4.0	2%	5,928	23,950	379%	0.0%	38.6	1.62	34.3	1.178	0.136
مشاعن	▼	0.141	-3.0	-2%	74	521	83%	3.5%	11.0	1.34	22.6	0.153	0.083
المساكن	=	0.495	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	NM	NM	5.4	0.504	0.495

الاسم المختصر للخدمة المدرجة	الاسم الكامل (دك)	السعر		التغير اليومي (%)	التغير اليومي (إفد)	القيمة المتداولة (إفد دك)	القيمة المتداولة (إفد سيج)	معدل دوران السيولة منذ بداية العام	عدد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر		القيمة السوقية (مليون دك)	إقبال خلال 52 اسبوع (دك)	
		إفد	إفد							لربحية	للقيمة النقدية		الأعلى	الأدنى
زطني	▼ 0.870	-5.0	-0.8%	5,984	6,848	13%	4.0%	13.6	1.76	7,986.5	1.063	0.797		
فخلاج ب	▼ 0.351	-1.0	0%	675	1,919	23%	2.6%	26.4	1.74	1,471.5	0.370	0.304		
ججاري	▲ 0.504	4.0	1%	127	254	1%	7.0%	9.0	1.37	1,104.4	0.700	0.451		
هلي	▲ 0.310	5.0	2%	3,984	12,909	22%	3.2%	12.5	1.22	852.1	0.334	0.257		
الدولي	▲ 0.257	3.0	1%	4,985	19,544	60%	2.9%	14.7	1.27	482.6	0.282	0.242		
= برقان	0.185	0.0	0%	429	2,321	12%	3.2%	21.5	0.92	790.7	0.233	0.182		
بنيتك	▼ 0.777	-6.0	-1%	9,645	12,371	10%	3.1%	23.5	2.65	15,361.7	0.807	0.720		
بنيتك بويبان	▲ 0.680	10.0	1%	4,649	6,889	6%	1.0%	31.2	3.26	3,209.3	0.697	0.617		
بنيتك وروية	▼ 0.276	-1.0	0%	1,854	6,693	23%	1.8%	24.4	1.59	1,303.6	0.306	0.263		
البنوك		0.6%		32,332	68,747		3.1%	21.5	1.59	32,562				
سنرجي	▼ 0.253	-5.0	-2%	103	405	259%	0.0%	57.2	2.65	25.6	0.287	0.164		
مترولية	▼ 0.735	-20.0	-3%	19	26	2%	5.9%	12.3	1.16	132.9	0.800	0.535		
باسكسو	▼ 1.556	-2.0	0%	15	10	0%	5.9%	10.0	2.64	150.9	1.885	1.275		
بيت الطاقة	0.259	0.0	0%	21	82	156%	0.0%	NM	5.29	11.07	0.323	0.186		
أبار	▼ 0.257	-1.0	0%	430	1,677	69%	2.6%	6.8	0.75	65.1	0.285	0.136		
= لفتافا	0.260	0.0	0%	623	2,377	107%	1.2%	18.8	1.70	147.3	0.313	0.231		
الطاقة		1.5%		1,210	4,577		4.2%	12.3	2.17	534				
ك سكب ك	▲ 0.413	6.0	1%	24	58	9%	1.2%	17.3	1.25	26.8	0.720	0.405		
ب بويبان ب	▲ 0.729	3.0	0%	1,014	1,389	33%	3.4%	15.2	1.79	409.4	0.734	0.519		
= الكوت	0.791	0.0	0%	0	0	0%	5.1%	15.1	2.22	79.8	1.500	0.702		
مواد أساسية		9.7%		1,039	1,447		3.4%	15.2	1.79	516				
= الخصومية	0.265	0.0	0%	95	361	72%	1.1%	20.8	1.49	53.1	0.282	0.137		
أسمنت	▲ 0.385	5.0	1%	3	8	5%	1.8%	27.7	1.21	274.5	0.457	0.319		
بجالات	▲ 1.686	20.0	1%	694	412	24%	4.1%	16.9	1.12	351.0	2.280	1.627		
سفن	▼ 0.633	-8.0	-1%	495	780	76%	3.9%	15.2	1.58	125.5	0.882	0.610		
مورتلاند	▼ 0.599	-9.0	-1%	193	321	18%	6.7%	28.2	0.80	60.0	0.770	0.542		
ورقية	▼ 0.256	-5.0	-2%	68	261	52%	2.7%	28.2	1.40	25.4	0.349	0.180		
معدن	▲ 0.204	3.0	1%	190	936	184%	0.0%	NM	2.44	18.4	0.219	0.091		
اسيكو	▲ 0.584	4.0	1%	253	435	113%	0.0%	NM	6.26	193.0	0.639	0.090		
لواظية للبناء	▲ 0.269	2.0	1%	180	672	34%	3.7%	33.3	1.11	96.6	0.296	0.190		
المعادن	▼ 0.181	-1.0	-1%	1,194	6,490	505%	0.0%	NM	1.73	14.5	0.380	0.107		
استهلاكية	▼ 0.099	-0.7	-1%	51	514	89%	0.0%	NM	0.99	29.7	0.129	0.093		
مخازن	▼ 0.149	-2.0	-1%	981	6,596	61%	1.3%	NM	1.12	380.3	0.175	0.126		
تنظيف	▲ 0.306	4.0	1%	5,078	16,521	748%	0.9%	18.9	2.00	76.4	0.304	0.078		
المعامل	▲ 0.330	1.0	0%	8	24	4%	4.4%	9.3	1.18	45.1	0.366	0.302		
مبيمين سوفت	▼ 2.333	-17.0	-1%	958	410	18%	11.7%	9.1	3.45	314.4	2.760	2.302		
= مميزات	0.370	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	6.9	4.47	14.8	0.450	0.207		
المشتريكة	▼ 0.869	-1.0	0%	821	948	65%	3.4%	8.7	2.07	148.7	1.150	0.797		
هيوياك	▲ 0.249	1.0	0%	354	1,389	20%	0.0%	NM	0.91	94.0	0.326	0.138		
مبرد	▲ 0.144	2.0	1%	103	718	129%	3.5%	13.6	1.13	23.6	0.163	0.089		
المتعاملة	▼ 0.380	-4.0	-1%	816	2,134	101%	3.9%	21.5	1.60	100.9	0.556	0.359		
البيون ا	▼ 0.131	-5.0	-4%	22	167	5%	4.7%	15.8	0.72	47.6	0.167	0.124		
جي تي سي	▲ 0.423	8.0	2%	22	53	17%	6.6%	10.0	1.19	69.8	0.515	0.371		
صناعية		-2.2%		12,579	40,148		3.8%	16.3	1.31	2,557				
مواشي	▼ 0.174	-5.0	-3%	143	810	100%	0.0%	NM	2.51	36.4	0.280	0.082		
ميزان	▼ 1.150	-9.0	-1%	851	738	29%	3.9%	18.3	2.83	357.4	1.800	1.017		
ملع الاستهلاكية		-1.3%		994	1,548		3.9%	18.3	2.67	394				
= لتفحم	0.539	0.0	0%	0	0	1%	0.0%	NM	2.49	106.7	0.690	0.415		
ميدان	▼ 0.959	-39.0	-4%	1	1	0%	1.6%	18.2	2.02	194.2	1.651	0.700		
عالية صحية		0.2%		1	1		1.6%	18.2	2.25	301				

ملاحظة: مضاعفات السعر للربحية محسب على أساس الأسعار الحالية وصافي الأرباح لفترة الـ 12 شهرا المنتهية في 30 يونيو 2026. مضاعفات السعر للقيمة التقديرية محسب على أساس الأسعار الحالية وحقول المساهمين كما في 30 يونيو 2026. العائد الجاري للأهم محسب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2025 والأسعار الحالية. الشركات التي تخفف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NIM غير قابل للحساب




حمل التطبيق
وتمتع بمجموعة
من الحلول الاستثمارية



تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

كامكو إنفست
خدمات استثمارية متكاملة

إدارة الأصول
الاستثمارات المصرفية
الوساطة المالية

استبيان «الاقتصادية»

سبتمبر 2026

السؤال

هل الجزاءات المالية
كافية وراذعة
لمجالس الإدارات
المخالفة في
الشركات المدرجة ؟

☐ نعم
☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة المساهمين والمستثمرين وتوسيعاً لرقعة التعبير وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر ، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً ، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين ، ونطرح في استبيان سبتمبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات .

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة وسؤال استبيان سبتمبر يتمحور حول الجزاءات الرادعة لمجالس الإدارات المخالفة في الشركات المدرجة والتي ترتكب مخالفات جسيمة وبمبالغ مليونية ، حول ما إذا كانت هذه الجزاءات كافية أم تحتاج لجزاءات مكملة رادعة أكثر .

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة والردع بجزاءات حاسمة والضرب بيد من حديد تمثل جزء من الثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



البعثات الخارجية من «الشهادة» إلى «الوظيفة»..

كيف نحول إنفاق الكويت على أبنائها إلى استثمار حقيقي في وظائف المستقبل

بقلم د. عدنان البدر

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل
رئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال

ckbafa@gmail.com

بعثة إلى المستقبل... لا إلى الشهادة
عندما تبدأ رحلة الطالب من سوق العمل، وتنتهي إليه
270 مليون دينار... والسؤال: ثم ماذا؟

كيف نحول إنفاق الكويت على أبنائها إلى استثمار حقيقي في وظائف المستقبل؟
عندما أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 2026-08-29 قبول 2,704 ألفين وسبعمئة وأربعة طلاب وطالبات في خطة البعثات الخارجية للعام الدراسي 2026/2027 وبشأن تطوير منظومة البعثات الخارجية وربطها باحتياجات سوق العمل الكويتي وأولويات الدولة المستقبلية، لم يكن الرقم مجرد قائمة جديدة من الأسماء المغادرة إلى الجامعات العالمية، بل كان يمكن أن يمثل بداية نقاش أوسع بكثير حول ما تريده الكويت من هؤلاء الطلبة بعد أربع أو خمس أو ست سنوات. السؤال ليس أين سيدرس أبنائنا، ولا حتى ماذا سيدرسون، بل أين سيكون موقع كل واحد منهم في اقتصاد الكويت عندما يعود.

270 مليون دينار على 2704 طالباً... والسؤال الحقيقي: كم وظيفة ستعود إلى الكويت مقابل هذا الاستثمار؟

مجرد إضافة مدرسية جديدة، بل يمكن أن تكون، إذا أحسن تصميمها وربطها ببقية المنظومة، نقطة البداية الحقيقية لخريطة رأس المال البشري الكويتي. الأرقام الحالية تستحق التوقف، فقد أعلنت وزارة التربية أن ألفاً وواحداً وسبعين 1071 طالباً وطالبة سيخضعون لاختبارات الكشف عن الموهبة خلال سبتمبر 2026، فيما تلقت الوزارة خمسمئة واثنتين وأربعين 542 طلباً من الكوادر التعليمية والإدارية للعمل في هذه المدارس. والأهم أن الاختبارات لا تستهدف قياس التحصيل الدراسي التقليدي فقط، وإنما تركز على اكتشاف القدرات الكامنة والتفكير العقلي والإبداعي والتحليلي وحل المشكلات قبل استكمال التقييم بالمقابلات الشخصية. هذه فلسفة مختلفة تماماً، فنحن لا نسأل فقط من هو الطالب صاحب أعلى درجة، بل نسأل من هو الطالب الذي يمتلك القدرة على صناعة شيء جديد. وهنا تكمن قيمة المشروع.

الذكاء الاصطناعي ليس تخصصاً... بل مهارة عابرة للتخصصات

الأكثر أهمية أن مدارس الموهوبين لن تعتمد فقط على المناهج الرسمية، وإنما ستضيف إليها برامج إثرائية علمية وتطبيقية تهدف إلى توسيع معارف الطالب وتعميقها وربط المجالات المختلفة ببعضها بما ينمي مهاراته العلمية والتطبيقية والإبداعية. وهذا بالضبط ما تحتاج إليه منظومة الابتعاث. فإذا كان الطالب منذ المرحلة المتوسطة قد أظهر ميلاً استثنائياً إلى الذكاء الاصطناعي أو علوم البيانات أو الروبوتات أو الهندسة أو الطب أو الأمن السيبراني أو الطاقة أو التكنولوجيا المالية أو التكنولوجيا الصحية أو البحث العلمي، فلماذا ننتظر حتى



الابتعاث: متى نبدأ بتوجيه الطالب؟ فإذا كان التوجيه يبدأ عندما يصل الطالب إلى الثانوية ويسأل عن التخصص والجامعة والدولة، فنحن بدأنا متأخرين. فالطالب المتميز في الرياضيات أو البرمجة أو العلوم أو التصميم أو البحث العلمي أو حل المشكلات لا ينبغي أن نكتشفه عند لحظة تقديم طلب البعثة، بل يجب أن نكتشفه قبل ذلك بسنوات. ومن هنا تأتي أهمية التطور الجديد في وزارة التربية التي بدأت تطبيق نظام مدارس الموهوبين اعتباراً من العام الدراسي 2026/2027، على أن تبدأ المرحلة الأولى في التعليم المتوسط من خلال مدرستين حكوميتين إحداهما للبنين والأخرى للبنات مع التوسع مستقبلاً إلى المرحلة الثانوية. وهذه ليست

السؤال جذرياً من كم طالباً ابتعثنا إلى كم قيمة اقتصادية واجتماعية ووظيفية عادت إلى الكويت مقابل هذا الاستثمار، وهل حصل الخريج على وظيفة، وهل يعمل في تخصصه، وكم استغرق من الوقت للحصول على أول وظيفة، وهل اكتسب المهارات التي يحتاجها صاحب العمل الكويتي، وهل أصبح قادراً على الابتكار أو إنشاء مشروع، وهل عاد ليعمل في قطاع تحتاجه الكويت فعلاً. هذه الأسئلة هي التي تنقل مفهوم الابتعاث من الإنفاق على التعليم إلى الاستثمار في رأس المال البشري.

من «ماذا تريد أن تدرس؟» إلى «ماذا ستحتاج الكويت؟»

وهنا تظهر الحلقة الأهم في منظومة

فقد قطعت الوزارة بالفعل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح حين أصبحت خطة الابتعاث أكثر ارتباطاً باحتياجات سوق العمل من خلال مخاطبة الجهات الحكومية والخاصة ودراسة التخصصات المطلوبة والتأكد مما هو متاح داخل الكويت قبل تحديد ما يحتاج إلى الابتعاث الخارجي، واتجهت الخطة إلى تخصصات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والميكاترونك وذكور الصيدلة والتخصصات التي تجمع بين الطب والذكاء الاصطناعي. فهذا تحول بالغ الأهمية؛ لأن الطالب الذي يغادر الكويت في 2026 سيعود في 2030 أو 2031. وهذا تحول مهم، لكن الخطوة التالية يجب أن تكون أكبر من مجرد ربط التخصص بسوق العمل، إذ ينبغي أن نربط الطالب نفسه بسوق العمل منذ وقت مبكر. فهل نختار تخصصه بناءً على سوق العمل اليوم، أم على سوق العمل الذي سيواجهه عند عودته؟

المشكلة ليست في الشهادة... بل في توافقها مع المستقبل

هل نختار تخصصه بناءً على سوق العمل اليوم، أم على سوق العمل الذي سيواجهه عند عودته؟
لننظر إلى البعثة باعتبارها استثماراً لا منحة تعليمية فحسب. فإذا افترضنا لأغراض التخطيط أن تكلفة الطالب المبتعث تدور حول ثمانين إلى مئة وعشرين ألف دينار خلال أربع سنوات، فإن ألفين وسبعمئة وأربعة مئتين 2,704 يمثلون استثماراً محتملاً ضخماً قد يتجاوز مئات الملايين من الدنانير على مدى دورة تعليمية واحدة. وبمتوسط افتراضي قدره مئة ألف دينار للطالب نتحدث عن مئتين وسبعين مليوناً وأربعمئة ألف دينار. وهنا يجب أن يتغير

البعثة ليست تذكرة سفر إلى جامعة مرموقة... بل استثمار يجب أن ينتهي بوظيفة أو مشروع أو قيمة حقيقية

متى نبدأ بتوجيه الطالب؟ إذا انتظرنا حتى الثانوية نكون قد بدأنا متأخرين جدا

1071 طالبا سيخضعون لاختبارات الموهبة في سبتمبر 2026... وقد يكون بينهم مبتكرو الغد



الطالب ليس مقعدا في جامعة عالمية... الطالب مشروع رأس مال بشري كامل

من «وَجْهني» إلى «اكتشفني» ثم «طوّرني» ثم «ابتعثني» ثم «طبّقني» وأخيرا «وظفني»... هذه السلسلة الوطنية الجديدة

البيانات. وهنا يلتقي التقرير بصميم قضية الابتعاث: فبلا كوادز وطنية قادرة على تكييف النماذج وتقييمها، يبقى جزء كبير من هذه الفرصة مرهونا بمزودين خارجيين. فإذا كانت الكويت تتحدث عن الاقتصاد المعرفي والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي فإن إدخال هذه المجالات في مرحلة الابتعاث وحدها لا يكفي. يجب أن يبدأ الطالب في المدرسة بالتعامل مع التقنية والتطبيقية ووزارة التعليم العالي تربطها بالتخصص والجامعة العالمية والقطاع الخاص يوفر التدريب والتطبيق ثم يعود الطالب إلى الكويت ليجد وظيفة أو مشروعا أو فرصة ابتكار تنتظره. هذه هي المنظومة التي يمكن أن تصنع فرقا حقيقيا. نجاح المبتعث لا ينبغي أن يقاس عند لحظة استلام الشهادة بل بعد ذلك. لذلك أقترح أن تستحدث وزارة التعليم العالي مؤشر العائد على الابتعاث الذي يقيس نسبة الخريجين الذين حصلوا على وظيفة خلال ستة أشهر ونسبة من يعملون في تخصصاتهم ومتوسط الفترة من التخرج إلى أول وظيفة ونسبة العاملين في القطاعات ذات الأولوية الوطنية ونسبة من أسسوا مشاريع أو شركات ناشئة وعدد براءات الاختراع والابتكارات ومستوى الرواتب والإنتاجية بعد التخرج ومدى رضا أصحاب العمل عن مخرجات الابتعاث ونسبة المهارات المطلوبة التي اكتسبها المبتعث وتكلفة الطالب مقارنة بالعائد الاقتصادي والاجتماعي الذي حققه. عندها فقط نستطيع أن نجيب عن السؤال الصعب: هل



وكيل وزارة التعليم العالي: د. بدر البصري و مراقب خطط البعثات والقبول : مشاري صالح

العاملة والجامعات ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ومركز حمد عبدالعزيز الصقر للتقنية والابتكار والقطاع النفطي والشركات الكبرى والبنوك وشركات التكنولوجيا ومؤسسات الابتكار وريادة الأعمال، ويكون دوره ليس فقط تحديد التخصصات بل تحديد المهارات والوظائف التي ستحتاج إليها الكويت بعد خمس وعشر وخمس عشرة سنة.

فرصة الـ 260 مليار دولار

تقرير Strategy & (شبكة PwC) يقدّر الفرصة الاقتصادية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في دول الخليج بنحو 260 مليار دولار بحلول 2030. لكنّ التقرير يحذر: دول الخليج تعتمد على مزودين دوليين للرقائق والحوسبة السحابية والنماذج المتطورة، مما يخلق «نقاط اختناق» يمكن أن تسرّب القيمة إلى خارج المنطقة. ويحدّد التقرير ثلاثة عوامل تمكين رئيسية: المواهب ورأس المال البشري، والأمن السيبراني، وسيادة

ثم يحصل على تدريب صيفي داخل الكويت أو مع شركات عالمية ثم يعود إلى الكويت ومعه ليس فقط شهادة جامعية بل شهادة ومهارة وتجربة ومشروع وشبكة مهنية ومسار وظيفي واضح. وهنا يمكن أن يصبح نظام الابتعاث أكثر ذكاءً بكثير.

القطاع الخاص يجب أن يدخل غرفة صناعة البعثات

وإذا كنا نريد أن تنتهي خطة البعثات إلى سوق العمل فلا يكفي أن نسأل الجهات الحكومية عن احتياجاتها. يجب أن يكون للقطاع الخاص مقعد واضح على الطاولة. فالشركات والبنوك وشركات التكنولوجيا والطاقة والطيران واللوجستيات والصناعة والصحة والاتصالات تعرف بدرجة كبيرة ما المهارات التي ستحتاج إليها خلال خمس أو عشر سنوات. ولذلك يمكن إنشاء مجلس وطني لمهارات المستقبل والابتعاث يضم وزارة التربية ووزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى

الثانوية ثم نقول له «وَجْهني»؟ الأفضل أن تكون الرسالة منذ البداية «اكتشفني» ثم «وَجْهني» ثم «طوّرني» ثم «ابتعثني» ثم «طبّقني» وأخيرا «وظفني». هذه هي رأيي يمكن أن تكون السلسلة الوطنية الجديدة لإدارة المواهب الكويتية.

لهذا تأتي الشراكة الاستراتيجية مع مايكروسوفت لتأهيل الكوادر الوطنية بمهارات الذكاء الاصطناعي استعداداً لسوق العمل المستقبلي

وهنا تقع مسؤولية مهمة على الجهات الحكومية المعنية. فلا ينبغي أن تعمل وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ومركز حمد عبدالعزيز الصقر للتقنية والابتكار والجامعات والقطاع الخاص كل جهة منها في مسار منفصل، بل يجب أن تتحول هذه الجهات إلى أجزاء من مسار وطني واحد. وهذه الفكرة ليست بعيدة عن الواقع؛ فقد وقع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ومركز حمد عبدالعزيز الصقر للتقنية والابتكار في يونيو 2026 مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتنمية مهارات الشباب بما يشمل البرامج التدريبية والأنشطة العلمية والتقنية والمسابقات ودعم اكتشاف المواهب وصقلها. وهذه الشراكة يمكن أن تكون حجر أساس مهم في بناء المسار الذي يحتاج إليه الكويت. تخيلوا منظومة تبدأ منذ المرحلة المتوسطة؛ يُكتشف الطالب ثم تُحدد نقاط قوته واهتماماته ثم يحصل على برامج إثرائية ثم يدخل في مسابقات ومشاريع عملية ثم يحصل على إرشاد أكاديمي ومهني ثم عندما يصل إلى مرحلة الابتعاث لا يختار تخصصه من قائمة جامدة فقط وإنما بناءً على ملف قدراته وميوله واحتياجات الدولة ثم تتابعه وزارة التعليم العالي أثناء البعثة

يجب أن يبدأ الطالب في المدرسة بالتعامل مع التكنولوجيا باعتباره صانعا لا مستهلكا

الاعتماد على المزودين الدوليين للرقائق والحوسبة السحابية والنماذج المتطورة يخلق «نقاط اختناق» يمكن أن تسرب القيمة إلى خارج المنطقة

مدارس الموهوبين لن تكفي بالمناهج الرسمية... ستضيف برامج إثرائية تربط الذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات منذ المتوسط



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي د. نادر الجلال

القطاع الخاص يعرف ما المهارات التي سيحتاجها بعد 5 و10 سنوات... فلماذا يبقى خارج غرفة صناعة البعثات؟



وزير التربية م. سيد جلال الطبطبائي

وزارة التربية والتعليم العالي ومراكز الموهبة والقطاع الخاص... يجب أن تصبح منظومة واحدة لا جزر منفصلة

مؤشر العائد على الابتعاث: الأداة التي ستكشف هل كنا ننفق أم نستثمر

منصة المبتعث: من بوابة إلكترونية إلى «ملف مهني رقمي»

توجّهت الوزارة إلى إنشاء منصة متكاملة للمبتعثين وتوحيد قنوات التواصل، بما في ذلك البريد الإلكتروني الموحد بالتعاون مع «مايكروسوفت». لكن الطموح يجب ألا يتوقف عند المعاملة الإلكترونية. لماذا لا تصبح للطالب هوية تعليمية ومهنية رقمية تبدأ يوم قبوله وتراقبه حتى دخوله سوق العمل، تحتوي على درجاته، ومهاراته، وشهاداته، وتدريبه، ومشاريه، واللغات التي يتقنها، والشهادات المهنية، والوظائف التي تتوافق مع ملفه؟ وعند التخرج، يستطيع القطاع الخاص — وفق الأطر القانونية والخصوصية المناسبة — الوصول إلى المواهب التي يحتاجها. هنا تتحول المنصة إلى جسر بين التعليم وسوق العمل.

ثانوية ← إرشاد ← تخصص ← جامعة
تدريب ← مهارات ← تخرج ← وظيفة

ربما تكون أفضل صيغة يمكن أن نضعها أمام صانع القرار والطالب وولي الأمر معاً هي: اكتشفني اكتشف موهبتي وقدراتي، وجهني ساعدني في اختيار المجال الذي يناسبني ويناسب احتياجات بلدي، طوّرنِي امنحني المهارات والخبرة العملية، ابتعّثني أرسلني إلى أفضل مكان في العالم لأتعلم ما تحتاج إليه الكويت، طبّقني اربطني بمشروع أو شركة أو مختبر أو مؤسسة قبل أن أخرج، وظفني افتح لي الطريق إلى سوق العمل أو ساعدني على خلق وظيفة جديدة لغيري. عندها فقط تصبح البعثة أكثر من شهادة وتصبح استثماراً وطنياً قابلاً للقياس. فإذا كانت الكويت قد تنفق عشرات الآلاف من الدنانير على تعليم الطالب الواحد فالسؤال ليس كم أنفقنا بل ماذا صنعنا بهذا الاستثمار. والإجابة التي نطمح إليها يجب ألا تكون عاد إلينا بشهادة بل عاد إلينا بقيمة. فالهدف الحقيقي من البعثة ليس أن يعود الطالب إلى الكويت حاملاً شهادة، بل أن يعود حاملاً قيمة — لنفسه، ولأسرته، وللسوق العمل، ولالاقتصاد بلده. وهنا فقط يمكن أن نقول إنّ رحلة الابتعاث بدأت فعلاً من سوق العمل... وانتهت إليه.

يمكن لمراكز الموهبة والابتكار أن تلعب دوراً محورياً: مدارس الموهوبين تكتشف ومركز صباح الأحمد يرفع الموهبة والابتكار ومركز حمد المقر يطور المهارات التقنية والتطبيقية ووزارة التعليم العالي تربطها بالتخصص والجامعة العالمية والقطاع الخاص يوفر التدريب والتطبيق ثم يعود الطالب إلى الكويت ليجد وظيفة أو مشروعاً أو فرصة ابتكار تنتظره.

ليست مراكز تدريب منفصلة والبعثات ليست برنامجاً أكاديمياً منفصلاً والقطاع الخاص ليس مجرد جهة توظيف في نهاية الطريق. كل هذه الحلقات يجب أن تصبح منظومة واحدة.

خريطة وظائف الكويت 2035 وعندما تدخل «رؤية الكويت 2035» إلى قاعة الجامعة

لا يكفي أن نعرف احتياجات سوق العمل اليوم؛ فالطالب الذي يبدأ دراسته في 2026 سيُعوّد في 2030 أو 2031. لذلك يجب أن يكون لدينا نموذج تنوّي يجب: ما الوظائف التي ستُمنو؟ وما التي ستُتراجع؟ ما المهارات التي ستُختفي؟ وما التي ستُظهر؟ ما القطاعات التي ستُحتاج إلى كفاءات وطنية؟ ثم بُني خطة البعثات على هذه الخريطة. عندما نتحدث الدولة عن تنويع الاقتصاد وتعزيز موقع الكويت كمركز مالي وتجاري ولوجستي، فإنّ هذه الرؤية لا تتحقق بالمشروعات وحدها؛ المشروعات تحتاج إلى بشر. ويصبح الابتعاث حينها جزءاً من خطة التنمية نفسها.

ميناء مبارك... مثال حي

مشروع ميناء مبارك الكبير يستهدف تعزيز الدور اللوجستي للكويت واستحداث فرص عمل نوعية. لكن أين خطة الابتعاث التي تنتظر إلى احتياجات هذا المشروع بعد خمس أو عشر سنوات؟ كم مهندساً؟ كم متخصصاً في إدارة الموانئ؟ كم خبيراً في سلاسل الإمداد؟ وكم مديراً كويتياً قادراً على إدارة شبكة لوجستية إقليمية؟ هنا يصبح الابتعاث أداة مباشرة لتنفيذ المشروع الوطني.

المهارات الأكثر طلباً
متوسط التطور الوظيفي
نسبة الخريجين العاملين في القطاعات الاستراتيجية

هنا فقط يمكننا معرفة: هل نجحنا في تحويل الإنفاق على التعليم إلى قيمة اقتصادية؟

لقد نجحت الكويت تاريخياً في الاستثمار في التعليم وكان الابتعاث الخارجي واحداً من أهم الأدوات التي ساهمت في بناء مؤسسات الدولة وكوادرها. لكن الاقتصاد يتغير والوظائف تتغير والذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل سوق العمل والمنافسة العالمية لم تعد على النفط وحده بل على العقول والمهارات والابتكار. وإذا كانت الدولة تنظر إلى الابتعاث كاستثمار، فيجب أن تقيس العائد. ولماذا لا يصدر سنوياً تقرير بعنوان «العائد الوطني على الابتعاث». يتضمن ليس فقط عدد المبتعثين بل أن نعرف من نبعث ولماذا نبعثه وإلى أين ليدرس ماذا وبأي مهارات وأين سيطبقها وماذا ستكسب الكويت عندما يعود. الكويت لا تحتاج خريجين أكثر بل خريجين في المكان الصحيح. قد تكون أهم خطوة في تطوير منظومة الابتعاث هي أن نتوقف عن النظر إلى الطالب باعتباره مقعداً في جامعة. الطالب هو مشروع رأس مال بشري، وكل طالب موهوب يمكن أن يكون طبيباً استثنائياً أو مهندساً أو عالم بيانات أو مبتكراً أو رائد أعمال أو باحثاً أو قائداً في قطاع جديد لا نعرف حتى اسمه اليوم. ولهذا فإن مدارس الموهوبين ليست مشروعاً تربوياً منفصلاً ومراكز الموهبة والابتكار

كان الابتعاث استثماراً ناجحاً؟

«وجهني» يمكن أن تصبح أكثر من حملة حملة «وجهني» تمثل خطوة مهمة لأنها وسعت مفهوم الإرشاد من مجرد اختيار الجامعة إلى التعريف بالتخصصات وشروط الابتعاث وإجراءاته وربط الخيارات الأكاديمية بالمسارات المهنية. لكن ربما حان الوقت للمرحلة التالية، أن تتحول «وجهني» من حملة إرشادية إلى نظام ملاحظة مهني وطني لا يسأل فقط ماذا أدرس بل ما الذي أجيد وماذا تحتاج الكويت وما التخصص الذي يجمع بين الاثنين وأين أفضل جامعة لهذا التخصص وما المهارات التي يجب أن أكتسبها وأين أتدرب ومن صاحب العمل المحتمل وما المسار الوظيفي المتوقع بعد التخرج. هنا يصبح الإرشاد استثماراً وليس مجرد خدمة.

رحلة الطالب: كما هي، وكما يجب أن تكون

الكويت لديها فرصة كبيرة الآن. فمن جهة هناك توجه واضح لربط البعثات باحتياجات سوق العمل، ومن جهة أخرى بدأت وزارة التربية مشروع مدارس الموهوبين، وهناك مراكز وطنية متخصصة في اكتشاف المواهب والابتكار والتقنية، وهناك جامعات وشركات وقطاع خاص يمكن أن يكون جزءاً من المنظومة. ما ينقصنا هو ربط هذه الحلقات ببعضها. فالطالب لا يجب أن ينتقل من الثانوية إلى البعثة إلى الجامعة إلى الشهادة ثم يبحث عن وظيفة، بل ينبغي أن يكون المسار اكتشافاً ثم إرشاداً ثم مهارات ثم ابتكاراً ثم ابتعاثاً ثم تدريباً ثم تخرجاً ثم وظيفة. وعندها فقط يمكن أن نقول إن الكويت لا ترسل أبناءها إلى الخارج للحصول على شهادة وإنما ترسلهم لاكتساب المعرفة التي تحتاج إليها الكويت.

مؤشر العائد على البعثات

إذا كانت الدولة تنظر إلى الابتعاث كاستثمار، فيجب أن تقيس العائد. ولماذا لا يصدر سنوياً تقرير بعنوان «العائد الوطني على الابتعاث» يتضمن:

عدد المبتعثين وتكلفة الابتعاث

عدد الخريجين ونسبة التوظيف

مدة الحصول على أول وظيفة

نسبة العمل في مجال التخصص وفي القطاع الخاص

طفرة الذكاء الاصطناعي: فرصة للنمو أم بداية فقاعة؟

بقلم - عبدالله عبدالكريم الفضلي



يشهد العالم حالياً موجة استثمار ضخمة في الذكاء الاصطناعي، لم تعد تقتصر على شركات التكنولوجيا. فمراكز البيانات، والرقائق، والطاقة، والاتصالات، والإنشاءات وغيرها أصبحت جميعها جزءاً من هذه الموجة. وهذا يعني أن تأثير الذكاء الاصطناعي بدأ يمتد إلى الاقتصاد بأكمله، وليس إلى قطاع التكنولوجيا فقط.

هذه الاستثمارات يمكن أن تكون محركاً قوياً للنمو. فإذا نجحت الشركات في استخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة الإنتاج وتقليل التكاليف، فإن ذلك سينعكس على الأرباح والنمو الاقتصادي، وقد يجعل الذكاء الاصطناعي إحدى أهم التقنيات المؤثرة في الاقتصاد خلال السنوات المقبلة. لكن الصورة ليست إيجابية بالكامل. فالمشكلة أن الأموال تُنفق اليوم، بينما العوائد الحقيقية قد تحتاج إلى سنوات حتى تظهر. وإذا كان الإنفاق أكبر من النتائج التي تحققها الشركات، فقد تتحول الطفرة إلى مصدر للمخاطر، خصوصاً مع ارتفاع أسعار بعض أسهم شركات الذكاء الاصطناعي وزيادة الاعتماد على الاقتراض لتمويل الاستثمارات.

اعتماد تقييم الشركة على افتراضات متفائلة جداً. أهمية السعر في التوقعات وربطه بالنتائج: حتى لو كانت الشركة ممتازة، فهذا لا يعني بالضرورة أن سهمها يستحق أي سعر.

إذا كان المستثمر يدفع سعراً مرتفعاً جداً مقابل توقعات نمو مستقبلية، فإن أي أداء دون المتوقع في النتائج قد يؤدي إلى انخفاض كبير في السهم. لذلك من المهم مقارنة سعر الشركة بأرباحها وإيراداتها وتدفقاتها النقدية، وكذلك مقارنة تقييمها بشركات أخرى في القطاع، فالشركة الجيدة ليست دائماً استثماراً جيداً إذا كان سعرها مبالغاً فيه.

الطموح التقني وحده لا يكفي

في النهاية، أعتقد أن التحدي الحقيقي أمام شركات الذكاء الاصطناعي هو تحقيق التوازن بين الطموح التقني والربحية.

من الطبيعي أن تحتاج الشركات إلى الإنفاق بكثافة في البداية حتى تطور التكنولوجيا وتبني البنية التحتية اللازمة، وقد يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تظهر العوائد بالكامل. لكن في مرحلة لاحقة يجب أن يبدأ هذا الإنفاق في الظهور على شكل نمو في المبيعات، وتحسن في الأرباح، وتدفقات نقدية أفضل.

ولهذا، عند النظر إلى أي شركة في مجال الذكاء الاصطناعي، لا ينبغي أن يكون السؤال فقط ما مدى تقدم تقنياتها؟

بل يجب أن نسأل أيضاً، هل تستطيع هذه الشركة تحويل هذا التقدم إلى أرباح مستدامة؟ وهل تستطيع تمويل نموها دون تحمل مخاطر مالية مبالغ فيها؟ وهل سعر السهم يعكس توقعات واقعية أم نجاحاً مبالغياً يفترض أن كل شيء سيسير كما هو مخطط له؟

الخلاصة

الذكاء الاصطناعي سيغير الاقتصاد العالمي، وهذا أصبح واضحاً. لكن نجاح التكنولوجيا لا يعني بالضرورة أن جميع الاستثمارات المرتبطة بها ستكون ناجحة، الفرصة كبيرة، لكن المخاطر كبيرة أيضاً.

إذا تحولت الاستثمارات الحالية إلى إنتاجية وأرباح حقيقية، فقد يصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم محركات النمو العالمي خلال السنوات المقبلة. أما إذا سبقت توقعات المستثمرين النتائج الفعلية، فقد نشهد تراجعاً في أسعار الأسهم والاستثمارات، وربما تباطؤاً في بعض أجزاء الاقتصاد.

في رأيي، هذه هي النقطة التي تفرق بين الاستثمار المبني على أساس اقتصادي واضح والاستثمار الذي يعتمد فقط على الحماس تجاه الذكاء الاصطناعي، فالابتكار قد يصنع الفرصة، لكن الربحية المستدامة هي التي تثبت قيمتها.

النقدية.

لهذا من المهم متابعة نمو الإيرادات، وهوامش الربح، والتدفقات النقدية الحرة، والعائد الذي تحققه الشركة من استثماراتها، وفي النهاية ما يهم هو أن يتحول الإنفاق الكبير على التكنولوجيا إلى نتائج مالية ملموسة.

الابتكار والميزة التنافسية

الابتكار عنصر أساسي في قطاع الذكاء الاصطناعي، لكن ليس كل إنفاق على البحث والتطوير يعني بالضرورة أن الشركة أصبحت أكثر ابتكاراً.

المستثمر يحتاج إلى معرفة ما الذي يميز الشركة عن منافسيها، هل لديها تقنية يصعب تقليدها؟ هل تستطيع تقديم خدمات أفضل أو أرخص؟ هل لديها قاعدة عملاء قوية أو بيانات أو بنية تحتية تمنحها أفضلية على المدى الطويل؟

إذا لا يكفي أن تقول الشركة إنها تستثمر في الذكاء الاصطناعي، بل الأهم هو ما الذي تحصل عليه من هذا الاستثمار، وهل يتحول الابتكار إلى منتج مطلوب ومصدر للإيرادات.

الديون والمخاطر المالية

هناك جانب آخر يجب ألا يغيب عن المستثمر، وهو طريقة تمويل هذا النمو، فتطوير الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى استثمارات كبيرة، خصوصاً في مراكز البيانات والرقائق والطاقة والبنية التحتية. وإذا كانت الشركة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل هذه الاستثمارات، فإن المخاطر قد ترتفع، خاصة إذا تباطأ النمو أو ارتفعت تكلفة الاقتراض.

لذلك من المفيد النظر إلى حجم الديون، وقدرة الشركة على سدادها، وحجم الفوائد التي تدفعها، إضافة إلى مقارنة الإنفاق الرأسمالي بالتدفقات النقدية التي تحققها الشركة.

وجود الديون ليس مشكلة في حد ذاته، أحياناً يكون الاقتراض وسيلة منطقية لتمويل توسع مريح. المشكلة تظهر عندما تصبح الشركة بحاجة إلى مزيد من الديون باستمرار حتى تتمكن من تمويل عملياتها واستثماراتها.

ماذا لو تغيرت ظروف السوق؟

الاستثمار في شركات الذكاء الاصطناعي يحمل أيضاً قدراً من التقلب، لأن القطاع يتغير بسرعة والمنافسة فيه قوية. لذلك من المفيد ألا يعتمد المستثمر على توقع واحد للمستقبل، يمكنه مثلاً أن يتوقع ثلاث مسارات أو أكثر افتراضات وهي

ماذا لو استمر الطلب في الارتفاع؟

ماذا لو أصبح النمو أكثر اعتدالاً؟

وماذا لو ظهرت تقنية جديدة أو انخفضت أسعار الخدمات وبدأت هوامش الأرباح بالتراجع؟

هذا النوع من التفكير يساعد المستثمر على معرفة مدى

كما أن زيادة الطلب على الرقائق ومراكز البيانات والكهرباء والعمالة المتخصصة قد ترفع التكاليف والأسعار في المدى القصير. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي الذكاء الاصطناعي على المدى الطويل إلى خفض تكلفة الإنتاج وزيادة المعروض من السلع والخدمات. لذلك قد يكون تأثيره على التضخم مختلفاً من مرحلة إلى أخرى.

وهناك جانب آخر لا يقل أهمية، وهو الوظائف. فالذكاء الاصطناعي قد يرفع الإنتاجية، لكنه قد يقلل الحاجة إلى بعض الوظائف، خصوصاً الأعمال الروتينية التي يمكن تنفيذها باستخدام التكنولوجيا. وبالتالي، قد ينمو الاقتصاد بينما لا تستفيد جميع فئات المجتمع بالدرجة نفسها. أما بالنسبة للمستثمر، فالمهم ألا ينجرّف وراء اسم الذكاء الاصطناعي فقط، ارتفاع سعر السهم أو زيادة الإنفاق على التكنولوجيا لا يعني بالضرورة أن الشركة استثمار جيد، الأهم هو معرفة ما إذا كانت الشركة تستطيع تحويل استخدام الذكاء الاصطناعي إلى زيادة حقيقية في المبيعات والأرباح والتدفقات النقدية.

وفي النهاية، قد يكون الذكاء الاصطناعي بالفعل أحد أهم محركات النمو العالمي في السنوات المقبلة، لكن ذلك لا يعني أن كل شركة أو سهم مرتبط به يستحق التقييمات الحالية.

فالذكاء الاصطناعي قد يكون ثورة حقيقية، وفي الوقت نفسه قد تكون بعض الاستثمارات المرتبطة به مبالغاً في أسعارها.

كيف يقيّم المستثمر شركات الذكاء الاصطناعي؟

مع الانتشار السريع للذكاء الاصطناعي، أصبح من السهل على المستثمر أن ينجذب إلى أي شركة تضع كلمة «AI» في خطتها أو تعلن عن استثمارات كبيرة في هذه التقنية. لكن بالنسبة للمستثمر، فإن السؤال الأهم ليس من يعمل في مجال الذكاء الاصطناعي؟ بل من يستطيع تحويل هذه التكنولوجيا إلى أرباح حقيقية ومستدامة؟

لذلك، عند تقييم شركة تعمل في هذا المجال، من الأفضل النظر إلى مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية، وليس إلى التكنولوجيا وحدها.

نمو المبيعات والأرباح

البداية تكون من الأرقام، إذا كانت الشركة تستثمر مبالغ كبيرة في الذكاء الاصطناعي، فمن الطبيعي أن يبحث المستثمر عن أثر واضح لهذا الاستثمار في المبيعات والأرباح مع مرور الوقت.

ارتفاع الإيرادات مؤشر جيد، لكنه ليس الصورة كاملة، فقد تحقق الشركة نمواً سريعاً في المبيعات، وفي الوقت نفسه تنفق مبالغ ضخمة على مراكز البيانات والرقائق وتطوير النماذج، مما يضغط على أرباحها وتدفقاتها

قانون منع الاحتكار على الأراضي الفضاء... فرصة أم تحدٍّ للمستثمر؟

قراءة معمقة في أهم تحول تشريعي يعيد رسم خريطة الاستثمار العقاري الكويتي

بقلم/ الخبير العقاري – أحمد الفرّج



مقدمة: لحظة فاصلة في تاريخ السوق العقاري الكويتي

منذ دخول قانون منع المضاربة على الأراضي الخالية حيّز التنفيذ مطلع هذا العام، والسوق العقاري الكويتي يعيش حالة ترقّب حذر لم يشهدها منذ سنوات. البعض يراه تشديداً يُربك حسابات المستثمرين المعتادين على أسلوب «الشراء والانتظار»، والبعض الآخر يراه بداية مرحلة أكثر نضجاً وشفافية تُعيد للسوق توازنه الطبيعي. والحقيقة، كما هي العادة في أي تحول تشريعي جوهري، تقع بين الرأيين لكنها أقرب إلى الفرصة منها إلى التهديد، لمن يُحسن قراءتها ويتعامل معها بعقلية استثمارية لا عاطفية.

هذا المقال محاولة لتفكيك هذا القانون بعمق: ما الذي يغيّره فعلياً؟ من المستفيد ومن المتضرر؟ وكيف ينبغي للمستثمر كبيراً كان أو صغيراً أن يعيد بناء استراتيجيته في ضوء هذه المرحلة الجديدة؟

الجذور: كيف وصلنا إلى هذه اللحظة؟

لفهم أهمية هذا القانون، لا بد من العودة قليلاً إلى الوراء. لعقود، شكّلت الأراضي الفضاء في الكويت وعاء استثمارياً مفضلاً لدى شريحة واسعة من الملاك، ليس بدافع التطوير أو الاستخدام الفعلي، بل بدافع الاحتفاظ طويل الأمد والمراهنة على الارتفاع المستقبلي في الأسعار. هذا النمط الاستثماري، الذي يُعرف اقتصادياً بـ«الاحتكار الساكن»، كان له منطقه الخاص في بيئة تتسم بمحدودية المعروض العقاري وارتفاع الطلب المستمر على الأراضي، خصوصاً في المناطق ذات الموقع الاستراتيجي.

لكن هذا النمط، ورغم جدواه الفردية لأصحابه، كان يحمل كلفة غير مباشرة على الاقتصاد ككل: تجميد رأس مال هائل في أصول غير منتجة، وتقليل فرص فعلي للمعروض العقاري المتاح للتطوير، وضغط تصاعدي مستمر على الأسعار لا يعكس بالضرورة القيمة الاقتصادية الحقيقية للأرض، بل ندرة مصطنعة ناتجة عن سلوك المضاربة نفسه. وهنا بالتحديد جاء القانون الجديد ليتدخل، مستهدفاً كسر هذه الحلقة عبر آليات تحفّز الملاك على التطوير أو الطرح للبيع، بدل الاحتفاظ السلبي.

ما الذي تغيّر فعلياً على أرض الواقع؟

الأثر الأول والأكثر وضوحاً لهذا القانون تمثّل في زيادة ملحوظة في كميات الأراضي المطروحة للتداول خلال الأشهر الأولى من هذا العام. ملاك كثيرون، ممن كانوا يحتفظون بأراضيهم دون

خطة تطوير واضحة، وجدوا أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الشروع فعلياً في التطوير، أو طرح الأرض للبيع قبل أن تصبح كلفة الاحتفاظ بها أعلى من عائدها المتوقع.

هذه الموجة من العرض الإضافي انعكست بشكل مباشر على حركة السوق: ارتفاع في عدد الصفقات المسجلة، مقابل استقرار نسبي، بل وتباطؤ ملحوظ في وتيرة نمو الأسعار مقارنة بالسنوات التي سبقت تطبيق القانون. بعبارة أخرى، بدأ السوق يتحول تدريجياً من نمط «ندرة تُغذّي المضاربة» إلى نمط «وفرة تُغذّي التسعير الواقعي» وهو تحول جوهري يعيد تعريف قواعد اللعبة لكل من يفكر في الدخول أو التوسع في السوق العقاري حالياً.

في الوقت نفسه، لا يمكن قراءة المشهد بمعزل عن السياق الأوسع للسوق: فبينما يشهد القطاع السكني تحسناً تدريجياً في الطلب واستقراراً نسبياً في الأسعار، ما زال القطاعان التجاري والاستثماري يمران بمرحلة تباطؤ واضحة، وسط حالة من الحذر العام يغذيها عدم اليقين الإقليمي. هذا التباين بين القطاعات يجعل قراءة أثر القانون أكثر تعقيداً من مجرد «ارتفاع» أو «انخفاض» عام، ويستوجب تحليلاً دقيقاً لكل قطاع على حدة.

لماذا يُنظر إلى هذا التحول كتحدٍّ حقيقي؟

من زاوية المستثمر التقليدي الذي بنى استراتيجيته لسنوات على نموذج «اشتر الأرض واحتفظ بها»، فإن هذا القانون يُغلق باباً كان يُعتبر شبه مضمون. فالاحتفاظ بأرض فضاء دون

استغلال فعلي لم يعد خياراً اقتصادياً مريحاً كما كان، إذ باتت كلفة الفرصة البديلة أعلى، والضغط التنظيمي أكبر. هذا يعني أن رأس المال الذي كان يُعتبر «جامداً وآمناً» لم يعد كذلك بالضرورة.

هذا التحول يفرض على هذه الفئة من المستثمرين إعادة تقييم استراتيجياتهم بالكامل، وهي عملية لا تخلو من تحديات حقيقية:

- تحدي إعادة التخطيط: من كان يخطط للاحتفاظ لعشر سنوات، يجد نفسه مضطراً لبناء خطة تطوير أو بيع خلال إطار زمني أقصر بكثير. **- تحدي التمويل:** التحول من «الاحتفاظ» إلى «التطوير» يتطلب غالباً رأس مال إضافي وقدرة على الوصول إلى تمويل، وهو ما لا يمتلكه كل مالِك أرض بالضرورة.

- تحدي القرار تحت الضغط: كثير من الملاك يجدون أنفسهم مضطرين لاتخاذ قرارات البيع أو التطوير في وقت قصير نسبياً، ما قد يدفع بعضهم لقرارات متسعة غير مدروسة بالكامل.

هذه التحديات حقيقية ولا ينبغي التقليل من شأنها، خصوصاً لصغار الملاك الذين لا يمتلكون بالضرورة الخبرة أو الموارد اللازمة للتكيف السريع مع القواعد الجديدة.

ولماذا هو، في الوقت نفسه، فرصة نادرة؟

للمستثمر الذي ينظر إلى العقار كأداة إنتاج واستثمار حقيقي، لا كأداة تجميد وانتظار، فإن هذه اللحظة تحديداً هي الأنسب للتحرك، لعدة أسباب مجتمعة:



أولاً: اتساع رقعة الخيارات.

زيادة المعروض تعني ببساطة أن المستثمر أمام فرص أكثر تنوعاً من حيث الموقع والمساحة والسعر، بدل سوق محدود العرض يفرض شروطه على المشتري.

ثانياً: تسعير أكثر واقعية وقابلية للتفاوض.

في سوق يئجه نحو التوازن بين العرض والطلب، تصبح القدرة على التفاوض والحصول على قيمة عادلة أعلى بكثير مما كانت عليه في ظل سوق تحكمه الندرة المصطنعة.

ثالثاً: توقعات إيجابية للقطاع التجاري تحديداً.

رغم التباطؤ الحالي، تشير التوقعات إلى أن القطاع التجاري مرشح لنمو في حجم التداولات خلال المرحلة المقبلة، مدفوعاً بتوسع النشاط الاقتصادي المحلي ودخول شركات جديدة إلى السوق الكويتي. من يدخل الآن، في مرحلة إعادة التسعير، يضع نفسه في موقع أفضل بكثير من الداخل المتأخر الذي سيجد نفسه يشتري بعد أن يستقر السوق على أسعار أعلى.

رابعاً: الميزة التاريخية للداخل المبكر.

في كل تحول تشريعي كبير، هناك دائماً فئة من المستثمرين تنتظر حتى «تتضح الصورة تماماً» قبل التحرك وهي غالباً الفئة التي تدخل متأخرة بعد أن تكون الفرصة الحقيقية قد انتقلت إلى غيرها. من يملك الآن الجراءة على التحرك، مدعوماً بدراسة مدروسة لا بمجرد الحماس، سيجد نفسه بعد سنوات في موقع تفاوضي وربحي أفضل بكثير.

كيف يتصرف المستثمر الذكي في هذه المرحلة؟

بناءً على ما سبق، إليك خارطة طريق عملية لأي مستثمر سواء كان يملك أرضاً حالياً أو يفكر في الدخول للسوق من جديد:

1. حدد هويتك الاستثمارية بوضوح تام.

اسأل نفسك بصراحة: هل أنت مستثمر تطوير يبحث عن بناء قيمة حقيقية، أم مستثمر مضاربة كان يعتمد على الاحتفاظ والانتظار؟ الإجابة الصادقة على هذا السؤال هي التي تحدد ما إذا كان هذا القانون في صالحك أو يتطلب منك تغييراً جذرياً في نهجك.

2. لا تخش زيادة المعروض استغلها

كثير من المستثمرين ينظرون لزيادة المعروض كإشارة سلبية تلقائياً. في الواقع، هي فرصة تفاوضية للمشتري الجاد، ومؤشر على سوق يتجه نحو مزيد من العقلانية والشفافية، لا الضعف.

3. راقب القطاع التجاري بعناية خاصة

مع التوسع المتوقع في النشاط الاقتصادي، تصبح الأراضي والعقارات ذات الاستخدام التجاري من أكثر الفئات جاذبية للمرحلة المقبلة، خصوصاً في المواقع القريبة من مناطق النمو السكاني والتجاري النشط.

4. لا تفصل قرارك عن دراسة جدوى حقيقية

مرحلة التحول التشريعي هذه ليست الوقت المناسب للاعتماد على «الحدس» أو تجارب السنوات السابقة، لأن قواعد اللعبة تغيرت فعلياً. كل قرار سواء تطوير أو شراء أو بيع يجب أن يُبنى على دراسة جدوى مالية وتسويقية محدثة تعكس الواقع الجديد للسوق.

5. استعن بخبرة متخصصة قبل اتخاذ القرار

كما لا يُقدم المستثمر الحصيف على قرار مالي كبير دون استشارة مالية متخصصة، لا ينبغي له اتخاذ قرار عقاري في ظل هذا التحول التشريعي دون استشارة من يفهم تفاصيل السوق وتداعيات القانون بعمق.

نظرة إلى الأمام: إلى أين يتجه السوق؟

المؤشرات الحالية تشي بأن السوق العقاري

الكويتي يمر بمرحلة «إعادة ترتيب» أكثر منها «أزمة»، وهو تمييز جوهري ينبغي أن يستوعبه كل متابع للسوق. فالتراجع في حجم التداولات الذي شهدته بعض الفترات لا يعكس بالضرورة ضعفاً هيكلياً في الاقتصاد العقاري، بل يعكس حالة حذر وترقب طبيعية في أي سوق يمر بتحول تشريعي جوهري، بالتزامن مع عوامل إقليمية تفرض حذراً إضافياً على المستثمرين.

لكن التاريخ الاقتصادي يعلمنا درساً متكرراً: مراحل إعادة الترتيب هذه هي بالضبط اللحظات التي تُصنع فيها الثروات الحقيقية طويلة الأمد، لأنها اللحظات التي ينسحب فيها المستثمر العاطفي القصير النظر، ويبقى فيها المستثمر الاستراتيجي الذي يقرأ الاتجاهات بعمق ويتحرك بثقة مدروسة.

خلاصة القول

كل تحول تشريعي كبير يُعيد تعريف من يربح ومن يخسر في السوق. القانون الجديد لمنع الاحتكار على الأراضي الفضاء لا يُغلق الباب أمام الاستثمار العقاري في الكويت بل يُغلقه أمام نمط استثماري واحد تحديداً: الانتظار السلبي القائم على تجميد رأس المال دون إنتاج قيمة حقيقية. أما من يرى في العقار أداة بناء واستثمار حقيقي، فإن المرحلة الحالية ليست تحدياً يجب الخوف منه أو الهروب منه، بل نافذة فرصة نادراً ما تتكرر بهذا الوضوح والزخم.

السؤال الذي ينبغي أن يطرحه كل مستثمر على نفسه اليوم ليس «هل هذا القانون في صالحني؟»، بل «هل أنا مستعد لأتحول من عقلية الاحتفاظ السلبي إلى عقلية البناء والاستثمار الفعلي؟» فالإجابة على هذا السؤال هي التي ستحدد موقعه في خريطة السوق العقاري الكويتي خلال السنوات القادمة.

2.20 تريليون دولار إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة في بنوك الخليج

ومع توقع استمرار التضخم الأساسي عند مستويات مرتفعة، تسعر الأسواق بدرجة كبيرة احتمال رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة مجدداً في سبتمبر 2026، إلا أن المخاوف المتعلقة بالنمو تظل عاملاً مقيداً رئيسياً، إذ تشير أحدث توقعات خبراء البنك إلى نمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.8 في المائة فقط خلال العام الجاري، بعد خفض التقديرات على خلفية تداعيات الحرب على أسواق السلع والدخل الحقيقي. وتشير آفاق أسعار الفائدة على المدى القريب إلى استمرار تباين توجهات السياسات النقدية، مع ترجيح أن يكون البنك المركزي الأوروبي الأكثر ميلاً للتحرك، وسط توقعات برفع سعر تسهيلات الإيداع إلى 2.50 في المائة في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وفي المقابل، يحول الاحتياطي الفيدرالي تركيزه إلى بيانات التوظيف والتضخم المرتقبة لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى رفع أسعار الفائدة في سبتمبر، بما يؤجل عملياً أي دورة تيسير نقدي كبيرة إلى العام المقبل على أقرب تقدير. وفي هذا السياق، من المرجح أن تحظى خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة بأهمية أكبر من قرار الاجتماع نفسه.

استمرار متانة نمو الائتمان مع تفاوت الأداء بين القطاعات...

وفقاً للبيانات الصادرة عن البنوك المركزية في الدول الخليجية، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة في الدول الست الأعضاء نحو 2.20 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 8.8 في المائة على أساس سنوي و1.7 في المائة مقارنة بمارس 2026. وظلت السعودية أكبر الأسواق الائتمانية في المنطقة، مستحوذة على نسبة 41.4 في المائة من الإجمالي، تلتها الإمارات بنسبة 26.9 في المائة ثم قطر بنسبة 18.4 في المائة. وسجلت البنوك الإماراتية أعلى معدل نمو إجمالي بنسبة 13.8 في المائة على أساس سنوي، تلتها عمان والتي سجلت نمواً بنسبة 12.7 في المائة. وتشير بيانات الربع الثاني من العام 2026 إلى استمرار متانة الطلب على الائتمان في المنطقة، إلا أن مكونات النمو جاءت متفاوتة. إذ ساهمت قطاعات المرافق المرتبطة بالبنية التحتية، والاقتراض المرتبط بالجهات الحكومية، والائتمان الاستهلاكي، وبعض أنشطة التمويل عبر الحدود في دعم النمو، في حين استمر الضعف في بعض أنشطة التعدين والتجارة والعقار والإقراض للقطاع المالي. وفي الكويت، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة للمقيمين 54.75 مليار دينار كويتي بنهاية يونيو 2026، مرتفعاً بنسبة 5.9 في المائة على أساس سنوي و1.1 في المائة على أساس ربع سنوي. وتصدر النمو قطاع الخدمات العامة (103.1+) في المائة على أساس سنوي، وإن كان ذلك من قاعدة منخفضة، تلاه قطاع النفط الخام والغاز (29.1+) في المائة، والإقراض للمؤسسات المالية غير



أطول. وأدت الحرب في الشرق الأوسط وما أعقبها من ارتفاع حاد في أسعار الطاقة إلى تصاعد الضغوط التضخمية في الاقتصادات الرئيسية، مما دفع البنوك المركزية في الأسواق المتقدمة إلى التخلي عن دورات التيسير النقدي. وفي الوقت ذاته، برز تباين حاد بين البنوك المركزية الغربية التي ما تزال تواجه ضغوطاً سعرية مستمرة، والسلطات النقدية الآسيوية التي تتعامل مع تحديات النمو المحلي، ليصبح التباين الحالي في توجهات السياسات النقدية من بين الأوسع نطاقاً منذ سنوات.

وفي الولايات المتحدة، أبقت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير للاجتماع الخامس على التوالي ضمن نطاق 3.50 في المائة إلى 3.75 في المائة في 29 يوليو 2026، إلا أن قرار التثبيت جاء بأغلبية 9 أصوات مقابل 3، إذ أيد ثلاثة مسؤولين رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. كما شهدت أول مشاركة لرئيس الاحتياطي الفيدرالي الجديد في ندوة جاكسون هول في 28 أغسطس 2026 تأكيده أن قراءات التضخم خلال الصيف، والتي جاءت أفضل من المتوقع، لم تكن كافية لإقناعه بحدوث تحسن ملموس في الاتجاهات الأساسية للتضخم. وأشارت تصريحاته إلى أن صناع السياسات قد يضطرون إلى رفع أسعار الفائدة مجدداً إذا لم يحرز التضخم تقدماً كافياً نحو المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 في المائة.

وفي الوقت ذاته، تحرك البنك المركزي الأوروبي بصورة حاسمة في يونيو 2026، إذ رفع أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة بمقدار 25 نقطة أساس، ليرتفع سعر تسهيلات الإيداع إلى 2.25 في المائة، في أول زيادة لأسعار الفائدة منذ العام 2023. وجاء القرار مدفوعاً مباشرة بالارتفاع الحاد في تكاليف الطاقة العالمية وصدمة سلاسل الإمداد الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط.

سجلت جميع الدول الخليجية الست نمواً في إجمالي القروض خلال هذا الربع. وتصدرت البنوك المدرجة في الإمارات دول المنطقة للربع الثاني على التوالي، بنمو بلغت نسبته 4.5 في المائة، مدعومة باستكمال بنك الإمارات دبي الوطني في يونيو صفقة الاستحواذ على حصة أغلبية في بنك أ بي أل (RBL) الهندي، وهي الصفقة التي أضافت قروضاً بقيمة 44 مليار درهم إماراتي إلى المجموعة. وجاءت البنوك العمانية في المرتبة التالية بنمو نسبته 4.1 في المائة، فيما تعافت البنوك الكويتية مسجلة نمواً بنسبة 2.3 في المائة. وبلغ إجمالي أصول القطاع 4.07 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع، بارتفاع بلغت نسبته 1.4 في المائة على أساس ربع سنوي، فيما استحوذت البنوك الإسلامية على نسبة 27.7 في المائة من الإجمالي.

أبرز النقاط - قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 55 بنكاً مدرجاً في البورصات الخليجية عن فترة الربع الثاني من العام 2026. ويتضمن هذا التقرير تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

صدمات الطاقة واستمرار الضغوط

التضخمية يقلبان مسار خفض أسعار

الفائدة عالمياً...

دخلت بيئة أسعار الفائدة العالمية مرحلة معقدة وشديدة التباين، مبتعدة بشكل واضح عن مسار التيسير النقدي المنسق الذي كانت الأسواق تسعره في وقت سابق من العام. ولم تقتصر التطورات على توقف دورة التيسير النقدي المتوقعة، بل انعكس مسارها في بعض الاقتصادات المتقدمة، في ظل مواجهة البنوك المركزية واقعاً هيكلياً يتمثل في بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة

قال تقرير صادر عن «كامكو إنفست» لقد واصل قطاع البنوك الخليجية العمل ضمن بيئة تشغيلية معقدة خلال الربع الثاني من العام 2026، في ظل استمرار الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية وبقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، مما ألقى بظلاله على زخم نمو الأرباح بوجه عام. إلا أنه على الرغم من ذلك، أظهرت المؤشرات الرئيسية لقطاع البنوك تباطؤاً في وتيرة نمو أنشطة الإقراض خلال الربعين الماضيين مقارنة بالمستويات القياسية التاريخية المسجلة في السنوات السابقة. وفي المقابل، سجلت الإيرادات وصافي الأرباح مستويات قياسية جديدة خلال هذا الربع، بدعم من الأداء القوي للشركات في كل من السعودية والإمارات. وسجل إجمالي إيرادات قطاع البنوك مستوى قياسياً جديداً بلغ 36.2 مليار دولار أمريكي، فيما بلغ النمو على أساس ربع سنوي 2.4 في المائة، في أقوى وتيرة نمو يتم تسجيلها خلال ثلاث فترات ربع سنوية. وعلى الرغم من ذلك، واجهت الإيرادات ضغوطاً في بعض الأسواق مع استمرار تراجع صافي هوامش الفائدة على مستوى المنطقة. كما واصلت تكاليف التمويل ارتفاعها تدريجياً لتتحقق بعوائد الأصول، في ظل تحول المودعين نحو الودائع لأجل. إلا انه على الرغم من ذلك، ظل أداء صافي الربح قوياً في الاقتصادات الأكبر حجماً في المنطقة، إذ وفر النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في السعودية والإمارات دعماً قوياً، ما عزز الطلب على قروض الشركات وعوض تباطؤ نمو الائتمان الموجه للأفراد.

وبلغ صافي ربح قطاع البنوك الخليجية مستوى قياسياً جديداً عند 17.7 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، بنمو بلغت نسبته 5.6 في المائة على أساس ربع سنوي و7.2 في المائة على أساس سنوي، على الرغم من التداعيات الناجمة عن الحرب وشبه إغلاق مضيق هرمز، الأمر الذي أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي بالمنطقة بوتيرة حادة. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات والسعودية نمواً في صافي الربح على أساس سنوي بنسبة 8.2 في المائة و8.4 في المائة، ليصل إلى 6.8 مليار دولار أمريكي و6.6 مليار دولار أمريكي، على التوالي. كما سجلت البنوك في عمان والكويت نمواً قوياً مماثلاً في صافي الربح بنسبة 9.9 في المائة و7.5 في المائة، على التوالي.

وبلغ إجمالي القروض القائمة 2.59 تريليون دولار أمريكي بنهاية هذا الربع، مسجلاً نمواً بنسبة 2.6 في المائة على أساس ربع سنوي، مقابل نسبة 2.2 في المائة في الربع الأول من العام 2026، والتي كانت أضعف وتيرة نمو فصلي خلال ثماني فترات ربع سنوية. كما تحسن معدل النمو على أساس سنوي ليصل إلى 11.6 في المائة، في حين نما صافي القروض بنسبة 2.7 في المائة ليصل إلى 2.51 تريليون دولار أمريكي. وجاء النمو واسع النطاق. إذ

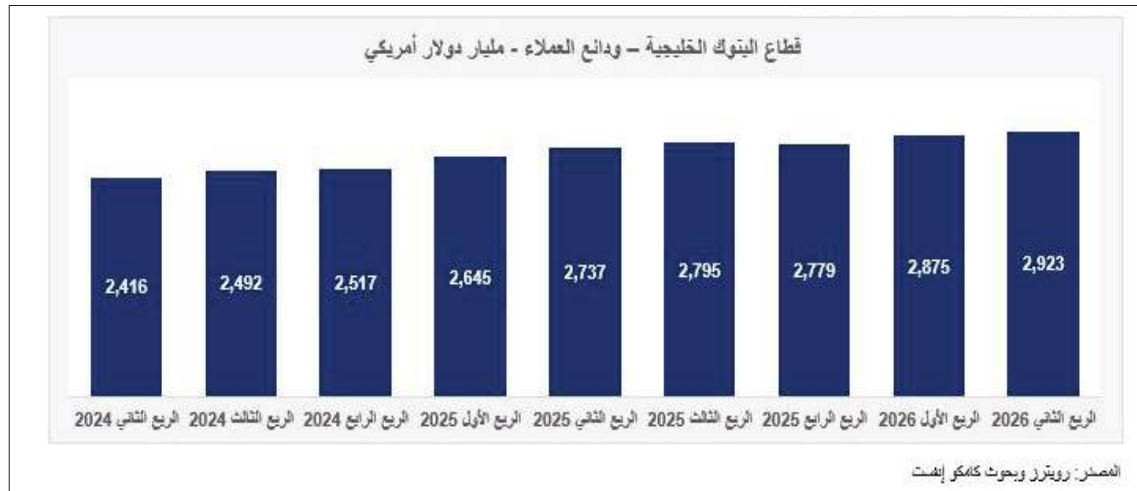
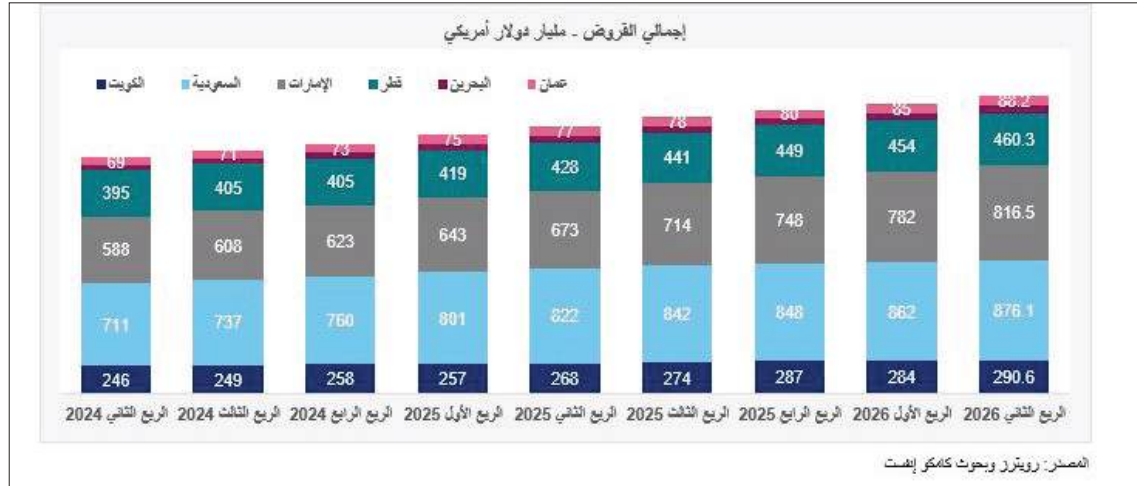
البنوك الخليجية تسجل أرباحاً قياسية مع استعادة الإقراض زخمه

إماراتي، بما يعادل نحو خمس إجمالي محفظة القروض. وكان بنك الإمارات دبي الوطني أكبر مساهم منفرد في هذا النمو، بعد استكمالته في يونيو صفقة استحواذ بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي على حصة أغلبية في بنك أر بي أل (RBL) الهندي، وهي الصفقة التي أضافت أصولاً بقيمة 74 مليار درهم إماراتي وقروضا بقيمة 44 مليار درهم إماراتي إلى المجموعة، ورفعت إجمالي قروض البنك بنسبة 17 في المائة خلال النصف الأول من العام إلى 771 مليار درهم إماراتي.

وجاءت البنوك العمانية في المرتبة التالية، بنمو بلغت نسبته 4.1 في المائة ليصل إجمالي القروض إلى 88.2 مليار دولار أمريكي، مواصلة بذلك الأداء القوي للبنوك في السلطنة. وأظهرت بيانات البنك المركزي العماني ارتفاع إجمالي الائتمان القائم بنسبة 12.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 38.2 مليار ريال عماني بنهاية يونيو، مع استحواذ الشركات غير المالية على نسبة 48.2 في المائة من ائتمان القطاع الخاص، فيما استحوذت القروض الشخصية على نسبة 43.2 في المائة أخرى. وكان بنك صحار الدولي الأبرز بين البنوك المدرجة، إذ نمت القروض والسلف والتمويل الإسلامي لديه بنسبة 43 في المائة على أساس سنوي، بينما وسع بنك مسقط، الذي يستحوذ على ما يقرب من ثلث أصول القطاع، محافظته بنسبة 6.3 في المائة خلال النصف الأول من العام 2026، وتوقع نمواً يتراوح بين نسبة 6 في المائة ونسبة 7 في المائة للعام بأكمله.

أما البنوك المدرجة في السعودية، فسجلت نمواً بنسبة 1.6 في المائة ليصل إجمالي القروض إلى 876.1 مليار دولار أمريكي، وهي وتيرة متواضعة مقارنة بالمعدلات المعتادة في المملكة، كما اتسقت مع الاتجاهات التي تعكسها بيانات البنك المركزي السعودي. ونما الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي في يونيو، متراجعاً من نطاق تراوح بين نسبة 16 في المائة ونسبة 18 في المائة خلال معظم العام الماضي، في ظل تباطؤ نمو التمويل العقاري للأفراد إلى نطاق أحادي الرقم وتحول مكونات الإقراض الجديد بعيداً عن القروض الشخصية باتجاه المقترضين من الشركات.

وفي الكويت، عادت البنوك إلى تسجيل نمو في الإقراض، إذ ارتفع إجمالي القروض بنسبة 2.3 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 290.6 مليار دولار أمريكي، بعد التراجع بنسبة 1.1 في المائة المسجل في الربع الأول من العام 2026. وأظهرت بيانات بنك الكويت المركزي تراجعاً حاداً في التسهيلات الائتمانية الموجهة لقطاع التجارة وواردات السلع خلال الربع الثاني من العام 2026. إلا أن نمو بقية مكونات المحفظة عوض هذا التراجع بوتيرة كافية، إذ ارتفعت القروض الإسكانية بنسبة 3.8 في المائة خلال النصف الأول من العام 2026، مقابل تراجع القروض الاستهلاكية بنسبة 1.6 في المائة، فيما ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى 64.93 مليار دينار كويتي.



هامشياً بنسبة 0.1 في المائة نتيجة انخفاض الإقراض للمؤسسات العامة وغير المقيمين، في حين واصل ائتمان القطاع الخاص نموه.

تعافي نمو الإقراض جزئياً في الربع الثاني بعد تسجيل أدنى وتيرة في ثماني فترات ربع سنوية خلال الربع الأول...

استعادت أنشطة الإقراض لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية بعض الزخم خلال الربع الثاني من العام 2026، بعد الأداء الضعيف المسجل في الربع الأول. وبلغ إجمالي القروض على مستوى الدول الخليجية مستوى قياسياً جديداً عند 2.59 تريليون دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بنسبة 2.6 في المائة على أساس ربع سنوي، مقابل 2.2 في المائة في الربع الأول من العام 2026، والتي كانت أضعف وتيرة نمو فصلي خلال ثماني فترات ربع سنوية. ومع بقاء وتيرة النمو أدنى بقليل من نسبة 2.7 في المائة المسجلة في الربع الرابع من العام 2025، فإن أداء الربع الثاني من العام يعكس بدرجة أكبر حالة من الاستقرار وليس عودة كاملة إلى وتيرة النمو المسجلة في العام الماضي، إلا أنه يشير إلى أن تراجع الإقبال على الائتمان مباشرة بعد اندلاع الحرب كان مؤقتاً. كما تحسن معدل النمو على أساس سنوي إلى 11.6 في المائة، وجاء التعافي واسع النطاق، إذ سجلت جميع الدول الخليجية الست نمواً على أساس ربع سنوي. وواصلت البنوك الإسلامية تفوقها على نظيراتها التقليدية، إذ نما التمويل لديها بنسبة 3.3 في المائة خلال هذا الربع، مقابل 2.4 في المائة لدى البنوك التقليدية.

وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أداءً لافتاً مقارنة ببقية أسواق المنطقة، إذ نما إجمالي القروض لديها بنسبة 4.5 في المائة خلال هذا الربع ليصل إلى 816.5 مليار دولار أمريكي. وأظهرت بيانات المصرف المركزي اتجاهاً مماثلاً، إذ بلغ إجمالي الائتمان 2.76 تريليون درهم إماراتي بنهاية يونيو، مرتفعاً بنسبة 18.1 في المائة على أساس سنوي، فيما نما الائتمان الأجنبي بنسبة 37.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 582.4 مليار درهم

على أساس سنوي و1.0 في المائة على أساس ربع سنوي. واعتمد النمو الإجمالي بدرجة كبيرة على الائتمان الممنوح خارج قطر، الذي قفز بنسبة 120.6 في المائة على أساس سنوي و12.8 في المائة على أساس ربع سنوي، في حين ارتفع الائتمان المحلي بنسبة 0.4 في المائة فقط على أساس سنوي وتراجع هامشياً بنسبة 0.1 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026. وعلى الصعيد المحلي، ساهم كل من قطاع التجارة العامة (6.7+) في المائة على أساس سنوي، والائتمان الاستهلاكي (5.7+) في المائة، وقطاع الخدمات (+2.9 في المائة) في دعم النمو.

وفي البحرين، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة 13.54 مليار دينار بحريني بنهاية يونيو 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 8.5 في المائة على أساس سنوي و2.3 في المائة على أساس ربع سنوي. وكان الائتمان الحكومي العام المحرك الرئيسي للنمو، إذ ارتفع بنسبة 70.9 في المائة على أساس سنوي و3.6 في المائة على أساس ربع سنوي، فيما نما الإقراض العقاري بنسبة 5.9 في المائة على أساس سنوي، وارتفع إجمالي الائتمان الموجه لقطاع الأعمال بنسبة 2.2 في المائة. كما نما ائتمان الأنشطة العقارية (9.0+) في المائة وأنشطة الخدمات الأخرى (5.2+) في المائة). وفي المقابل، ظل الائتمان الموجه إلى قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة المالية والتأمين، والتشييد دون مستوياته المسجلة قبل عام.

وفي عمان، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة 30.25 مليار ريال عماني بنهاية يونيو 2026، مرتفعاً بنسبة 12.7 في المائة على أساس سنوي و3.4 في المائة على أساس ربع سنوي. وقفز الائتمان الحكومي بنسبة 61.2 في المائة على أساس سنوي و20.3 في المائة على أساس ربع سنوي، كما ارتفع ائتمان المؤسسات العامة بنسبة 20.4 في المائة على أساس سنوي، ونما ائتمان القطاع الخاص بنسبة 9.8 في المائة، مما يشير إلى أن التوسع الائتماني لم يقتصر على القطاع العام. وفي يوليو، تراجع إجمالي الائتمان

المصرفية (22.5+ في المائة)، وقطاع الصناعة (12.6+ في المائة)، وشراء الأوراق المالية (10.6+ في المائة). وارتفع إجمالي التسهيلات الشخصية بنسبة 3.9 في المائة بدعم من القروض المقسطة، في حين ظلت القروض الاستهلاكية مستقرة إلى حد كبير. وفي المقابل، ظل الائتمان الموجه لقطاع التجارة، متراجعاً (8.9- في المائة) والزراعة (15.0- في المائة) ضعيفاً. إلا أن إجمالي التسهيلات الائتمانية انخفض بشكل هامشي في يوليو 2026 بنسبة 0.2 في المائة ليصل إلى 54.65 مليار دينار كويتي.

وفي السعودية، بلغ الائتمان المصرفي 3.42 تريليون ريال سعودي بنهاية يونيو 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 7.3 في المائة على أساس سنوي و1.9 في المائة على أساس ربع سنوي. وكان قطاع الكهرباء والمياه والغاز والصحة الأقوى أداءً بين القطاعات المعلنة، مرتفعاً بنسبة 24.9 في المائة على أساس سنوي و11.7 في المائة على أساس ربع سنوي، فيما نما ائتمان قطاع التمويل والتأمين بنسبة 16.8 في المائة على أساس سنوي، وارتفع ائتمان قطاع التشييد بنسبة 6.1 في المائة. وظل الائتمان الموجه لقطاعي الصناعة التحويلية والنقل أعلى من مستوياته المسجلة قبل عام، رغم تسجيله بعض التراجع خلال الربع الثاني. في المقابل، كان قطاعا الزراعة (9.4-) في المائة) والتعدين (4.5-) في المائة) أبرز مواطن الضعف. وفي يوليو 2026، ارتفع الائتمان بنسبة إضافية بلغت 0.4 في المائة مقارنة ب يونيو ليصل إلى 3.54 تريليون ريال سعودي بنهاية الشهر. وبلغت الزيادة السنوية خلال الربع الثاني من العام 2026 نحو 233.1 مليار ريال سعودي، منها 49.5 مليار ريال سعودي جاءت من فئة المرافق العامة والصحة، و28.1 مليار ريال سعودي من قطاع التمويل والتأمين. ويشير توزيع النمو بين القطاعات إلى استمرار أهمية أنشطة البنية التحتية والأنشطة المؤسسية كركائز رئيسية لنمو الائتمان.

وفي الإمارات، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة لدى البنوك 2.18 تريليون درهم إماراتي بنهاية يونيو 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 13.8 في المائة على أساس سنوي و1.7 في المائة على أساس ربع سنوي، وهو أعلى معدل نمو إجمالي على مستوى الدول الخليجية. وتصدر النمو السنوي كل من قطاع الكهرباء والغاز والمياه (44.0+ في المائة)، والائتمان الحكومي (+33.3 في المائة)، وقطاع النقل (16.4+ في المائة)، والمؤسسات المالية (16.1+ في المائة). كما دعمت زخم النمو خلال الربع الثاني زيادة الإقراض الاستهلاكي (2.9+) في المائة على أساس ربع سنوي، وقطاعي التشييد والعقار (4.2+ في المائة)، والنقل (11.1+ في المائة)، في حين تراجع ائتمان المؤسسات المالية وقطاع التجارة مقارنة بمستوياتهما في مارس. وظلت القروض الشخصية لأغراض الأعمال أقل بنسبة 1.5 في المائة عن مستوياتها المسجل قبل عام.

وفي قطر، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية 1.47 تريليون ريال قطري بنهاية يونيو 2026، مرتفعاً بنسبة 5.9 في المائة

صافي ربح قطاع البنوك بلغ 17.7 مليار دولار أمريكي

الدين، إذ جمعت الجهات المصدرة السعودية 49.3 مليار دولار أمريكي من إصدارات السندات والصكوك خلال النصف الأول من العام 2026، بما يقارب نصف إجمالي إصدارات الدول الخليجية خلال الفترة، في حين استحوذت الشركات، بدلاً من الجهات السيادية، على الحصة الأكبر من إجمالي الإصدارات الإقليمية.

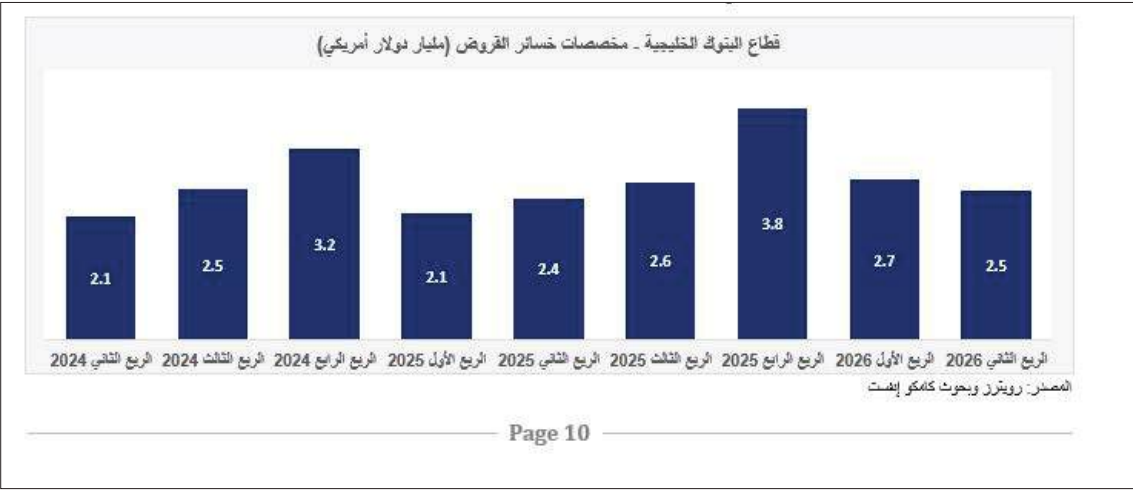
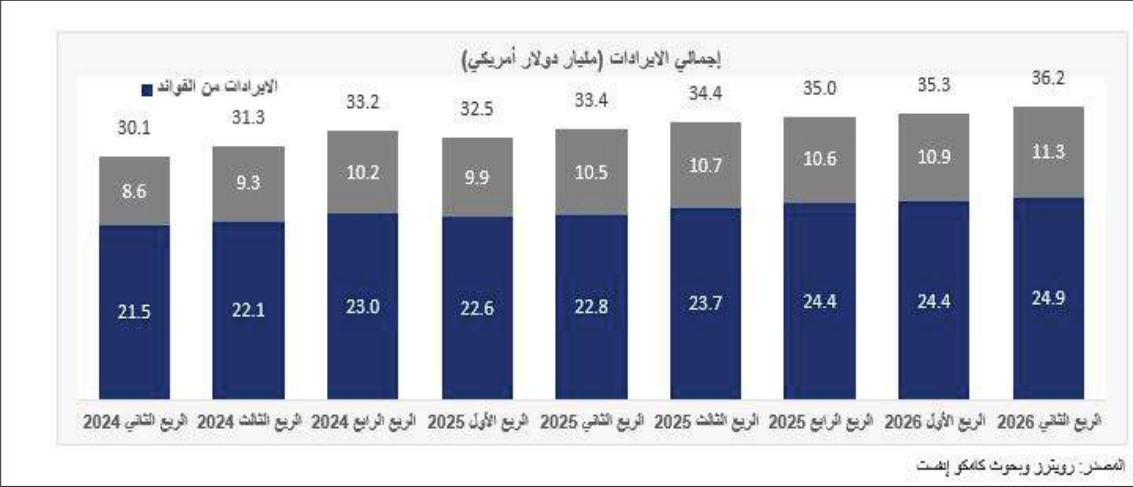
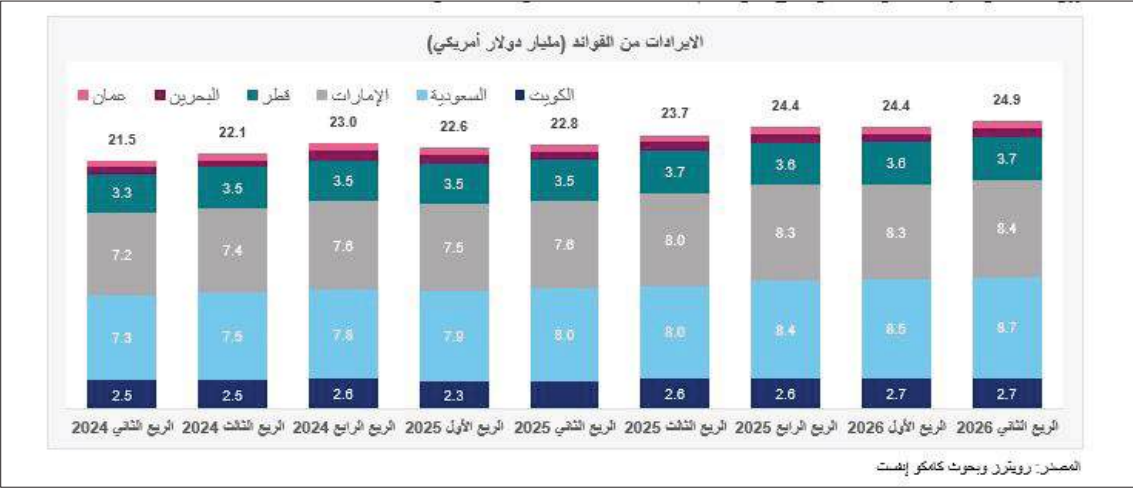
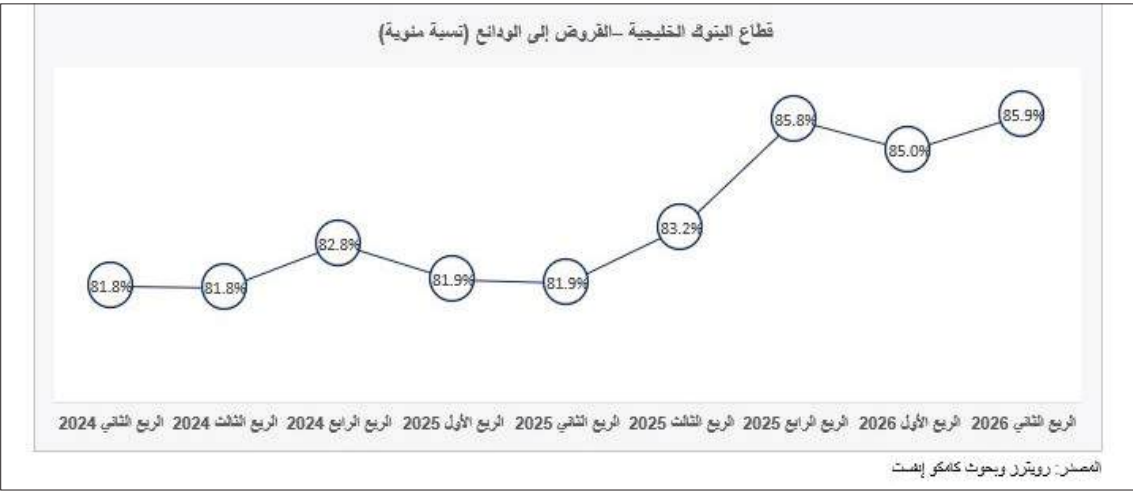
صافي إيرادات الفوائد يسجل مستوى قياسياً جديداً...

ارتفع إجمالي صافي إيرادات الفوائد لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية بنسبة 1.9 في المائة على أساس ربع سنوي، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 24.9 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، في تحسن واضح مقارنة بالنمو شبه المستقر البالغ 0.9 في المائة المسجل في الربع الأول من العام. وظلت أسعار الفائدة الرئيسية في دول المنطقة دون تغيير طوال هذا الربع، في ظل تحرك البنوك المركزية الخليجية بالتوازي مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الذي أبقى سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية ضمن نطاق 3.50 في المائة إلى 3.75 في المائة منذ ديسمبر 2025، وكان قريباً من العودة إلى التشديد النقدي في اجتماع يوليو، عندما أيد ثلاثة رؤساء إقليميين رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. وبلغ إجمالي إيرادات الفوائد 57.3 مليار دولار أمريكي، مقابل مصروفات فوائد بقيمة 32.4 مليار دولار أمريكي. ومع انقضاء الجزء الأكبر من عمليات إعادة التسعير، بات نمو صافي إيرادات الفوائد يعتمد بدرجة أكبر على نمو حجم الأعمال بدلاً من تحركات أسعار الفائدة.

وسجلت البنوك المدرجة في السعودية أعلى مستوى لصافي إيرادات الفوائد في المنطقة عند 8.7 مليار دولار أمريكي، تلتها البنوك الإماراتية عند 8.4 مليار دولار أمريكي، ثم البنوك القطرية عند 3.7 مليار دولار أمريكي. وظل صافي إيرادات الفوائد لدى البنوك الكويتية مستقرًا إلى حد كبير عند 2.7 مليار دولار أمريكي، فيما استعادت البنوك البحرينية جزءاً من التراجع المسجل في الربع الأول من العام ليصل إلى 0.8 مليار دولار أمريكي، وواصلت البنوك العمانية تحقيق مكاسب فصلية منتظمة ليلبلغ 0.7 مليار دولار أمريكي. وأظهرت النتائج الفردية للبنوك الاتجاه ذاته، إذ رفع بنك قطر الوطني صافي إيرادات الفوائد بنسبة 11 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 9.4 مليار ريال قطري، فيما سجل بنك أبوظبي الأول نمواً بنسبة 15 في المائة، ومصرف الراجحي بنسبة 16 في المائة، مدفوعاً في كل حالة بتوسع محافظ الإقراض أكثر من تحسن التسعير.

إيرادات غير الفوائد تقود نمو إجمالي الإيرادات...

واصل إجمالي إيرادات قطاع البنوك نموه للربع الخامس على التوالي خلال الربع الثاني من العام 2026، ليصل إلى مستوى قياسي قدره 36.2 مليار دولار أمريكي. وسجلت الإيرادات نمواً على أساس ربع سنوي بنسبة 2.4 في المائة، وهي أعلى وتيرة نمو خلال ثلاثة أرباع، مقارنة بنسبة 0.9 في المائة المسجلة في الربع الأول من



السعودية مجدداً أعلى نسبة عند 100.1 في المائة، بانخفاض هامشي عن مستوى 100.5 في المائة المسجل في الربع الأول من العام 2026، إلا أنها ظلت فوق حاجز 100 في المائة للربع الثالث على التوالي. وجاءت البنوك القطرية في المرتبة التالية بنسبة 95.1 في المائة، مقابل 94.2 في المائة في الربع السابق، تلتها البنوك العمانية بنسبة 87.5 في المائة، وكانت السوق الوحيدة التي شهدت تحسناً في النسبة خلال هذا الربع، بدعم من النمو القوي للودائع. وفي الكويت، ارتفعت النسبة إلى 77.9 في المائة من 75.2 في المائة نتيجة تراجع الودائع، كما ارتفعت في الإمارات إلى 74.1 في المائة من 72.7 في المائة، وفي البحرين إلى 70.9 في المائة من 68.8 في المائة، مع بقاء النسب في هذه الأسواق الثلاثة دون المتوسط الإقليمي بفارق واضح.

ويواصل ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في السعودية تسليط الضوء على تحديات التمويل التي تواجه البنوك في المملكة، في ظل نمو محافظ القروض بوتيرة تتجاوز قدرة قاعدة الودائع على مواكبتها بصورة مريحة. ويتم سد هذه الفجوة بصورة متزايدة من خلال أسواق

المقيمين، مقابل زيادة الاقتراض من البنوك وإصدارات أدوات الدين بنسبة 8.7 في المائة على أساس ربع سنوي.

ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى مستوى قياسي جديد...

ارتفعت نسبة صافي القروض إلى الودائع على مستوى قطاع البنوك الخليجية إلى 85.9 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2026، مقابل 85.0 في المائة في الربع الأول من العام 2026، مسجلة بذلك مستوى قياسياً جديداً، ومواصلة البقاء فوق مستوى 80 في المائة للربع التاسع على التوالي. وجاء هذا الارتفاع نتيجة نمو الإقراض بوتيرة أسرع من الودائع، إذ نما صافي القروض بنسبة 2.7 في المائة خلال هذا الربع، مقابل نمو الودائع بنسبة 1.7 في المائة. وظهر الاتجاه ذاته على مستوى البنوك منفردة، وبصورة أكثر وضوحاً لدى بنك أبوظبي الأول، إذ نما صافي القروض بنسبة 16 في المائة على أساس سنوي، مقابل نمو الودائع بنسبة 5 في المائة، ما أدى إلى اتساع فجوة التمويل التي يتعين تغطيتها عبر التمويل السوقي. وظل التفاوت واسع النطاق بين دول المنطقة. وسجلت البنوك المدرجة في

تباطؤ نمو ودائع العملاء بعد أداء قوي في الربع الأول...

بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية مستوى قياسياً قدره 2.92 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 1.7 في المائة على أساس ربع سنوي. وتمثل هذه الوتيرة نصف معدل النمو البالغ 3.4 في المائة المسجل في الربع الأول من العام 2026، مما أعاد نمو الودائع إلى مستويات تتماشى مع الاتجاه السائد خلال العامين الماضيين، فيما بلغ النمو على أساس سنوي مقارنة بالربع الثاني من العام 2025 نسبة 6.8 في المائة. وجاء هذا التباطؤ في ظل تباين الاتجاهات على مستوى مختلف الدول، إذ سجلت ودائع العملاء نمواً في أربع من أصل ست دول، في حين شهدت الدولتان الأخريان تراجعاً على أساس ربع سنوي.

وسجلت البنوك العمانية أقوى وتيرة نمو للربع الثاني على التوالي، إذ ارتفعت الودائع بنسبة 6.2 في المائة لتصل إلى 96.0 مليار دولار أمريكي. وأظهرت بيانات البنك المركزي العماني ارتفاع ودائع القطاع بنسبة 13 في المائة على أساس سنوي إلى 37.3 مليار ريال عماني بنهاية يونيو، فيما نما بنك مسقط وحده قاعدة ودائعه بنسبة 13.2 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 11.2 مليار ريال عماني. وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة التالية بنمو نسبته 2.6 في المائة، لتظل ودائعها أعلى من حاجز التريليون دولار أمريكي عند 1.07 تريليون دولار أمريكي. كما أظهرت بيانات المصرف المركزي ارتفاع ودائع المقيمين في الإمارات بنسبة 1.2 في المائة على أساس شهري في يونيو لتصل إلى 3.18 تريليون درهم إماراتي، في حين نمت ودائع الحكومة والجهات المرتبطة بها بنسبة 2.2 في المائة و4.1 في المائة خلال الشهر، على التوالي، لتشكل مجتمعة نحو ربع إجمالي ودائع المقيمين، بما يعكس استمرار ارتباط جانب مهم من قاعدة التمويل في المنطقة بالقطاع العام.

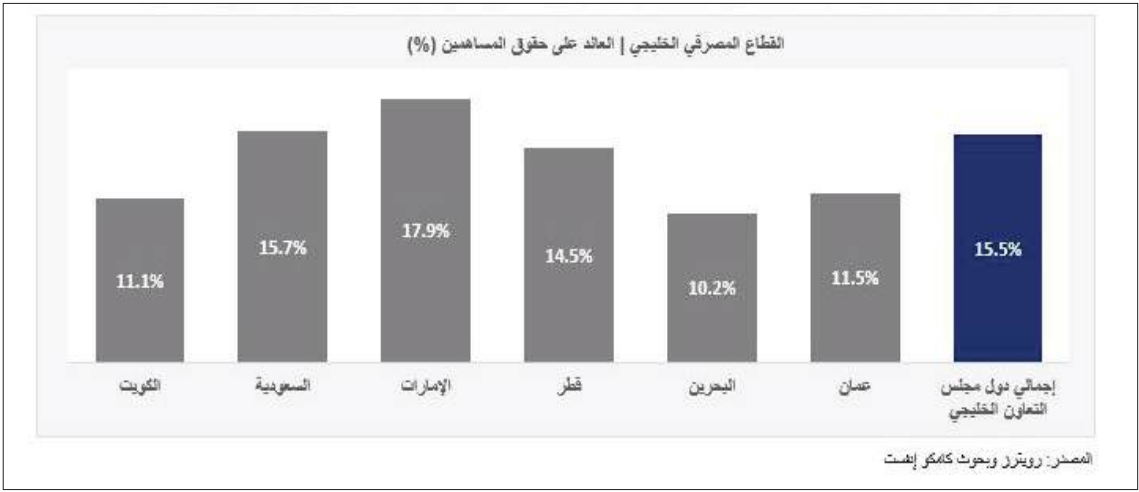
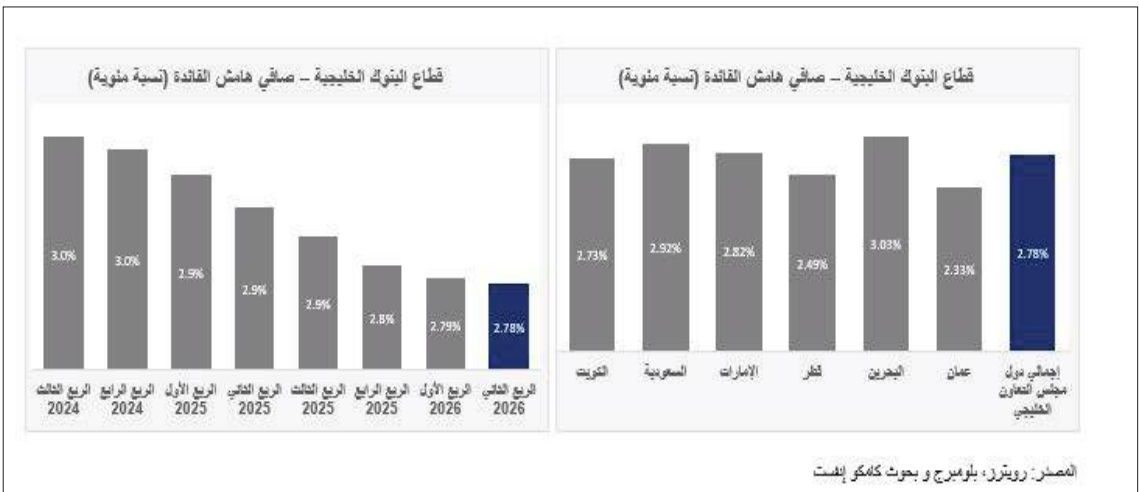
وسجلت البنوك السعودية نمواً في الودائع بنسبة 2.1 في المائة لتصل إلى 862.6 مليار دولار أمريكي، مستعيدة بذلك جزءاً من التراجع المسجل خلال النصف الثاني من العام الماضي. ونمت الودائع على مستوى قطاع البنوك في المملكة بوتيرة أسرع من القروض خلال الربع، فيما تراجعت نسبة القروض إلى الودائع وفق بيانات البنك المركزي السعودي إلى 79.0 في المائة في مايو، مقابل 80.3 في المائة بنهاية العام 2025، ما يشير إلى تحسن محدود في أوضاع التمويل التي ظلت تتسم بالضيق لبعض الوقت. كما نمت ودائع البنوك القطرية بنسبة 0.8 في المائة لتصل إلى 457.3 مليار دولار أمريكي، فيما أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي ارتفاع ودائع القطاع بنسبة 5.8 في المائة منذ بداية العام، إلى جانب نمو أرصدة القطاع العام بنسبة 3.2 في المائة خلال يونيو وحده. وظلت ودائع مجموعة بنك قطر الوطني مستقرة دون تغيير يذكر على أساس ربع سنوي، في ظل خفض المجموعة بصورة متعمدة اعتمادها على التمويل من غير

تراجع مخصصات انخفاض القيمة للربع الثاني على التوالي

وهو أدنى هامش على مستوى المنطقة، بما يتسق مع بيانات البنك المركزي العماني التي أظهرت تراجع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالريال لدى البنوك التقليدية إلى 2.245 في المائة في يونيو، مقابل 2.560 في المائة قبل عام. تراجع العائد على حقوق المساهمين في قطاع البنوك الخليجية للربع الثالث على التوالي...

انخفض إجمالي العائد على حقوق المساهمين لقطاع البنوك الخليجية إلى 15.5 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026، مقابل 15.6 في المائة في الربع السابق. وبذلك، تكون النسبة قد تراجعت لثلاثة أرباع متتالية من مستوى 15.9 في المائة المسجل في الربع الثالث من العام 2025، وإن كانت وتيرة التراجع محدودة في كل ربع، فيما ظلت النسبة مرتفعة وفقاً للمعايير التاريخية. ويعزى هذا التراجع إلى ارتفاع قاعدة حقوق المساهمين أكثر من تأثيره بمستوى الأرباح. إذ ارتفع صافي الربح بنسبة 5.6 في المائة خلال هذا الربع، إلا أن إجمالي حقوق المساهمين نما بنسبة 3.1 في المائة إلى 447.9 مليار دولار أمريكي، بعد الانكماش الهامشي المسجل في الربع الأول من العام 2026، في حين لم تواكب أرباح الاثني عشر شهراً السابقة وتيرة نمو رأس المال.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، تصدرت البنوك المدرجة في الإمارات المنطقة مجدداً بنسبة 17.9 في المائة، بانخفاض قدره 10 نقاط أساس، مسجلةً بذلك التراجع الفصلي الثالث على التوالي. واستقرت النسبة لدى البنوك المدرجة في السعودية عند 15.7 في المائة، فيما سجلت البنوك القطرية أكبر انخفاض على مستوى المنطقة، بتراجع قدره 30 نقطة أساس إلى نسبة 14.5 في المائة، متأثرة باستقرار أرباح بنك قطر الوطني على أساس ربع سنوي، متأثراً بأثر تطبيق محاسبة التضخم المفرط في تركيا، والذي بلغ نحو 2.4 مليار ريال قطري خلال النصف الأول من العام. وظلت النسبة لدى البنوك العمانية دون تغيير عند 11.5 في المائة، فيما أعلن بنك مسقط عن وصول معدل العائد على حقوق المساهمين إلى نسبة 13.5 في المائة للنصف الأول من العام. وتحسنت النسبة لدى البنوك الكويتية بواقع 10 نقاط أساس إلى 11.1 في المائة، بدعم من الأداء القوي للأرباح خلال هذا الربع، إذ ارتفعت إلى 1.7 مليار دولار أمريكي من 1.3 مليار دولار أمريكي مع تراجع المخصصات، بينما سجلت البنوك البحرينية أدنى نسبة على مستوى المنطقة عند 10.2 في المائة. وارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل هامشياً إلى 28.2 في المائة من 27.9 في المائة، لتظل قريبة من أدنى مستوياتها المسجلة خلال الأرباع الثلاثة الماضية، ومتفوقة بفارق ملحوظ على نظيراتها العالمية. وواصلت البنوك الكويتية تحسنها، إذ انخفضت النسبة إلى 39.3 في المائة من 40.0 في المائة، إلا أن إجمالي القطاع ظل ثاني أقل قطاعات المنطقة كفاءة بعد البحرين، التي بلغت النسبة لديها 42.3 في المائة. وكانت البنوك المدرجة في الإمارات الأعلى كفاءة بنسبة 24.2 في المائة، تلتها البنوك القطرية بنسبة 25.2 في المائة، ثم البنوك السعودية بنسبة 28.4 في المائة.



من 0.43 في المائة، مما يعكس استمرار تأثير المخصصات المرتفعة التي تم استقطاعها في الربع الرابع من العام 2025 على احتساب النسبة لفترة الاثني عشر شهراً السابقة، وليس نتيجة مخصصات تم استقطاعها خلال الربع. وظلت البنوك السعودية صاحبة أدنى نسبة على مستوى المنطقة عند 0.28 في المائة، فيما تحسنت النسبة لدى البنوك الإماراتية إلى 0.46 في المائة من 0.50 في المائة.

تراجع طفيف لصافي هامش الفائدة مع تباطؤ الضغط على الهوامش...

انخفض إجمالي صافي هامش الفائدة الذي سجلته البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية إلى 2.78 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2026، مقابل 2.79 في المائة في الربع الأول من العام 2026 و2.81 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025. وتباطأت وتيرة الضغط على الهوامش بصورة ملحوظة، بعد انعكاس معظم عمليات إعادة التسعير التي أعقبت خفض أسعار الفائدة في العام 2025 على دفاتر البنوك، واستقرار أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير على مدار ربعين متتاليين. وانخفض العائد على الائتمان إلى 3.90 في المائة من 3.92 في المائة، فيما تراجعت تكلفة الأموال إلى 4.5 في المائة من 4.6 في المائة. ونظراً لتقارب وتيرة تحركهما، لم يشهد إجمالي صافي هامش الفائدة سوى تغير هامشي.

وتصدرت البنوك البحرينية مجدداً دول المنطقة بصافي هامش فائدة بلغ 3.03 في المائة، دون تغيير عن الربع الأول من العام 2026، لتكون الوحيدة التي حافظت على مستوى يفوق 3 في المائة. وجاءت البنوك المدرجة في السعودية في المرتبة التالية بنسبة 2.92 في المائة، مسجلة تحسناً هامشياً من 2.91 في المائة، تلتها البنوك الإماراتية بنسبة 2.82 في المائة والبنوك الكويتية بنسبة 2.73 في المائة. وكانت الكويت والسعودية السوقيين الوحيديتين اللتين سجلتا ارتفاعاً خلال الربع، في حين تراجعت الهوامش في الإمارات وقطر وعمان. وسجلت البنوك العمانية أكبر انخفاض بواقع 5 نقاط أساس إلى 2.33 في المائة،

الربع السابق. إلا أن هذا الاتجاه لم يشمل جميع البنوك الإماراتية، إذ رفع بنك أبوظبي الأول صافي مخصصات انخفاض القيمة إلى 950 مليون درهم إماراتي، مقابل 752 مليون درهم إماراتي في الفترة المماثلة من العام السابق، لترتفع مخصصات النصف الأول من العام بنسبة 39 في المائة إلى 2.05 مليار درهم إماراتي، وجاء معظمها من خلال مخصصات إضافية تقديرية وضعتها الإدارة، وليس نتيجة خسائر محددة. كما خفضت البنوك البحرينية مخصصاتها بنسبة 13.0 في المائة إلى 78.7 مليون دولار أمريكي.

وكانت السعودية الاستثناء الواضح، إذ ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 77.7 في المائة على أساس ربع سنوي إلى 665.5 مليون دولار أمريكي. واستحوذ مصرف الراجحي على حصة كبيرة من هذه الزيادة، بعدما استقطع مخصصات بقيمة 880 مليون ريال سعودي خلال هذا الربع، بارتفاع نسبته قارب 47 في المائة على أساس سنوي، إثر زيادة المخصصات الإضافية التقديرية بمقدار 250 مليون ريال سعودي وتحديث نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وأوضحت الإدارة صراحة أن هذه الخطوة تعكس تراجع آفاق الاقتصاد الكلي، وتحديداً خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصاد المملكة في العام 2026 إلى نسبة 1.7 في المائة، إلى جانب توخي الحذر تجاه قطاعات محددة، وليس وجود أي مشكلات في الانكشافات على المشاريع العملاقة. كما رفعت الإدارة تقديراتها لتكلفة المخاطر للعام بأكمله إلى نطاق يتراوح بين 35 و45 نقطة أساس، مقابل 30 إلى 40 نقطة أساس في السابق. وتراجعت تكلفة المخاطر للقطاع، التي تقاس بمخصصات الاثني عشر شهراً كنسبة من متوسط القروض، هامشياً إلى 0.46 في المائة، مقابل 0.47 في المائة في الربع الأول من العام 2026. وظلت البنوك القطرية الأعلى عند 0.76 في المائة، على الرغم من تحسن النسبة من 0.82 في المائة، تلتها البنوك البحرينية بنسبة 0.63 في المائة. وسجلت البنوك الكويتية أكبر ارتفاع، إذ زادت النسبة إلى 0.51 في المائة

العام 2026. وجاءت إيرادات غير الفوائد في صدارة محركات النمو، إذ ارتفعت بنسبة 3.6 في المائة على أساس ربع سنوي إلى 11.3 مليار دولار أمريكي، لترتفع مساهمتها في إجمالي الإيرادات إلى نسبة 31.2 في المائة. كما استفادت إيرادات الرسوم والتداول من التقلبات التي شهدتها أسواق الطاقة والعملات خلال هذا الربع، والتي صبت في مصلحة البنوك ذات العمليات الواسعة في مجالي الخزانة ومعاملات الخدمات المصرفية.

وسجلت البنوك المدرجة في السعودية أكبر زيادة في الإيرادات على أساس ربع سنوي، بعد الأداء الضعيف الذي شهدته خلال الربع الأول من العام، إذ أعلنت البنوك العشرة المدرجة في المملكة عن صافي أرباح مجمعة قدره 24.87 مليار ريال سعودي، بنمو بلغت نسبته 12.5 في المائة على أساس سنوي، بدعم من ارتفاع إيرادات التمويل والاستثمار. وظلت البنوك المدرجة في الإمارات صاحبة أكبر إجمالي إيرادات على مستوى المنطقة، بقيمة 13.4 مليار دولار أمريكي، فيما شكلت الإيرادات غير الممولة نسبة 41 في المائة من إيرادات بنك أبوظبي الأول، مع ارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 20 في المائة على أساس سنوي. كما أعلن بنك قطر الوطني عن نمو إيرادات الرسوم بنسبة 11 في المائة على أساس ربع سنوي، مما عوض تراجع هامش الربح بواقع 4 نقاط أساس، لتظل إيرادات البنوك القطرية مستقرة بصفة عامة عند 5.3 مليار دولار أمريكي. كذلك تحسنت إيرادات البنوك الكويتية والعمانية خلال هذا الربع، لتصل إلى 3.9 مليار دولار أمريكي و1.1 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

تراجع مخصصات انخفاض القيمة للربع الثاني على التوالي...

انخفضت مخصصات انخفاض قيمة القروض التي استقطعتها البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية بنسبة 6.5 في المائة على أساس ربع سنوي إلى 2.5 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلة تراجعاً للربع الثاني على التوالي بعد ارتفاعها إلى 3.8 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2025. وسجلت أربعة من الأسواق الستة انخفاضاً في المخصصات. ويعكس هذا التراجع عودة المخصصات المرتفعة التي تم تجنبها مع تصاعد حدة الصراع في الربع الأول من العام 2026 إلى مستوياتها الطبيعية، وليس التحسن الفعلي لبيئة التشغيل. في المقابل، حافظت جودة الأصول حتى الآن على متانتها، إذ لم تشهد نسب القروض المتعثرة لدى البنوك الكبرى تغيراً يذكر، في حين ظلت مستويات التغطية مرتفعة.

وسجلت البنوك الكويتية أكبر انخفاض، إذ خفضت المخصصات بنسبة 43.0 في المائة إلى 168.7 مليون دولار أمريكي، وهو أدنى مستوى ربع سنوي في أكثر من عام. وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة التالية، بانخفاض بلغت نسبته 31.4 في المائة إلى 681.5 مليون دولار أمريكي، مدفوعاً بصورة رئيسية بعودة بنك الإمارات دبي الوطني في الربع الثاني من العام 2026 إلى منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق السيناريو الأساسي، بعد أن طبق ترجيحاً أكبر للسيناريو السلبي في

الترقية وضعتها ضمن فئة القادة..

والأعلى تصنيفا في السوق الكويتية

«زين» ترتقي بتقييمها
في مؤشر MSCI ESG إلى AAبدر الخرافي: ترقية زين في مؤشر MSCI ESG إلى AA
تتويجا لمسار مؤسسي طويل الأمد تقوده الغاية

أعلى مستويات النزاهة والمساءلة في مختلف الأنشطة والأعمال، حيث تكتسب هذه المرتكزات أهمية متزايدة في ظل بيئة أعمال عالمية تتسم بتسارع التحولات التكنولوجية وتنامي المتطلبات التنظيمية وتزايد التحديات الجيوسياسية.

وتقيس تصنيفات MSCI ESG قدرة الشركات على إدارة المخاطر والفرص الجوهرية المرتبطة بالاستدامة ذات الأثر المالي، وفقاً لطبيعة كل قطاع ومتطلباته، ويُمنح التصنيف بناءً على تقييم شامل لمدى تعرض الشركات لهذه المخاطر وكفاءة أطر الحوكمة والإدارة المعتمدة للتعامل معها، بما يوفر مؤشراً معترفاً به عالمياً حول قوة الممارسات المؤسسية وقدرتها على تحقيق أداء مستدام طويل الأجل.

وتواصل زين البناء على هذا الإنجاز من خلال تطوير أطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز منهجيات القياس والإفصاح، وترسيخ الممارسات المسؤولة على امتداد عملياتها التشغيلية وسلسلة الإمداد ومنظومتها الرقمية.

وتعمل مجموعة زين من خلال استراتيجيتها المؤسسية على توظيف الاستدامة كعامل تمكين للنمو والابتكار، بما يدعم خلق قيمة مشتركة ومستدامة للمساهمين، العملاء، الموظفين، المجتمعات والاقتصادات التي تعمل فيها، ويعزز قدرتها على تحقيق أثر طويل الأمد يتجاوز النتائج التشغيلية والمالية التقليدية.

ومع استمرار تطور مشهد الاتصالات والتكنولوجيا في أسواق المنطقة، تمضي زين في تنفيذ رؤيتها المستقبلية بالاستناد إلى أسس مؤسسية راسخة، بما يدعم طموحاتها للنمو والتوسع وتعزيز دورها كشريك فاعل في مسيرة التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الأسواق التي تخدمها، وهي في ذلك تواصل البناء على هذه المرتكزات من خلال تطوير قدراتها المؤسسية وتعزيز تنافسياتها وتبني المزيد من المبادرات الداعمة للنمو المسؤول، بما يمكنها من اغتنام الفرص المستقبلية ومواصلة تحقيق أثر إيجابي ومستدام للعملاء والمجتمعات.

اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في صناعة القرار والتنفيذ والتخطيط الاستراتيجي، بما يضمن مواءمة الأداء مع التزاماتنا طويلة الأجل، فبناء الريادة المؤسسية لا يتحقق إلا من خلال الشفافية والمساءلة والقياس المستمر للأداء، وهو ما عزز قدرتنا على استباق المتغيرات، وترسيخ ثقة أصحاب المصلحة.

وأشادت نتائج التصنيف بمواصلة زين تحقيق تقدم ملموس في عدد من القضايا الجوهرية، حيث سجلت المجموعة أداءً تجاوز متوسط قطاع الاتصالات في مجالات المحافظة على الخصوصية، أمن البيانات، إدارة الموارد البشرية، الممارسات البيئية، والسلوك المؤسسي، بما يشمل فعالية الضوابط الداخلية، ومثانة الأطر التنظيمية، والسياسات المؤسسية المعتمدة.

وأبرزت النتائج تميز زين في ممارسات أمن البيانات مقارنة بنظيراتها في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مدعومة بمنظومة متكاملة من الإجراءات الاستباقية وآليات الاستجابة للحوادث، إلى جانب تطبيق متطلبات العناية الواجبة لضمان التزام الموردين بأفضل ممارسات الأمن السيبراني وحماية البيانات.

وسلّطت هذه النتائج الضوء أيضاً على جهود المجموعة في تعزيز مشاركة الموظفين وترسيخ بيئة عمل مسؤولة وشاملة، من خلال مبادرات تدعم ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والمساءلة وتمكين الكفاءات، وترسخ السلوك الأخلاقي وتجربة الموظف كعناصر محورية في دعم استدامة الأداء المؤسسي على المدى الطويل.

ويعكس تصنيف زين بدرجة AA الأهمية الاستراتيجية التي توليها المجموعة لتعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية، من خلال الرقابة الفاعلة، القيادة الأخلاقية، الإفصاح الشفاف، الإدارة المنضبطة للمخاطر، باعتبارها ركائز أساسية لدعم الاستدامة وتعزيز مرونة الأعمال في مواجهة المتغيرات المتسارعة.

وتمنح هذه الممارسات أصحاب المصلحة ثقة أكبر بقدرة المجموعة على تحقيق النمو المسؤول وترسيخ

كشفت مجموعة زين عن ترقية تصنيفها في مؤشر () MSCI ESG للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى AA، إذ وضعها التصنيف الدولي ضمن فئة القادة، والأعلى تصنيفاً في السوق الكويتية، في تأكيد على فاعلية أطر الحوكمة والاستدامة التي تتبناها المجموعة على مستوى عملياتها وأسواقها. وأفادت زين الشركة الرائدة في الابتكارات التكنولوجية في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، أن هذه الترقية تعكس نجاح نهجها الاستراتيجي في دمج مبادئ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن مختلف عملياتها التشغيلية، والتزامها بتطبيق أفضل معايير الحوكمة والسياسات، وتعزيز قدرتها على استباق المخاطر، وخلق قيمة مستدامة طويلة الأجل، وترسيخ نهج مؤسسي يوازن بين النمو المسؤول والأداء المستدام.

وأكدت المجموعة أن هذه الترقية تجسد تنامي الاعتراف بقدرتها على مواءمة أهداف الأعمال مع متطلبات الحوكمة، وترجمة التزاماتها إلى نتائج قابلة للقياس تعكس فاعلية نهجها وفق أفضل المعايير العالمية، بما يعكس قدرة مؤسسية على تحويل التوجهات الاستراتيجية إلى ممارسات قابلة للتقييم والتحقق.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر ناصر الخرافي «يمثل حصول زين على تصنيف AA في مؤشر () MSCI ESG للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تتويجا لمسار مؤسسي طويل الأمد، في مسيرة تحول المجموعة إلى تكتل تكنولوجي رائد في أسواق المنطقة تقوده الغاية».

وأضاف قائلاً «تعكس هذه الترقية المتقدمة التزاما جماعيا على مستوى عمليات المجموعة، وتؤكد نجاح التنفيذ المنضبط للاستراتيجية التشغيلية، وما صاحبها من ترسيخ متواصل لممارسات الحوكمة عبر مختلف الأعمال».

وبين الخرافي بقوله «تعمل مجالس الإدارات وهيكل الحوكمة وفرق الاستدامة في منظومة زين على دمج

طيران الجزيرة تساهم بمليونني دولار أمريكي في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة



الشركة تجدد التزامها بدعم الكويت من خلال المساهمة المالية وتوفير طائراتها وقدراتها ومواردها التشغيلية



أعلنت طيران الجزيرة عن مساهمتها بمبلغ مليوني دولار أمريكي لصالح صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، دعماً لجهود الحكومة الكويتية في التعامل مع الأزمة الإقليمية الراهنة ومساندة المجتمعات المتضررة. بالإضافة إلى مساهمتها المالية، وضعت طيران الجزيرة إمكانياتها التشغيلية في خدمة حكومة دولة الكويت لدعم عمليات نقل الشحن الجوي.

وخلال الإغلاق المؤقت لمطار الكويت الدولي في وقت سابق من هذا العام، كانت طيران الجزيرة قد أطلقت «مبادرة بركة» التي هدفت إلى ربط الكويت بالعالم خلال الفترة الاستثنائية. وفي إطار هذه المبادرة، شغلت الشركة أكثر من 1,500 رحلة، ونقلت 200 ألف مسافر وأكثر من 500 طن من الشحنات عبر مطاري القيصومة والدمام في السعودية. كما سخرت بشكل مباشر 14 طائرة وأكثر من 500 من أعضاء فريق عملها إلى جانب موارد تشغيلية أخرى، وذلك لدعم نقل المواطنين والكوادر الأساسية والمساعدات الإنسانية والمواد الحيوية الأخرى، كلما دعت الحاجة وبالتنسيق مع الجهات المعنية.

وعلى مدى أكثر من عقدين من عملياتها انطلاقاً من الكويت، بنت طيران الجزيرة سجلاً حافلاً في دعم الكويت خلال الأزمات الوطنية والإقليمية. وسبق للشركة أن سخرت أسطولها وفرق عملها وبنيتها التحتية في المطار وشبكاتها اللوجستية لتشغيل رحلات الإجلاء والرحلات الإنسانية ونقل الإمدادات الأساسية حفاظاً على الربط الجوي الحيوي في العديد من الظروف الاستثنائية. وقال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة، مروان بودي: «نفخر في طيران الجزيرة بجذورنا الكويتية كوننا ناقل وطني تمتد مسيرته لأكثر من 20 عاماً في خدمة وطننا. ومسؤوليتنا تجاه دولة الكويت تتجاوز بكثير تشغيل الرحلات وربط الناس والوجهات؛ فهي تعني

الجزيرة بأكملها صفاء واحداً إلى جانب الكويت، على أتم الاستعداد للقيام بدورها ودعم جهود الاستجابة الوطنية بكل ما في وسعها.»

وأعربت طيران الجزيرة عن خالص تقديرها لقيادة دولة الكويت والجهات الحكومية وخدمات الطوارئ والعاملين في الصفوف الأمامية على جهودهم المتواصلة في حماية الوطن ودعم أبنائه.

وستواصل طيران الجزيرة دعم جهود الاستجابة الوطنية بالتنسيق الوثيق مع حكومة دولة الكويت والإدارة العامة للطيران المدني والجهات المعنية الأخرى، وتقديم الدعم التشغيلي والإنساني كلما دعت الحاجة.

المساهمة في خدمة وطننا والوقوف إلى جانب قيادته وشعبه والاستعداد الدائم للقيام بدورنا متى احتاجت إلينا الكويت. وتعكس مساهمتنا في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة هذا الالتزام، ولا يقل عنها أهمية ما نقدمه من خلال كوادرننا وقدراتنا التشغيلية. فقد وضعنا طائراتنا وخبراتنا ومواردنا في خدمة حكومة دولة الكويت لدعم نقل الأفراد والمساعدات الإنسانية والمواد الأساسية إلى حيث تدعو الحاجة.»

وأضاف: «وقد أثبت فريقنا مراراً قدرته الاستثنائية على التعامل مع الظروف الصعبة بكل مرونة ومهنية وروح إنسانية. وكما هو الحال دائماً، تقف أسرة طيران



النفط يقفز لأعلى مستوى واستمرار ارتفاع الأسعار مستمر حتى نهاية العام

“غولدمان ساكس” : تدفقات منتجات النفط عبر هرمز 35% من مستويات ما قبل الحرب

وأظهرت بيانات شركة “كبلر” لتتبع حركة السفن أن نحو 2.2 مليون برميل يوميًا من المنتجات النفطية المكررة، مثل الديزل والبنزين ووقود الطائرات والنفثا، تم شحنها من الشرق الأوسط عبر مضيق هرمز العام الماضي، في حين بلغت شحنات النفط الخام 14.95 مليون برميل يوميًا.

توقعات السوق

في الوقت نفسه، رفع «غولدمان ساكس» توقعاته لأسعار خامي برنت وغرب تكساس الوسيط الأمريكي 5 دولارات للبرميل لتصل إلى 85 و80 دولارا للبرميل على الترتيب في ديسمبر 2026 وإلى 80 و75 دولارا للبرميل على الترتيب في عام 2027، وهو ما يعكس افتراضه الجديد باستمرار اضطرابات الشحن بالشرق الأوسط في 2027.

وفي توقعات السلع الأولية لشهر سبتمبر الصادرة عن منصة الخدمات المالية (ماريكس)، قال المحلل إد مير إنه ما دامت الحرب مستمرة، وهو ما يعتقد أنه سيحدث نظرا “لوجود العديد من القضايا التي لم يتم معالجتها بعد”، فمن المرجح أن تظل أسعار النفط الخام مرتفعة حتى نهاية العام.

هجمات متبادلة بين أميركا وإيران

وواصلت أسعار النفط الثلاثاء الارتفاع إلى أعلى مستوياتها في عدة أسابيع مع تزايد مخاطر استمرار الصراع في الشرق الأوسط لفترة طويلة بعد أن هددت إيران بالرد على أي هجمات أميركية جديدة تستهدف أصولها، مما زاد من مخاوف تعطل الإمدادات.

وهددت إيران الولايات المتحدة “بحرب اقتصادية” وقالت إنها أطلقت صاروخا متطورا على سفن حربية أميركية. وقالت القيادة المركزية الأميركية إن قواتها استهدفت 3 ناقلات نفط إيرانية يوم السبت إحداها قبالة جزيرة خرج، مركز تصدير النفط الرئيسي لإيران، بعد هجمات شنها الحرس الثوري الإيراني على سفن حربية أميركية في المنطقة.



تكساس إلى 80 دولاراً بحلول ديسمبر المقبل. وأكد محللون أن بقاء القضايا العالقة في الصراع يرجح استمرار تداول أسعار النفط الخام عند مستويات مرتفعة حتى نهاية العام الجاري على أقل تقدير.

في سياق متصل قال دان ستروفين، المدير المشارك لقسم أبحاث السلع الأولية العالمية في “غولدمان ساكس”، إن تدفقات المنتجات النفطية عبر مضيق هرمز تراجعت إلى 35% من مستويات ما قبل الحرب، مقارنة بنحو 70% للنفط الخام.

وأضاف ستروفين، خلال مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ للبتترول، أن “تأثير أزمة الإمدادات في الشرق الأوسط أكبر على المنتجات منها على النفط الخام، خاصة بالنسبة للمنتجات الأثقل مثل الديزل”، دون أن يحدد الكميات بدقة.

واصلت أسعار النفط ارتفاعها لتقفز إلى أعلى مستوياتها في عدة أسابيع، وسط تزايد المخاطر بشأن استمرار الصراع في الشرق الأوسط لفترة طويلة عقب تهديدات إيرانية بالرد على الهجمات الأميركية، مما زاد من مخاوف تعطل إمدادات الطاقة العالمية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 1.3% لتصل إلى 98.25 دولار للبرميل، بعد أن سجلت في وقت سابق 98.79 دولار وهو الأعلى منذ يوليو الماضي.

كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 2.4% ليصل إلى 93.70 دولار للبرميل، مسجلاً أعلى مستوياته منذ يونيو، متأثراً باستيعاب الأسواق للتصعيد الأخير عقب عطلا عيد العمال في الولايات المتحدة.

جاءت قفزة الأسعار نتيجة مخاوف استهداف خطوط الملاحة وتباطؤ حركة الشحن عبر مضيق هرمز، بعد تبادل الضربات العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران واستهداف ناقلات نفط ومنشآت طاقة بالمنطقة.

ويتوقع خبراء ومحللون بقطاع الطاقة أن تغير الأعمال القتالية قراءة الأسواق للمخاطر بشكل ملموس، مما قد يبقي الإمدادات الخليجية مقيدة طوال الفترة المتبقية من العام الجاري.

ورجحت مذكرات بحثية عدم العودة الكاملة لمعدلات إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل الحرب إلا بحلول أواخر الربع الأول أو أوائل الربع الثاني من عام 2027.

دفعت المخاوف الجيوسياسية بنوك استثمار عالمية إلى تعديل توقعاتها لأسعار النفط الخام صعوداً، حيث رفع بنك جولدمان ساكس توقعاته لخام برنت وغرب تكساس الوسيط بمقدار 5 دولارات للبرميل.

وتوقع البنك استمرار اضطرابات الشحن في الشرق الأوسط حتى عام 2027، ليصل خام برنت إلى 85 دولاراً وغرب

عطورات
مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطور
التجار



الأصول الاحتياطية للسعودية تبلغ 487.3 مليار دولار بنهاية أغسطس



سجلت الأصول الاحتياطية الرسمية للسعودية بنهاية شهر أغسطس الماضي ارتفاعاً بنسبة 6.7% على أساس سنوي، لتصل إلى 487.31 مليار دولار (1.827 تريليون ريال)، مقابل 456.65 مليار دولار (1.712 تريليون ريال) في الشهر ذاته من العام 2025م.

وعلى أساس شهري، تراجعت الأصول الاحتياطية الرسمية للمملكة خلال شهر أغسطس للشهر الثاني على التوالي، حيث انخفضت بنسبة 0.27% وبما يعادل 1.32 مليار دولار (4.96 مليار ريال) عن قيمتها في نهاية يوليو 2026م والبالغة 488.63 مليار دولار (1.832 تريليون ريال).

فيما كانت الأصول الاحتياطية تبلغ 494.55 مليار دولار (1.854 تريليون ريال) بنهاية شهر يونيو 2026م، وفق بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي السعودي "ساما".

وتتكون الأصول الاحتياطية الرسمية للسعودية من الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والاحتياطيات بالعملة الأجنبية.

وأظهرت بيانات البنك المركزي، ارتفاع قيمة الاحتياطيات بالعملة الأجنبية بنسبة 7.2% بنهاية شهر أغسطس الماضي إلى 462.15 مليار دولار (1.733 تريليون ريال)، مقابل 431.11 مليار دولار (1.616 تريليون ريال) في الشهر المماثل من عام 2025م.

وكانت قيمة الاحتياطيات بالعملة الأجنبية تبلغ 463.65 مليار دولار (1.738 تريليون ريال) بنهاية شهر يوليو 2026م، لتتخفّض بنهاية أغسطس بنسبة 0.32% على أساس شهري. وتراجعت قيمة حقوق السحب الخاصة بنهاية أغسطس بنحو 2% على أساس سنوي، إلى 21.16 مليار دولار (79.37 مليار ريال)، مقابل 21.6 مليار دولار (81.01 مليار ريال) في الشهر نفسه من العام الماضي، فيما زادت مقارنة مع قيمتها في شهر يوليو الماضي والتي كانت تبلغ 21.01 مليار دولار (78.8 مليار ريال).

أواخر يوليو الماضي، بالقطاع المصرفي السعودي الذي يتمتع بمستويات متينة من رأس المال والسيولة تعزز قدرته على احتواء تداعيات التطورات الراهنة، إلى جانب استمرار التحسن في جودة الأصول.

ولفت التقرير، إلى تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى 1.0% من إجمالي القروض، وهو أدنى مستوى تسجله المملكة خلال عقد كامل، منوهاً بجهود البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر من خلال تفعيل سياساته الاحترازية.

وارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي إلى 3.56 مليار دولار (13.34 مليار ريال) في أغسطس 2026م، ليزيد بنحو 1.4% مقابل قيمته البالغة 3.51 مليار دولار (13.15 مليار ريال) في الشهر ذاته من العام الماضي.

واستقرت قيمة الذهب النقدي عند 433.07 مليون دولار (1.624 مليار ريال) بنهاية شهر أغسطس 2026م، بحسب بيانات البنك المركزي.

وأشاد تقرير مشاورات المادة الرابعة للمملكة العربية السعودية لعام 2026م، الصادر من "صندوق النقد الدولي"،

عطورات

مقاميس

maqames -perfume
55205700

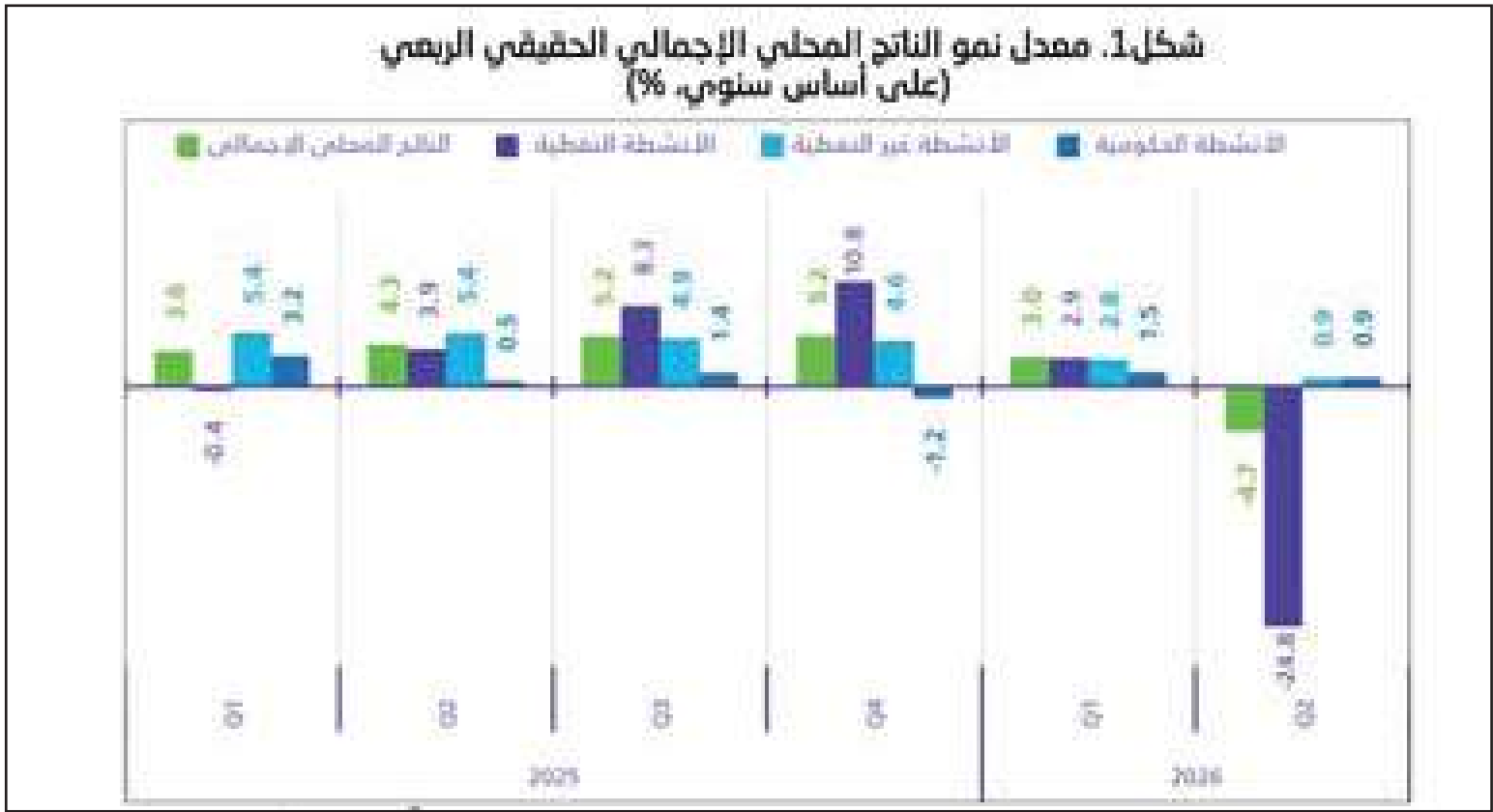
بخور
النخبة

تخليب ياللي الطيب مايزهي إلا في شموخك



نمو الاقتصاد السعودي غير النفطي

0.9% في الربع الثاني من 2026



السعودية 2030 قادت عقداً كاملاً من التحول الاقتصادي. وأشار إلى أن الاقتصاد السعودي أثبت صموده أمام التوترات الجيوسياسية الأخيرة في المنطقة. وتوقع الصندوق نمو الاقتصاد السعودي إلى 5.5% في العام 2027، مشيراً إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يرفع نمو الناتج المحلي حتى 6% خلال العقد القادم، في ظل تصدر السعودية عالمياً في تبني الذكاء الاصطناعي عبر عدة قطاعات.

المنتجات مساهمة موجبة قدرها 0.1 نقطة مئوية لكل منها. كان صندوق النقد الدولي قد خفض توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي خلال عام 2026 بمقدار 1.4 نقطة مئوية إلى 1.7%، مقارنة بتوقعاته السابقة، فيما رفع توقعاته للنمو خلال عام 2027 بمقدار 1.0 نقطة مئوية إلى 5.5%. وأصدر صندوق النقد الدولي مؤخراً تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2026 بشأن الاقتصاد السعودي، مبيناً أن رؤية

أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية ، نمو الأنشطة غير النفطية في السعودية بنسبة 0.9% في الربع الثاني من 2026، فيما كانت التقديرات السريعة سابقاً أظهرت نموها بنسبة 0.6%، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.7% في الربع الثاني من 2026، على أساس سنوي، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 24.8%

ووفقاً لتقديرات الهيئة، نمت الأنشطة الحكومية بنسبة 0.9% في الربع الثاني من 2026، على أساس سنوي. وتقلص انكماش الاقتصاد السعودي مقارنة بالتقديرات السريعة السابقة والتي سجلت انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.8% في الربع الثاني من 2026، على أساس سنوي.

وعلى جانب التعديلات الموسمية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل موسمياً بنسبة 4.8% في الربع الثاني من 2026، مقارنة مع الربع الأول من 2026، حيث شهدت الأنشطة النفطية انخفاضاً بنسبة 21.6%، بالإضافة إلى انخفاض الأنشطة غير النفطية بنسبة 0.4%، في حين حققت الأنشطة الحكومية نمواً بلغ 0.2% على أساس ربعي.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المساهمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجلت الأنشطة النفطية مساهمة سلبية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثاني من 2026 بمقدار 5.4 نقطة مئوية، في حين ساهمت الأنشطة غير النفطية بشكل إيجابي بمقدار 0.6 نقطة مئوية.

كما سجلت الأنشطة الحكومية وصافي الضرائب على

54% نمووا في الأصول المدارة

في سوق أبوظبي العالمي

وبشكل جماعي، يدير مديرو الأصول الذين أسسوا عملياتهم في مركز أبوظبي العالمي خلال النصف الأول من 2026 أكثر من 2.1 تريليون دولار من الأصول المدارة عالمياً، ما يؤكد الجاذبية المتزايدة لأبوظبي كوجهة لشركات الاستثمار الدولية الكبرى. واصل مركز أبوظبي العالمي تسجيل نشاط تجاري قوي خلال النصف الأول من العام، إذ بلغ إجمالي عدد التراخيص النشطة 13,974 ترخيصاً، ليصبح بذلك أكبر مركز مالي دولي في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا وفق هذا المؤشر الرئيسي.

ومن بين هذه التراخيص صدر 1,814 ترخيصاً خلال الفترة.

كما بلغ عدد الكيانات التشغيلية 3,986 كياناً، بزيادة قدرها 34% مقارنة بـ2,972 كياناً في نهاية النصف الأول من 2025، ما يبرز التطور المستمر للمركز من وجهة أعمال لتأسيس الشركات إلى منظومة مالية أكثر عمقاً ونشاطاً.

وتغطي هذه التراخيص مختلف الأنشطة داخل المركز، بدءاً من الشركات العاملة والمؤسسات المالية، وصولاً إلى هياكل الشركات القابضة والاستثمارية التي يتم من خلالها تخصيص رأس المال وهيكلته ونشره من أبوظبي وإليها.

ويعكس ذلك حجم الاستثمارات التي تمر عبر مركز أبوظبي العالمي، إلى جانب تزايد عدد الشركات التي تمارس أعمالها وتوظف وتستثمر من داخل المركز.

سجل مركز أبوظبي العالمي نمواً قوياً خلال النصف الأول من عام 2026، إذ ارتفعت الأصول المدارة بنسبة 54% على أساس سنوي، فيما بلغ عدد العاملين فيه 49,027 متخصصاً، كما ارتفع عدد التراخيص النشطة إلى نحو 14 ألف ترخيص، في مؤشر على استمرار الطلب من الشركات الراغبة في تأسيس أعمالها ضمن المركز.

وتعكس هذه النتائج، بحسب بيان على مكتب أبوظبي الإعلامي، استمرار توسع رأس المال والنشاط التجاري والمواهب داخل مركز أبوظبي العالمي، مع تزايد توجه المؤسسات العالمية إلى هيكلة الاستثمارات ونشرها وإدارتها عبر أبوظبي. حافظت منظومة إدارة الأصول في مركز أبوظبي العالمي على زخمها القوي خلال عام 2026، إذ ارتفعت الأصول المدارة داخل المركز بنسبة 54% في النصف الأول من 2026 مقارنة بالفترة نفسها من 2025، مواصلة بذلك سلسلة متواصلة من النمو منذ بداية عام 2022.

ووصل عدد مديري الصناديق والأصول الموجودين في المركز إلى 190 مديراً، بزيادة قدرها 23% مقارنة بـ154 مديراً في النصف الأول من 2025، بعدما أضيف 11 مديراً خلال الربع الثاني وحده، في أكبر زيادة فصلية يسجلها المركز.

كما ارتفع عدد الصناديق التي تتم إدارتها من مركز أبوظبي العالمي إلى 276 صندوقاً، بزيادة قدرها 32% مقارنة بـ209 صناديق في النصف الأول من 2025.

«أبوظبي الأول» أول بنك إقليمي ينضم لمبادئ الأمم المتحدة لتمويل الأزرق

انضم بنك أبوظبي الأول إلى مبادئ الأمم المتحدة لتمويل الاقتصاد الأزرق المستدام، ليصبح بذلك أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوقع على هذه المبادئ. وأعلن البنك الإماراتي هدفاً لتوفير 100 مليار درهم (27.23 مليار دولار) لتمويل المشاريع والأنشطة المرتبطة بالمياه والاقتصاد الأزرق خلال الفترة من 2026 إلى 2035.

تمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة أوضح بنك أبوظبي الأول أن انضمامه إلى مبادئ الأمم المتحدة لتمويل الاقتصاد الأزرق المستدام يهدف إلى مواصلة أنشطته التمويلية مع إطار عالمي معتمد يشجّع على الاستخدام المستدام لموارد المحيطات والمياه، ويحفز المؤسسات المالية على دمج المخاطر والفرص المرتبطة بالمياه في عمليات صنع القرار.

وأشار البنك في بيان، إلى أن المبلغ الذي خصّصه للتمويل الأزرق سيسهم في دعم تمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة للمياه ومشاريع الاقتصاد الأزرق، ليصبح بذلك أول بنك في دولة الإمارات والمنطقة يحدد هدفاً مخصصاً للتمويل المرتبط بالمياه.

وقالت الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الأول هناء الرستماني «تستند هذه المبادرة إلى خبرة البنك الراسخة وسجله الحافل في مجال التمويل المرتبط بالمياه، ما يدعم طموحات دولة الإمارات طويلة الأمد في مجال الحلول التمويلية المرتبطة بأمن المياه، ويرسّخ مكانة البنك الريادية في التمويل المستدام، ويسهم في بناء مستقبل أكثر مرونة وانسجاماً مع الطبيعة في المنطقة».

ويندرج تخصيص 100 مليار درهم (27.23 مليار دولار) للتمويل الأزرق ضمن تعهد بنك أبوظبي الأول القائم بتوفير 500 مليار درهم (136.1 مليار دولار) للتمويل المستدام بحلول عام 2030، إذ يُحتسب المبلغ ضمن التعهد الإجمالي وليس هدفاً إضافياً منفصلاً، بحسب بيان البنك.

ويستند الهدف إلى سجل بنك أبوظبي الأول في مجال التمويل المرتبط بالمياه، بما في ذلك إصداره أول سند أزرق من مؤسسة مالية في المنطقة، بإجمالي إصدارات تراكمية بلغ 70 مليون دولار.

إعادة تموضع المستثمرين اليابانيين يُربك أسواق الدين الأميركية والأوروبية

المحلية قد يدفعان إلى مزيد من عمليات إعادة الاستثمار داخل اليابان، ما يرفع الضغوط على السندات الأجنبية. رجّح عواد أن يرفع بنك اليابان أسعار الفائدة خلال اجتماعه في سبتمبر، مشيرًا إلى أن السوق يتوقع بالفعل هذه الخطوة. لكنه أوضح أن التأثير الأهم لن يأتي فقط من قرار البنك المركزي، بل من استمرار المستثمرين اليابانيين في بيع السندات الأجنبية وشراء السندات المحلية. وأكد أن رفع الفائدة قد يدعم الين، إلا أن إعادة توزيع الاستثمارات اليابانية بين السوق المحلية والأسواق الخارجية قد تكون العامل الأكثر تأثيرًا في تحركات السندات خلال الفترة المقبلة. وبشأن سوق السندات الأوروبية، قال عواد إن ارتفاع أسعار الغاز يزيد المخاوف المرتبطة بالتضخم، لكن المخاطر السياسية في ألمانيا أصبحت عاملاً إضافيًا يثير قلق المستثمرين. وأوضح أن صعود التيارات الشعبوية واليمينية قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وتوسيع العجز المالي، وارتفاع مستويات الدين، وهي عوامل تضغط عادة على عوائد السندات طويلة الأجل. وأشار إلى أن الحكومات الشعبوية تميل إلى التركيز على دعم الاقتصاد وتحفيز النمو، على حساب الانضباط المالي ومخاطر التضخم، ما قد يؤدي إلى ارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل. وأضاف أن هذه الديناميكية ظهرت في الولايات المتحدة وإيطاليا، وقد تتكرر في ألمانيا إذا تصاعد نفوذ الأحزاب الشعبوية. وحول تسعير الأسواق لرفع الفائدة الأميركية في سبتمبر، حذر عواد من أن قرار الفيدرالي قد يسبب اضطرابات في سوق السندات، سواء قرر رفع الفائدة أو أبقاها دون تغيير. وقال إن رفع الفائدة قد يزيد الضغوط على السوق، بينما قد يؤدي تثبيتها إلى ارتفاع السندات طويلة الأجل، في حين أن خفضها سيكون أكثر إيجابية للسندات، خصوصًا في الطرف الطويل من منحنى العائد. وأكد أن المشكلة الأساسية تتمثل في فقدان الفيدرالي جزءًا من مصداقيته أمام السوق، موضّحًا أن المستثمرين أصبحوا يتوقعون تحركات معينة، ما يجعل أي قرار مخالف للتوقعات مصدرًا للقلبات.

قال الرئيس التنفيذي لشركة عواد كابيتال ليميتيد زياد عواد، إن ارتفاع أسعار النفط والغاز يؤثر في أسواق السندات العالمية، لكنه لا يمثل العامل الأساسي الوحيد وراء موجة البيع الحالية. وأوضح عواد، في مقابلة مع "العربية Business"، أن التطورات في سوق السندات اليابانية منذ الأسبوع الماضي تستحق اهتمامًا أكبر، بعدما شهدت السندات اليابانية تراجعًا، بالتزامن مع ارتفاع السندات الأميركية والأوروبية، في تحرك يعكس انفصالًا نسبيًا بين الأسواق. وأشار إلى أن هذا التحول قد يكون مرتبطًا بعملية إعادة تموضع أو إعادة أموال إلى اليابان، إذ بدأ المستثمرون اليابانيون، بما في ذلك الصناديق والبنوك، في بيع جزء من السندات الأجنبية وشراء السندات المحلية، خصوصًا بعد وصول عوائد السندات اليابانية إلى مستويات جذابة قرب 3%. لفت عواد إلى أن الاجتماع غير الاعتيادي لصندوق استثمار معاشات التقاعد الحكومي الياباني (GPIF)، قد يكون أحد العوامل التي دفعت المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية. وأوضح أن اليابان تمتلك فوائض مالية ضخمة، وأن ارتفاع عوائد السندات المحلية يجعل إعادة توجيه جزء من الاستثمارات من الخارج إلى الداخل أكثر جاذبية. وأضاف أن قوة أداء سوق الأسهم اليابانية قد تعزز هذا الاتجاه، موضّحًا أن عودة الأموال اليابانية إلى السوق المحلية يمكن أن يكون لها تأثير ممتد على السندات الأميركية والأوروبية، وليس مجرد تأثير مؤقت ناتج عن تدخلات رسمية في أسواق العملات. وحول التقارير التي تحدثت عن بيع اليابان جزءًا من الأوراق المالية التي تمتلكها للحصول على الدولار وضخه في السوق لدعم الين، قال عواد إن تدخلات السلطات اليابانية أو الاحتياطي الفيدرالي عادة ما يكون تأثيرها محدودًا وقصير الأجل. وأكد أن التحركات الحالية تبدو أقرب إلى حركة فعلية في تدفقات رؤوس الأموال، وليست مجرد تدخلات مؤقتة، مشيرًا إلى أن المستثمرين اليابانيين قد يواصلون إعادة أموالهم إلى السوق المحلية مع تحسن جاذبية العوائد. وأضاف أن استمرار قوة الأسهم اليابانية وارتفاع عوائد السندات

بريطانيا تطرح سندات لأجل 30 عاما بعد وصول تكلفة الدين لأعلى مستوياتها منذ 1998

فتحت بريطانيا باب الاكتتاب لبيع سندات جديدة لأجل 30 عاماً، وذلك بعد أسبوع واحد فقط من بلوغ عائد السندات القياسية لأجل 30 عاماً أعلى مستوى له منذ عام 1998. وتم تحديد السعر المبدئي لاستحقاق العام 2056 بعائد 5.375%، عند 1.0-0.75 نقطة أساس أعلى من عائد سندات الخزنة البريطانية لعام 2055، بعائد 4.25%. وتتولى إدارة الاكتتاب كل من بنك أوف أميركا، وغولدمان ساكس، وجيه بي مورغان، وسانتاندير، ويو بي إس.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في إرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



[@aleqtisadyahkw](https://twitter.com/aleqtisadyahkw)



[@aleqtisadyahkw](https://www.instagram.com/aleqtisadyahkw)



[aleqtisadyah_kw](https://www.telegram.com/join/aleqtisadyah_kw)



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)



السعودية توسّع مصادر تمويل الإسكان عبر توريق الرهون العقارية

تستعد الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري لإصدار صكوك مدعومة بمحافظة تمويلات سكنية بقيمة 431.3 مليون ريال (114.9 مليون دولار)، بحسب بلومبرغ، في خطوة توسّع استخدام أسواق المال لتمويل الإسكان في المملكة.

الصفقة ستُعد الأولى من نوعها التي تحصل على تصنيف ائتماني معن في السعودية، بعد صفقة سابقة غير مصنفة في أغسطس 2025، وفق تقرير لوكالة «فيتش».

وتقوم الصفقة على آلية تُعرف بالتوريق، تتيح تجميع التمويلات العقارية وإصدار أوراق مالية تستند مدفوعاتها إلى أقساط هذه التمويلات. ومن شأن تطوير أدوات أسواق المال المرتبطة بالتمويل العقاري توفير سيولة يمكن إعادة استخدامها في منح تمويلات جديدة، وهو ما قد يساهم في تخفيف العبء عن البنوك والجهات المقرضة الأخرى، كما أنها تفتح قناة لربط المستثمرين بسوق الإسكان في الاقتصاد الأكبر عربياً في إطار سعي المملكة لتطوير القطاع العقاري. تضم محفظة الصفقة المحتملة تمويلات لشراء مساكن يشغلها مالكوها، قدمت ست جهات إقراض ثم اشترتها الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، بحسب «فيتش». وذكر تقرير «بلومبرغ» أن الجهات المقرضة تتضمن البنك الأهلي السعودي والبنك العربي الوطني. منحت «فيتش» في تقريرها بتاريخ 7 سبتمبر الشريحة التي تتمتع بأولوية السداد تصنيفاً متوقفاً بدرجة «AAA» على المقياس الوطني السعودي، مع نظرة مستقبلية مستقرة، بينما ستظل الشريحة الأقل أولوية غير مصنفة.

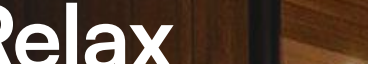
تعمل الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، على توفير السيولة لجهات التمويل ودعم خيارات تمويل تملك المساكن.

وكان وزير البلديات والإسكان ماجد الحقيّل قد قال في مقابلة مع "الشرق بلومبرغ" في وقت سابق من هذا العام إن المملكة تخطط لإصدار صكوك عقارية في الأسواق العالمية بما يصل إلى 150 مليار ريال حتى 2030، ضمن توجه لتوسيع مصادر التمويل وتخفيف العبء عن البنوك.



Detox

YOUR BODY



Relax
YOUR MIND



Boost IMMUNITY



Recover FASTER



Strengthen YOUR HEART



Renew YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery / Instalation to Kuwait

الارقتصادية
ALEQTISADYAH

50300624

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!
العالم يتهاافت علمه المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

للتفويض العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في أي شركة العقارية الكويتية

للتفويض العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في أي شركة العقارية الكويتية

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

50300624

الارقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» وسبقت
وتأخر «بيتك» في الإفصاح
23
الحكومة
20 أكتوبر
المجلس
129
مليون
129.904
مليون
129.904
مليون